الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(486)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	11
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	17
حقوق الإنسان فى العالم	99

ناشدت خادم الحرمين ومحمد بن سلمان بالتدخل وإعادة النظر بقضيتها

"نوف العنزي" ضحية مشرط طبيب حرمها "الإنجاب مدى الحياة"

المصدر: جريدة سبق الجمعة 21 جماد الثانى 1436هـ - 10 إبريل 2015م
http://sabq.org/uC3gde

سبق- الرياض:
ناشدت المواطنة نوف العنزي صاحبة قضية الخطأ الطبي الذي أشغل الرأي العام في مواقع التواصل الاجتماعي والصحف، خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان رئيس الديوان الملكي ووزير الدفاع والمستشار الخاص لخادم الحرمين الشريفين، بإعادة النظر بقضيتها التي وصفتها نوف بالصعبة بعد أن حرم مشرط الطبيب الوافد بمستشفى حائل فرصتها بالإنجاب وأدى إلى أعراض جانبية خطيرة بعد العملية التي أجريت لها.
وقالت "نوف العنزي" للزميل مساعد الشراري رئيس تحرير ومقدم برنامج "زوايا" على قناة "بداية" الفضائية: "عانيت من تبعات الخطأ الطبي وظهرت علي أمراض بالعظام وأيضاً أعراض نفسية وازدياد بالسمنة وقد نصحني الأطباء بسرعة التدخل الجراحي لها".
وتعود تفاصيل قصة نوف العنزي عندما شعرت بآلام بالمعدة وبعد أن تم فحص الطبيب لها قرر إجراء عملية لها (استئصال تكيسات دهنية طبيعية) ولكن تقول العنزي "إنها وهي في حالة التخدير قبل العملية تم إمضاء أحد ذويها على استئصال "المبايض" دون علمها الأمر الذي حرمها شعور الأمومة كما وصفته ولحق بها عدد من الأضرار الخطيرة من جوانب عضوية ونفسية وأيضاً اجتماعية حيث قالت "مشرط الجراح حرم مسيرتي للعيش كفتاة طبيعية".
قضية نوف العنزي التي تم عرضها عبر برنامج زوايا عبر قناة بداية الذي ترعاه صحيفة "سبق" الإلكترونية لاقت تفاعلاً كبيراً من المتابعين الذين شددوا على مطالبها بإعادة النظر بقضيتها.
وحظيت الحلقة بتفاعل من جمعية حقوق الإنسان ممثلة بالدكتورة نورة العجلان نائب رئيس الجمعية لشؤون الأسرة التي بينت موقف حقوق الإنسان، وكذلك الرأي القانوني حيث تداخل المحامي حمود الخالدي الذي أكد أنه من حق العنزي قانونياً اللجوء للجنة محايدة والمطالبة بحقها من حرمانها المنفعة وكذلك لما لحق بها.
وطالب الكاتب الصحافي عبدالرحمن المرشد بضرورة التدخل من وزارة الصحة للحد من تزايد الأخطاء الطبية وأن من المفترض من الوسائل الإعلامية عدم التحفظ على أسماء الأطباء المتهاونين بأجساد البشر، ويجب التشهير بهم ومعاقبتهم ووضعهم في "القائمة السوداء".

د. الحقيل: الشورى سيناقش تشريعات تضمن للمصابين بالمرض حقوقهم

وزير الشؤون الاجتماعية يرعى الملتقى الأول للتعايش مع الإيدز

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 21 جماد الثانى 1436هـ - 10 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1037960

الرياض - سحر السديري

رعى وزير الشؤون الاجتماعية د. ماجد القصبي امس الاول ملتقى "التعايش مع الإيدز حياة" بقاعة فندق نارسيس والذي نظمته وكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة بالوزارة بحضور عدد من المسؤولين والمختصين.

بدأ الحفل بالقرآن الكريم ثم كلمة المشرف العام على الخدمات الطبية بالوكالة د. فالح الرشيدي تلتها كلمة اللجنة المنظمة والتي ألقتها الأستاذة خلود الشايع ثم كلمة وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة د. عبدالله بن سعود المعيقل.

بعدها طرح متعايش مع مرض الإيدز تجربته على الحضور ثم تحدث رئيس الجمعية الخيرية لرعاية مرضى الإيدز بالرياض (مناعة) د. عبدالله الحقيل حول تنمية قدرات المجتمع للتعامل مع الإيدز حيث شرح طرق العدوى ووضح أن المرضى فئتان؛ الأولى متعايش وهو الذي يحمل الفيروس لكنه يتناول العلاج ولا تظهر عليه أعراض المرض والثانية هو المصاب بمرض الإيدز وغالبية المرضى عالمياً هم من الفئة الأولى المتعايشة. ثم تناول المضاعفات النفسية والاجتماعية للإصابة بالمرض فكثير من الناس لديه قصور في المعلومة ويعتقد أنه قاتل ولا يوجد له علاج وأيضاً يعتبر وصمة عار اجتماعية لدرجة أن كثيرا من المتعايشين يفقد عمله ويفصل بسبب المرض وغالبيتهم من الشباب.

وبين د. الحقيل أنه بإمكان الشخص المصاب الزواج وإنجاب أطفال سليمين وأن الشخص المصاب لا يشكل أي خطورة على المجتمع وبإمكانه مشاركة الآخرين في العمل والأسواق ووسائل النقل دون أن تكون هناك أي خطورة في انتقال العدوى وحث على الدفع بمبدأ التسامح وتقبل المتعايش.

وأضاف الحقيل أن هناك تشريعات ستناقش قريباً في مجلس الشورى قدمت من جمعية (مناعة) بمساعدة جمعية حقوق الانسان تضمن لمرضى الإيدز حقوقهم.

بعد ذلك ألقى رئيس اللجنة الصحية بمجلس الشورى د. محسن الحازمي كلمة حول جهود المملكة على المستوى العالمي في هذا المجال من خلال الاتحاد العالمي للبرلمانات بعدها بدأت مداخلات الحضور.

ثم كرم معالي الوزير المشاركين في الملتقى وبعدها دشن المعرض المصاحب.

تلا ذلك كلمة حول ما تقدمه الوزارة لمريض الإيدز قدمتها الأستاذة هيلة المكيرش تلتها كلمة للأستاذ موسى هيازع رئيس الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز بجدة يرافقها عرض وثائقي حول الجمعية وانجازاتها. بعدها قدم الأستاذ عبدالله صايل مؤلف كتاب "متعايش في الرياض" كلمة حول تمكين العمل الإبداعي لمريض الإيدز.

وفي الختام طرح د. فالح الرشيدي التوصيات الخاصة بالملتقى والتي كان من أبرزها إقامة الملتقى سنوياً وتفعيل التثقيف المجتمعي وانشاء فروع في مدن المملكة للجمعية الخيرية لمرضى الإيدز وإنشاء مراكز إيواء لمن يحتاج من المصابين.

التأمين الصحي مطلب أساسي لسكان المناطق النائية

المصدر: جريدة اليوم الاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
http://www.alyaum.com/article/4059906

علي ضباح – جازان

تنتظر وزارة الصحة قدوم وزيرها الجديد محمد بن عبدالملك آل الشيخ، والذي صدر امر ملكي امس بتكليفه وزيرا للصحة خلفا للوزير السابق أحمد بن عقيل الخطيب.ويعتبر الملف الهام الذي يشغل المواطن، ملف التأمين الصحي للمواطنين والمواطنات، والذي أصبح مطلبا أساسيا لكافة اهالي المناطق بالمملكة خاصة النائية، الامر الذي يضطرهم الى المغادرة لمنطقة مجاورة بحثاً عن العلاج بالمستشفيات الخاصة، حيث انه في السنوات الأخيرة بعض سكان المناطق البعيدة أصبحوا يعملون على البحث عن العلاج خارج المنطقة؛ لعدم وجود الكفاءة الطبية والصحية في المنطقة التي يقطنون بها ليبحثوا عنها في المستشفيات الخاصة في خارجها.

من جهته، اوضح معتوق الشريف عضو جمعية حقوق الانسان في منطقة مكة المكرمة ان الوزير الجديد سيكون في تحد كبير امام وزارته؛ كون الملفات الساخنة والتي يتصدر اهمها التأمين الطبي ونقص الأسرّة الذي رصد مؤخرا من هيئات وجمعيات حقوقية في المملكة، اضافة الى ان الاخطاء الطبية باتت تهدد المواطنين والمقيمين، وأصبحت تحصد الآلاف سنوياً دون تحرك او ايقاف من وزارة الصحة؛ كونها هي المسئول الاول عن صحة المواطن، حيث ان الأخطاء الطبية ليست ظاهرة محلية، بل مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم، بما فيها الدول التي تمتلك أنظمة صحية متطورة، والمملكة لديها كافة الوسائل للتقليل من الوفيات.

• حقوق الإنسان": 640 قضية تظلّم إداري خلال عام

المصدر: جريدة الحياة االاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض - عمر الضبيبان

كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن استقبالها 640 قضية إدارية خلال العام الماضي، مشيرة إلى أن الغالبية العظمى من القضايا الواردة للرجال، إذ بلغ عدد البلاغات المقدمة 469 بلاغاً، فيما بلغ عدد البلاغات من النساء 171 بلاغاً.

وأوضحت الجمعية في تقرير لها (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن 24 جنسية تقدمت بالبلاغات خلال العام الماضي، لافتة إلى أن النصيب الأعلى للمتظلّمين كان من الجنسية السعودية، فيما كشفت عن 33 متظلماً من مجهولي الهوية.

وذكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن مكاتبها في 13 منطقة تسلّمت 460 بلاغاً خلال العام الماضي، منها 148 بلاغاً من الرياض، تليها منطقة جازان بـ 132 بلاغاً، ثم منطقة مكة المكرمة بواقع 118 بلاغاً، وتذيّلت القائمة منطقتا الجوف والباحة بواقع تسعة بلاغات لكل منهما.

ولفت التقرير إلى أن الجهات المتظلّم عليها بلغت 30 جهة، فيما كانت وزارة الداخلية الجهة الأعلى بواقع 189 حالة مقسمة على 18 إدارة، تبعتها وزارة الصحة بـ144 حالة في أربع إدارات، تليها وزارة الشؤون الاجتماعية بـ 26 تظلماً، على أربع إدارات، وجاءت في آخر القائمة، وزارة الثقافة والإعلام ووزارة الزراعة الهيئة العامة للطيران المدني بتظلّم واحد.

فيما تنوع تصنيف القضية إلى 22 تصنيفاً كان أعلاها «اعتراض على قرار» بواقع 139 اعتراضاً، تلاها «طلب إعادة نظر» بـ 123 اعتراضاً، ثم 102 اعتراض على «تعدي أو تجاوز من بعض الجهات الإدارية»، وكانت «أضرار السيول»، «وفصل بسبب تهمة»، في ذيل القائمة بثلاثة اعتراضات، واحد للأولى واثنين للأخرى. وشمل التقرير السنوي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أصنافاً رئيسة، وهي القضايا الإدارية، وقضايا السجناء، والعنف الأسري، والقضايا العمالية، وأحوال شخصية، والعنف ضد الطفل، وأخرى تشمل الشكاوى الخاصة بالأفراد والشركات مثل المنازعات بين الأفراد والشركات.

يذكر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية كشفت أخيراً عن تسجيل قضايا الأحوال المدنية والعنف ضد الطفل خلال العام الماضي نمواً مقارنة بالعام الذي سبقه، في مقابل انخفاض عدد القضايا في الأصناف السبعة الأخرى التي تقوم الجمعية بتلقي الشكاوى منها، لافتة إلى تلقيها 2838 قضية خلال العام الماضي، مقارنة بـ3303 قضايا خلال العام الذي سبقه، بنسبة تراجع تصل إلى 17 في المئة، وحظيت القضايا الإدارية بالنصيب الأكبر مسجلة 640 قضية، فيما جاءت القضايا «القضائية» في المرتبة الأخيرة بـ55 قضية.

حقوق الإنسان: مقطع تعذيب الطفلة "مآب" حدث في دولة عربية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150415/Con20150415765301.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

اكتشفت جمعية حقوق الإنسان أن المقطع المتداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي لطفلة تعرضت للتعذيب بوحشية على يد والدها، محتواه صحيح، ويعود لطفلة يمنية تدعى «مآب» تبلغ من العمر 12 عاما.

وأوضح رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الطفلة قتلت على يد والدها قبل نحو 5 أشهر تقريبا، نتيجة شدة تعذيبه لها وإطلاقه الرصاص عليها نتيجة زيارتها لوالدتها، مبينا أن من قام بتسجيل المقطع هو والدها نفسه، حيث تم سجنه بعد حادثة مقتلها. مبديا أسفه لما تعرضت له الطفلة وما آل إليه مصيرها.

ويظهر المقطع المتداول، الطفلة وعليها آثار جروح وسحنات وآثار ضرب في وجهها ورقبتها، وكانت تتحدث عن سبب تعرضها لهذا التعذيب، كما يظهر المقطع صوت الأب وهو يتحدث معها ببرود شديد.

وكانت تقارير طبية كشفت عن الطريقة الوحشية والهمجية، التي عذبت وقتلت فيها الطفلة اليمنية «مآب» من قبل والدها، حيث أن أنفها مكسور، وفكها الأسفل أيضا ظهرت فيه كسور كثيرة بسبب اللكم بقوة والضرب شديد، كما أظهر التقرير حسب المصادر أن رأس الطفلة متورم نتيجة ارتطامه ونتيجة شد الشعر بشدة، فضلا عن اخضرار أسفل عينيها نتيجة الضرب لساعات طويلة. بالإضافة إلى أن قدميها، ربطت وسحلت لمسافة طويلة، هذا بالإضافة إلى أن مدة التعذيب استمرت لست ساعات متتالية، قبل أن يطلق الأب الرصاص على ابنته.

حقوق الإنسان: مقطع تعذيب الطفلة "مآب" حدث في دولة عربية

المصدر: جريدة اخبار 24 الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م

http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/211970

اكتشفت جمعية حقوق الإنسان أن المقطع المتداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي لطفلة تعرضت للتعذيب بوحشية على يد والدها، محتواه صحيح، ويعود لطفلة يمنية تدعى «مآب» تبلغ من العمر 12 عاما.
وأوضح رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الطفلة قتلت على يد والدها قبل نحو 5 أشهر تقريبا، نتيجة شدة تعذيبه لها وإطلاقه الرصاص عليها نتيجة زيارتها لوالدتها، مبينا أن من قام بتسجيل المقطع هو والدها نفسه، حيث تم سجنه بعد حادثة مقتلها. مبديا أسفه لما تعرضت له الطفلة وما آل إليه مصيرها.

ويظهر المقطع المتداول، الطفلة وعليها آثار جروح وسحنات وآثار ضرب في وجهها ورقبتها، وكانت تتحدث عن سبب تعرضها لهذا التعذيب، كما يظهر المقطع صوت الأب وهو يتحدث معها ببرود شديد.
وكانت تقارير طبية كشفت عن الطريقة الوحشية والهمجية، التي عذبت وقتلت فيها الطفلة اليمنية «مآب» من قبل والدها، حيث أن أنفها مكسور، وفكها الأسفل أيضا ظهرت فيه كسور كثيرة بسبب اللكم بقوة والضرب شديد، كما أظهر التقرير حسب المصادر أن رأس الطفلة متورم نتيجة ارتطامه ونتيجة شد الشعر بشدة، فضلا عن اخضرار أسفل عينيها نتيجة الضرب لساعات طويلة.
بالإضافة إلى أن قدميها، ربطت وسحلت لمسافة طويلة، هذا بالإضافة إلى أن مدة التعذيب استمرت لست ساعات متتالية، قبل أن يطلق الأب الرصاص على ابنته.

مختصون: العنف ضد الرجل موجود لكنه مسكوت عنه

المصدر: جريدة مكة الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م
http://www.makkahnp.com/makkahNews/society-human/130361#.VS3m_fmUdpA

ياسمين الفردان – الخبر
وسط مطالبات حقوقيين برفع مستوى المتخصصين في التعامل مع حالات العنف الأسري والبلاغات الواردة، وإنشاء هيئة مستقلة للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة والطفل، أكدت هيئة حقوق الإنسان لـ"مكة" أنها لم تتلق أي بلاغ حول العنف ضد الرجل، فيما كشف تقرير أعدته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تلقيها نحو 44 بلاغا من الذكور في العام الماضي.
جهات اختصاص
وفسر عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان المتحدث الرسمي الدكتور إبراهيم الشدي عدم تلقي الهيئة بلاغات من الذكور في حديث لـ«مكة» بأن الهيئة ليست الباب الأول لقضايا العنف ضد الرجل، موضحا أنها لم تتسلم بلاغات حيال ذلك ولو شفهيا.
وقال إن المتضرر يلجأ عادة إلى الهيئة حال تعذر حصوله على حقه من جهات أخرى، فيما لا يعني ذلك وجود بلاغات من هذا النوع أم لا، إذ تحال الشكاوى الواردة إلى الجهات ذات الاختصاص، ويقتصر تدخل الهيئة حال عدم تجاوب الجهات مع ما يرد لها من حالات، إلا أن ذلك يحدث في نطاق ضيق للغاية.
وقال إن غالبية الشكاوى تعود لسوء فهم أو لعدم توافر شروط معينة يجهلها صاحب الشكوى ليتبين فيما بعد أن بعض المطالبات ليست حقا من حقوقه.
وعلق الشدي على تفاعل الجهات الحقوقية مع ما يردها من بلاغات، مبينا أنها تؤدي دورها بالشكل المأمول مما لا يستدعي استقلال هيئة مخصصة للعنف ضد المرأة والرجل في الوقت الراهن.
ويشير التقرير السنوي الحادي عشر للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى تلقي الجمعية 44 بلاغ عنف أسري من الذكور في العام الماضي، في ثماني مدن رئيسة، وشكلت مدينة الرياض النسبة الأعلى بنحو 14 بلاغا تليها جازان بمجموع 13

بلاغا، ثم الدمام بـ8 بلاغات، تليها المدينة المنورة بـ5 بلاغات، إضافة إلى حالتين في مكة المكرمة، وتساوت عسير وجدة بحالة واحدة، فيما لم يردهم أي بلاغ من مدينة الجوف.

مشكلة تستحق الاهتمام

وأكدت الاختصاصية الاجتماعية أمل الراعي لـ»مكة» هاتفيا، أن الافتقار لإحصاءات دقيقة عن العنف ضد الرجال يضفي نوعا من الإبهام على هذا النوع من القضايا.

وقالت رغم أنها لا تشكل سوى نسبة بسيطة مقارنة بالعنف الذي يمارس ضد المرأة والطفل، إلا أننا واجهنا أخيرا بعض أنواع تلك الحالات رغم اضمحلالها نوعا وعددا، إذ لم يخرج ما شاهدناه من حالات عن إطار سيطرة الأب أو ضعف شخصية الابن، يضاف إلى أنها في الغالب لم تتعد حد الاستشارة، بخلاف الأصوات المتعالية ضد عنف المرأة والطفل والتي غالبا ما تتوجه للجهات المعنية لإيجاد حلول من شأنها إيقافها.

وأيدت مراعاة قضايا العنف ضد الرجل باهتمام خوفا من تفاقمها مع مرور الزمن، لكنها استبعدت الحاجة إلى تخصيص هيئة مستقلة للعنف ضد الرجل، بل يمكن ضم هذه القضايا إلى جمعيات الحماية المتخصصة في مباشرة قضايا العنف ضد المرأة والطفل.

9 أسباب لبروز العنف ضد المرأة

يقول المستشار النفسي والأسري سلمان الحبيب لـ»مكة» إن العنف الموجه ضد الرجال ليس أمرا استثنائيا، واعتبره شائعا إلا أنه مسكوت عنه بسبب توجه الأنظار للعنف ضد المرأة. ولخص أسباب بروز قضايا العنف ضد المرأة عن قضايا العنف ضد الرجل في:

1 - الشحن الاجتماعي والإعلامي ضد الرجل والسلطة الذكورية ورغبة المرأة في الاستقلال عنه والتمرد عليه.

2 - كثرة تطلع المرأة للحرية والانطلاق.

3 - طبيعة المرأة الانفعالية والعصبية بحيث من النادر أن تجد امرأة هادئة، وإن كانت ليست هي المسؤولة عن العنف الموجه لها مسؤولية كاملة.

4 - استبداد الرجل وعصبيته وكثرة تذمره.

5 - عدم إحساس الرجل بالمسؤولية.

6 - البرود العاطفي لبعض الرجال مما يحمل المرأة ضغوطا نفسية.

7 - التنشئة الاجتماعية.

8 - الظروف الاقتصادية.

9 - وجود مفاهيم مغلوطة لدى بعض الزوجات تجعلهن يلجأن إلى الانقلاب على السلطة الذكورية لا شعوريا.

44 رجلا يبلغون عن تعرضهم لعنف أسري

المصدر: جريدة اخبار 24 الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/211954

وسط مطالبات حقوقيين برفع مستوى المتخصصين في التعامل مع حالات العنف الأسري والبلاغات الواردة، وإنشاء هيئة مستقلة للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة والطفل، أكدت هيئة حقوق الإنسان لـ"مكة" أنها لم تتلق أي بلاغ حول العنف ضد الرجل، فيما كشف تقرير أعدته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تلقيها نحو 44 بلاغا من الذكور في العام الماضي.

جهات اختصاص

وفسر عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان المتحدث الرسمي الدكتور إبراهيم الشدي عدم تلقي الهيئة بلاغات من الذكور في حديث لـ»مكة» بأن الهيئة ليست الباب الأول لقضايا العنف ضد الرجل، موضحا أنها لم تتسلم بلاغات حيال ذلك ولو شفهيا.

وقال إن المتضرر يلجأ عادة إلى الهيئة حال تعذر حصوله على حقه من جهات أخرى، فيما لا يعني ذلك وجود بلاغات من هذا النوع أم لا، إذ تحال الشكاوى الواردة إلى الجهات ذات الاختصاص، ويقتصر تدخل الهيئة حال عدم تجاوب الجهات مع ما يرد لها من حالات، إلا أن ذلك يحدث في نطاق ضيق للغاية.
وقال إن غالبية الشكاوى تعود لسوء فهم أو لعدم توافر شروط معينة يجهلها صاحب الشكوى ليتبين فيما بعد أن بعض المطالبات ليست حقا من حقوقه.
وعلق الشدي على تفاعل الجهات الحقوقية مع ما يردها من بلاغات، مبينا أنها تؤدي دورها بالشكل المأمول مما لا يستدعي استقلال هيئة مخصصة للعنف ضد المرأة والرجل في الوقت الراهن.
ويشير التقرير السنوي الحادي عشر للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى تلقي الجمعية 44 بلاغ عنف أسري من الذكور في العام الماضي، في ثماني مدن رئيسة، وشكلت مدينة الرياض النسبة الأعلى بنحو 14 بلاغا تليها جازان بمجموع 13 بلاغا، ثم الدمام بـ8 بلاغات، تليها المدينة المنورة بـ5 بلاغات، إضافة إلى حالتين في مكة المكرمة، وتساوت عسير وجدة بحالة واحدة، فيما لم يردهم أي بلاغ من مدينة الجوف.
مشكلة تستحق الاهتمام
وأكدت الاختصاصية الاجتماعية أمل الراعي لـ»مكة» هاتفيا، أن الافتقار لإحصاءات دقيقة عن العنف ضد الرجال يضفي نوعا من الإبهام على هذا النوع من القضايا.
وقالت رغم أنها لا تشكل سوى نسبة بسيطة مقارنة بالعنف الذي يمارس ضد المرأة والطفل، إلا أننا واجهنا أخيرا بعض أنواع تلك الحالات رغم اضمحلالها نوعا وعددا، إذ لم يخرج ما شاهدناه من حالات عن إطار سيطرة الأب أو ضعف شخصية الابن، يضاف إلى أنها في الغالب لم تتعد حد الاستشارة، بخلاف الأصوات المتعالية ضد عنف المرأة والطفل والتي غالبا ما تتوجه للجهات المعنية لإيجاد حلول من شأنها إيقافها.
وأيدت مراعاة قضايا العنف ضد الرجل باهتمام خوفا من تفاقمها مع مرور الزمن، لكنها استبعدت الحاجة إلى تخصيص هيئة مستقلة للعنف ضد الرجل، بل يمكن ضم هذه القضايا إلى جمعيات الحماية المتخصصة في مباشرة قضايا العنف ضد المرأة والطفل.
9 أسباب لبروز العنف ضد المرأة
يقول المستشار النفسي والأسري سلمان الحبيب لـ»مكة» إن العنف الموجه ضد الرجال ليس أمرا استثنائيا، واعتبره شائعا إلا أنه مسكوت عنه بسبب توجه الأنظار للعنف ضد المرأة.
ولخص أسباب بروز قضايا العنف ضد المرأة عن قضايا العنف ضد الرجل في:
1 الشحن الاجتماعي والإعلامي ضد الرجل والسلطة الذكورية ورغبة المرأة في الاستقلال عنه والتمرد عليه.
2 كثرة تطلع المرأة للحرية والانطلاق.
3 طبيعة المرأة الانفعالية والعصبية بحيث من النادر أن تجد امرأة هادئة، وإن كانت ليست هي المسؤولة عن العنف الموجه لها مسؤولية كاملة.
4 استبداد الرجل وعصبيته وكثرة تذمره.
5 عدم إحساس الرجل بالمسؤولية.
6 البرود العاطفي لبعض الرجال مما يحمل المرأة ضغوطا نفسية.
7 التنشئة الاجتماعية.
8 الظروف الاقتصادية.
9 وجود مفاهيم مغلوطة لدى بعض الزوجات تجعلهن يلجأن إلى الانقلاب على السلطة الذكورية لا شعوريا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مطلوب كوادر قضائية في المحاكم العمالية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
http://www.aleqt.com/2015/04/11/article_948437.html

كلمة الاقتصادية

في لقاء بين وزيري العدل والعمل تمت مناقشة انطلاق المحاكم العمالية قريبا، حيث تعتزم وزارة العدل إنشاء خمس محاكم عمالية في كل من الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والدمام، إضافة إلى 34 دائرة عمالية في المحاكم العامة في المملكة في باقي المناطق، ويتم حاليا تنظيم عملية انتقال وتدريب القضاة على هذا النوع من القضاء المتخصص؛ لأن الخبرة في التعامل مع القضايا العمالية تركزت عبر الزمن في اللجان العمالية بدرجتيها الابتدائية والعليا الاستئنافية، ما يعني ضرورة الاستفادة من تلك الخبرة، فالتدريب قد لا يكفي لاستيعاب طبيعة العلاقة العمالية في جوانبها القانونية.

وبالفعل تم إنشاء مركز للتدريب العدلي ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة العدل يسمى "مركز التدريب العدلي"، وهو مركز له هدف، وهو الإسهام في رفع كفاية وتأهيل القضاة وكتاب العدل، وكتاب الضبط ومحضري الخصوم وأعضاء هيئة النظر، وغيرهم من مساعدي وأعوان القضاة في القضاء العام والإداري، وسيقتصر دور المركز على تنظيم برامج تدريبية وجلسات عمل وحلقات تطبيقية ولقاءات علمية وندوات ذات صلة مباشرة بالمهمات الوظيفية للفئات المستهدفة المحددة، بعد أن أبدت اللجنة العليا للتنظيم الإداري، الخاص بموضوع تدريب كتاب العدل وغيرهم من مساعدي وأعوان القضاة بعض الملاحظات.

هناك تطوير شامل وتحديث متكامل للجهاز القضائي، ولأنه حان الوقت لتكامل تنفيذ خطة تطوير القضاء بصورة عامة، فإن الاعتراف بضخامة المشروع شرط لنجاحه، فهناك إعدادات للمباني والأدوات المكتبية، وتنظيم الارتباط الإداري، وتعيين الأكفاء في مواقعهم، بما في ذلك عملية نقل الكوادر الملائمة وتدريب القائم منها، وبلا شك أن هناك حاجة إلى تعيينات جديدة في أكثر من مستوى في الكادر القضائي، وكذلك الإداري، ولا بد من تهيئة العنصر البشري في العمل، فهو الأساس في أي برنامج أو مشروع، بل هناك مواصفات واشتراطات ضرورية يجب تحققها ثم تطويرها كي نصل إلى إعادة تهيئة السلطة القضائية بشكل حديث.

إن مشهد العدالة البطيئة ملاحظ في القضايا العمالية، وقد لفت انتباه جمعية حقوق الإنسان التي رفعت تقاريرها بعد أن تكدست مكاتبها بآلاف الطلبات التي تنشد العدل والإنصاف، ووصلت نسبة القضايا العمالية من إجمالي القضايا التي تعاملت معها الجمعية إلى 10 في المائة، وحددت في بعض تقاريرها أن اللجان العمالية في بعض المناطق لا يعمل فيها إلا محقق واحد، ولقد تحملت وزارة العمل أعباء القضايا العمالية، فهل ستكون هناك محاكم عمالية تحت مظلة "وزارة العدل" في المدن الرئيسة، إضافة إلى وجود دوائر عمالية في المحاكم العامة، في ظل الترتيبات القضائية الجديدة، التي جعلت من مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء مظلة لكل اللجان القضائية، وتحويلها إلى محاكم متخصصة، حيث بدأت بعض المحاكم المتخصصة ترى النور، وأولها المحاكم الجزائية التي بدأت فعلا، ومحاكم الأحوال الشخصية وقريبا ستبدأ المحاكم التجارية. ولذا فنحن أمام تحديث شامل وتغيير جذري في الترتيبات القضائية وهيكلة المحاكم، ولذلك دور إيجابي في ضمان جودة عمل المحاكم وسرعة العدالة وقناعة المتخاصمين.

إن توفير الكوادر البشرية من القضاة والموظفين للقيام بالأعمال القضائية في المحاكم المتخصصة ومنها العمالية لن يكون عسيرا في ظل وجود عدد من كليات الشريعة وأقسام الحقوق والشهادات المعادلة التي تتوافر لدى شبابنا السعودي، كما أن توافر الموازنة العامة الضخمة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء عموما، هي أكبر دعم للقضاء كي يواكب المتغيرات التي تفرض التحديث وإعادة الهيكلة وتطبيق أنظمة تقنية حديثة لنظم المعلومات، وجمع وتوثيق المعلومات والبيانات والإحصائيات والوثائق، والاستفادة منها في إجراء الدراسات والبحوث، ووضع الخطط والبرامج لتحسين العمل وتنظيمه.

حقوق الإنسان بمكة المكرمة تتحقَّق من انتهاك جسدي ولفظي بدار الفتيات

المصدر: جريدة انحاء الجمعة 21 جماد الثانى 1436هـ - 10 إبريل 2015م
/http://www.an7a.com/174765

(أنحاء) – متابعات :-
وقف فريق نسائي تابع لهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة على ما يتم تناقله عبر مواقع التواصل الاجتماعي بخصوص شكوى عدد من الفتيات التابعات لدار المؤسسة الاجتماعية لرعاية الفتيات بمنطقة مكة المكرمة، التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بالعاصمة المقدسة من تعرُّضهن لانتهاك جسدي ولفظي.
وقال نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة إبراهيم النحياني لـ "عين اليوم"، إن فريقاً نسائياً تابع للهيئة قام اليومين الماضيين بجولات ميدانية على دار الفتيات، للتأكد من صحة الشكاوى التي يتم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لافتاً إلى أن الفريق سيقوم بجولات مجدولة على الدار، وأنه سيتم إصدار تقرير حول الوضع كاملاً، بعد الانتهاء من الجولات الميدانية.

اجابر: متورطو جرائم الاتجار بالبشر.. أجانب

المصدر: جريدة اخبار 24 الاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/211489

أكد الأمين العام للجنة الدائمة لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص التابعة لهيئة حقوق الإنسان بدر بن سالم باجابر أن القضايا التي صدرت فيها أحكام قضائية خلال العام الماضي وبلغت 68 قضية تعود لأشخاص غير سعوديين مارسوا الاتجار بالبشر، مشيرا إلى خلو المملكة من أي جرائم تتعلق بتجارة الأعضاء.
وذكر باجابر في تصريحات إلى "الوطن" أن معظم القضايا التي رصدت خلال العام الماضي تعود في معظمها إلى مجرمين غير سعوديين، مبينا أن استغلال الأطفال والنساء يتم في الغالب عبر عصابات دخلت إلى المملكة بتخطيط مسبق بهدف تحقيق أرباح وكسب غير مشروع، وأن هذه العصابات أو الجماعات المنظمة لديها جذور في الداخل والخارج وتمارس جرائمها بأساليب وآليات غير إنسانية تصل إلى حد التنكيل بالضحايا من الأطفال وتشويههم بغية استدرار عطف الناس وجمع أموالهم.
كما أكد باجابر أن نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص يعاقب على أي صورة من صور إساءة الاستغلال حتى وإن كان هذا الفعل صادرا من أحد أقرباء الضحايا أو برضى من الضحية، فالنظام لا يعتد رضاء الضحية فكيف إذا كانت هذه الضحية طفلا، فهذه الصورة أو غيرها من الصور عقوبتها السجن لمدة تصل إلى 15 عاما أو الغرامة التي قد تصل إلى مليون ريال، أو إنزال كلا العقوبتين على المدان.
وبخصوص خلو المملكة من تسجيل أي جرائم تتعلق بالاتجار بالأعضاء، أكد باجابر أن هذا الإنجاز تحقق من خلال الجهود التي تقوم بها الجهات الصحية والمركز الوطني لزراعة الأعضاء، وكذلك من خلال المتابعة والإجراءات الدقيقة لزراعة أعضاء التي تتم في المملكة، مبينا أن لجنته تصدر العديد من النشرات والمجلات المتخصصة في التثقيف والتوعية عن جرائم الاتجار وكذلك البرامج الإعلامية والتوعوية للعمالة الوافدة.

في غضون ذلك، قال الأمين العام للجنة مكافحة الاتجار بالأشخاص أن هناك برامج توعوية وتثقيفية تستهدف العاملين في الجهات المختصة سواء في الجهات الأمنية أو هيئة التحقيق والادعاء العام أو وزارتي العدل والعمل وكذلك الأخصائيين والأخصائيات في مجال الرعاية والإيواء في وزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى تدريب بعض المختصين في هيئة حقوق الإنسان واللجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

إلى ذلك، أكد باجابر أن هناك حالات لمواطنين تم تسجيلهم في جرائم الاتجار بالأشخاص ولكن نسبتهم قليلة جدا، مبينا أن المملكة قائمة وجادة في مواجهة هذه الجرائم بكافة صورها وأشكالها ووسائلها سواء من خلال التشريعات والأنظمة أو من خلال عمليات الضبط والقبض على الجناة وتقديمهم للعدالة، وكذلك حماية ضحايا الاتجار وتقديم المساعدة لهم، بالإضافة إلى الدور التي تبذله في نشر الوعي وتثقيف المجتمع والمسؤولين والقائمين على هذا العمل وهناك اتفاقيات دولية قد وقعت المملكة على العديد منها ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر اللجنة الوطنية التي التي انبثق عنها بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

وحول آليات التبليغ عن أي حالات من هذا النوع، قال باجابر إنه توجد أرقام موحدة للإبلاغ عن هذه القضايا، ويمكن التبليغ بثماني لغات، وفي حال استقبال أي شكوى تبين من خلالها وجود شبهة اتجار بجريمة اتجار تحال إلى الجهات الأمنية والجهات العدلية المختصة لتستكمل الإجراءات اللازمة حيالها، وهناك نظام مطبق في المملكة يتعلق بالاتجار بالأشخاص ويتم التنسيق بين وزارة العمل في المملكة والدول المرسلة للأيدي العاملة ومكاتب الاستقدام وإذا حدثت جريمة اتجار فيها إطراف خارجية يتم التنسيق مع الشرطة الدولية عبر وزارة الداخلية وتتخذ الإجراءات اللازمة والمملكة تبذل جهودا كبيرة في الحد من هذه الجرائم.

وأضاف: "تعد جريمة الاتجار بالأشخاص جريمة معقدة وخفية وقد تكون مرتبطة بجريمة وقضية أخرى كالمخدرات وغيرها من القضايا لكن الجهات العدلية تبدأ بالبت والنظر في الجريمة الأكبر سواء في الاتجار بالأشخاص أو غيرها وجريمة الاتجار من الجرائم الكبرى الموجبة للتوقيف".

وقضايا الاتجار بالأشخاص يتم ضبطها إما عن طريق البلاغات أو عبر اكتشاف الجريمة أو الاشتباه بوجودها من خلال التعرف على ضحاياها، وحددت الإجراءات الجزائية الجهات المخولة بضبط الجريمة والإبلاغ عن مثل هذه الجرائم يعد مسؤولية المجتمع بأكمله وهناك أرقام لاستقبال البلاغات عن طريق الأمن العام أوزارة العمل لأن غالبية القضايا المتعلقة بالاتجار بالأشخاص من وافدين ومعظم ضحاياها وافدون وتوجد إدارة أنشئت أخيرا في وزارة العمل تعنى بمكافحة الاتجار بالأشخاص بالإضافة إلى الجهات الأمنية.

انطلاق دورة القانون الدولي الإنساني والسلم العالمي بالرياض.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038451

الرياض - فارس الشاهين

تنطلق غدا الاثنين دورة القانون الدولي الإنساني والسلم العالمي التي تعقدها المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر بالتعاون مع هيئة الهلال الأحمر السعودي وبرعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي، رئيس اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني وتستمر إلى 15 أبريل 2015 وبمشاركة وحضور ممثلين عن الوزارات والهيئات مثل وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، وزارة العدل وزارة التعليم وزارة الثقافة والإعلام، وعدد آخر من الجهات ذات العلاقة مثل هيئة حقوق الإنسان وبعض المنظمات الحكومية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وقال معز الهذلي مدير الإدارة القانونية بالمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر إن الدورة ستناقش عددا من المواضيع المهمة ذات علاقة وطيدة بالسلم العالمي في استتباب الأمن والسلم الدوليين، وأن هذه الدورة العلمية التي تعقد على أرض المملكة تهدف في جوهرها إلى تكريس مضامين ما جاء في دستور اليونسكو "لما كانت الحروب تبدأ في عقول الناس، ففي عقول الناس يجب أن تبنى حصون السلام".
وأكد الهذلي أن دور المنظمة من خلال هذه الدورة التدريبية التثقيفية هو محاولة بناء حصون الدفاع عن السلام في عقل الإنسان من خلال القانون الدولي الإنساني الذي يلعب دورا أساسيا ومحوريا في الحرب والتقليل من ويلاتها وفظائعها.
وأردف، قد يكون هذا الدور هو أحد المفارقات العجيبة في القانون الدولي الإنساني الذي لا يمنع الحرب ولا يشرعها ولكنه يتعامل معها كحقيقة وظاهرة كونية لا مفر منها، ففي احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني تنعم البشرية بقدر من الاستقرار والسلم.
يذكر أن دورة القانون الدولي الإنساني والسلم العالمي برعاية "الرياض" إعلاميا.

الحياة
AL HAYAT

• خريطة طريق" قضائية للفصل في قضايا • العنف الأسري"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
اضغط هنا

الدمام - فاطمة آل دبيس
وضع المجلس الأعلى للقضاء «خريطة طريق»، يسير عليها قضاة المحاكم في التعامل مع قضايا «العنف الأسري».
ورفع المجلس الدراسة للمقام السامي، لنيل موافقته عليها. فيما أوضحت مصادر لـ«الحياة» أن الدراسة جاءت بعد تشكيل لجنة تنفيذية، ومعالجة قضايا العنف الأسري، التي تشهد تنامياً. وبلغ عدد حالات العنف التي سجلت في المملكة بحسب هيئة حقوق الإنسان، 2750 حالة خلال العام الماضي، وغالبية قضايا العنف وفق الإحصاءات، التي رصدتها وزارتا العدل والشؤون الاجتماعية كانت ضد المرأة. فيما بلغ عدد القضايا التي سجلتها المحاكم السعودية في 1434هـ 454 قضية عنف ضد المرأة. (للمزيد).
وأوضحت المصادر أن اللجنة التنفيذية تابعت عن كثب عمل المحاكم في قضايا العنف الأسري، وقامت بإعداد دراسة متكاملة موسعة مستقلة لملف العنف الأسري، مع درس مسبباته المفضية لنشوء الخصومات القضائية، ورسم آلية العلاقة بين المحاكم والجهات الحكومية، وتفعيل التوصيات على أرض الواقع القضائي.
وقالت المصادر إن اللجنة استعانت ببيوت خبرة محلية وخارجية، ومشاركة الجهات الحكومية وغير الحكومية، ووضعت استراتيجيات لمعالجة هذه القضايا. وقالت المصادر: «إنه تم تفعيل القيم الإسلامية والشرعية الرفيعة، من حسن الخلق والتعامل، والنهي عن الإيذاء»، مشيراً إلى عمل اللجنة دراسة شملت جميع مناطق المملكة، وشارك فيها عدد من قضاة المحاكم العامة والجزائية والأحوال الشخصية.
وخلصت اللجنة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: «وضع آليات مقننة للتعامل مع حالات الإيذاء بأشكاله كافة، وتوفير الحماية للمرأة والطفل حال وجود اشتباه في التعرض للإيذاء، من خلال التعاون مع الجهات المختصة». وعملت اللجنة على التعاون مع الجهات المعنية في قضايا الإيذاء، وشكلت فرق عمل لبحث الآليات المناسبة، مثل إدارة الحماية الاجتماعية في الشؤون الاجتماعية، وبرنامج الأمان الأسري في الحرس الوطني.

نسائي هيئة حقوق الإنسان بالدمام يشارك في "كوني قادرة"

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alyaum.com/article/4060295

واس – الدمام
شارك فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية ممثلاً بالقسم النسائي مؤخرًا، في فعاليات حملة "كوني قادرة"، التي نظمها برنامج الأمان الأسري بالمنطقة الشرقية، تزامنًا مع الأسبوع العالمي للمرأة، وذلك في مجمع العثيم التجاري بالدمام.
وقدمت عضوات فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية برئاسة رئيسة القسم النسوي في الهيئة والباحثة القانونية نوال البواردي، ركنا توعويا لتقديم المهام والحقوق التي يعمل عليها فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية، لنشر الوعي القانوني بين نساء المجتمع، وتوعية كافة شرائح المجتمع وأفراده بحقوق المرأة.

حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 21 جماد الثانى 1436هـ - 10 إبريل 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25828

حسن عسيري

ما يكتب في كثير من مواقع التواصل الاجتماعي ويبث في كثير من المحطات التلفزيونية يضعنا أمام حقيقة لا يجب أن نخفيها بأي حال من الأحوال، وهي أن هناك آلة إعلامية تعمل ليل نهار للنيل من المملكة مرتكزين على ضبابية المعلومات أو (هكذا يظنون) عن حقوق الإنسان في بلادنا، ولا نستطيع أن ننكر أن هذه الآلة الإعلامية تستطيع بين الحين والآخر الوصول إلى البعض وتشويه صورة المملكة، وتستمر محاولات البعض التغلغل إلى عقول الناس في محاولات مستمرة ومستميتة للعبث بالحقائق وقلبها من خلالهم أفكارهم المسمومة، وشئنا أم أبينا فإن هذا كله يترك أثره، ومع الوقت قد يصبح قناعة عند البعض، وباعتقادي أن هذا مؤشر لا يجب الاستهانة به بأي حال من الأحوال، وهي دعوة لأن نكون بحجم المواجهة الإعلامية التي تشن ضد المملكة من بوابة حقوق الإنسان، ليس آخرها ما يحدث من مظاهرات أمام بعض سفارات بلادنا في العالم بسبب حملات التصحيح القانونية لأوضاع العمالة في بلادنا والتي تمارسها جميع دول العالم.
نحتاج من هيئة حقوق الإنسان بالمملكة أن تشرح للعالم وبكل الوسائل المتاحة كيف أن بلادنا تحترم كل القيم الإنسانية في شتى المجالات، لقد تابعت قبل إعداد هذه المقالة غالبية تصريحات وأحاديث الدكتور بندر العيبان رئيس الهيئة، ولمست أنه رجل هادئ وحكيم وقادر على استثمار كل الوسائل الكفيلة بوضع المملكة في المكان الذي يليق بها وبمكانتها في العالم على صعيد حقوق الإنسان.. لكني أقول له بكل الاحترام لا وقت إلا للجهد والاستمرار في المواجهة الإعلامية دون هوادة لأنها مستمرة وطويلة، وتحتاج إلى الكثير من العمل لنبقى حاضرين وبقوة، وقادرين ليس فقط على مواجهة أية مستجدات، وإنما عبر خطط إعلامية طويلة الأمد تضع الناس أمام الحقائق وتزيل أية شكوك قد تظهر في المستقبل، وأولا وأخيرا تسد الفراغ الكبير الذي تسبب فيه إهمالنا للجوانب الإعلامية في الفترات السابقة.
إننا أمام مهمات كبيرة، والمهمة الأولى هي الوصول للناس، في المملكة والخليج وكل الوطن العربي ليكونوا مساندين لدور المملكة وداعمين لها، وهذا لن يتحقق إلا إذا تعرف المواطن العربي على الدور الحقيقي الذي تقوم به المملكة بكل

الوسائل الدعائية والدرامية، والتي أعتبرها السلاح الشعبي الأكثر تأثيرا الذي تصعب مكافحته، فهذا السلاح الشعبي لن يقف أثره فقط عند من يتابعونه، فالعمل الدرامي سيصبح جزءا من وعيهم وقناعاتهم التي يواجهون بها كل محاولات طمس الحقائق التي يتبعها الطرف الآخر على مستوى الإعلام الجديد وصفحات التواصل الاجتماعية بشكل خاص.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الصم" يعيشون "حياة الصمت"... وابتكار "نظارة تحديد الصوت" خطوة لفك العزلة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 21 جماد الثانى 1436هـ - 10 إبريل 2015م
اضغط هنا

جدة - معاذ العمري

صعوبات ومشكلات عدة تقف أمام فئة الصم حول العالم، تلك الفئة التي يبلغ عددها في السعودية 720 ألف شخص بحسب إحصاء مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، حكم عليهم بـ «العزلة»، إذ لا حديث ولا إشارة، ولا رعاية، بل تفوق مشكلاتهم نظراءهم من الفئة نفسها حول العالم.

ليس من المبالغة في القول أن تلك الفئة تعيش «حياة الصمت» في معيشتهم وحتى في حقوقهم، وإن وجدت تلك الحقوق فهي على خجل وبقدرات متواضعة من بعض الجمعيات الخيرية، إذ إن الكثير من الجهات الحكومية والخاصة تتقاذف في ما بينها مهمة رعاية فئة الصم، من دون تحقيق أدنى الواجبات والحقوق من تعليم ورعاية صحية.

بعد عامين ونصف العام من البحث العلمي والعملي، وجد الطالب محمد سراج بكري منفذاً جديداً لفئة الصم من ذوي الاحتياجات الخاصة، يعينهم على تحديد اتجاه الصوت من خلال نظارات يرتدونها تظهر إنارات جانبية في عدساتها تلفت أنظارهم إلى مصدر الصوت.

ويوضح الطالب في جامعة أم القرى أن النظارات التي ابتكرها خاصة بفئة الصم، تعينهم على تحديد اتجاه الصوت، وذلك بعد ملاحظته المشكلات التي تواجه الأصم في تحديد مصادر الأصوات الموجهة إلى مسامعه من الجهات الجانبية، «لا سيما وأن نظره غالباً ما يكون متجهاً إلى الجانب الأمامي».

وقال بكري: «فكرة النظارات التي ابتكرتها تتلخص في عملها بواسطة ميكرفونات صغيرة موزعة على جانبي النظارة وخلفها، إذ إنها تضيء من الجهة التي ينبعث منه الصوت»، مشيراً إلى أن النظارة تسهم بشكل كبير في زيادة ثقة الصم بأنفسهم أثناء سيرهم في الطرقات العامة، كما أنها تقلل من حوادث السير، إذ يمكن لهم تحديد مكامن الخطر بطريقة واضحة.

وعن الاختراعات المشابهة، يفيد بكري بأنه توجد سماعة مقوية للصوت يستخدمها الصم، إلا أنه لا توجد نظارة تحول الصوت إلى ضوء على طريقة ابتكاره، لافتاً إلى أنه يتم حالياً العمل على التواصل مع عدد من الجهات لتبني الابتكار، وذلك بعد تسجيله كبراءة اختراع، وطرحه في الأسواق لاستفادة فئة الصم منه.

ويبلغ عدد فئة الصم والبكم في السعودية نحو 720 ألفاً وفقاً لآخر إحصاء أعلنته وزارة التخطيط السعودية، كما أنها تعاني من قلة المترجمين ممن يجيدون لغة الإشارة، واختلاف في المنهج الموحد للغة الإشارة في السعودية، إضافة إلى ضعف الرعاية الصحية التي يستحقونها.

وتعد خطوة وزارة الخدمة المدنية في تخصيص مكافأة بمقدار خمسة في المئة على الراتب للموظف المتقن للغة الإشارة في الجهات الحكومية، التي لها علاقة مباشرة بفئة الصم والبكم، أولى الخطوات في تعديل المسار للاهتمام بتلك الفئة، وفتح الباب أمام الجهات الحكومية الأخرى للعناية بتلك الفئة والاهتمام بها بشكل أكبر.

«جمعية أمراض التخاطب» تناقش «طيف التوحد»

{ جدة - «الحياة»

> تناقش الجمعية السعودية لأمراض السمع والتخاطب اضطراب طيف التوحد، للتعرف على آخر الأبحاث العلمية والطرق العلاجية الجديدة، وبرامج دعم أسر أطفال التوحد، وذلك خلال الندوة العلمية الـ 16 للاضطرابات التواصلية المنعقدة غداً في مركز جدة للنطق والسمع.

وتحوي الندوة العلمية المعتمدة كساعات تعليم طبي من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، محاضرة بعنوان «فهم اضطراب التوحد ضمن السياق الثقافي للمجتمع والعوائق المستترة والمؤثرة على التشخيص والعلاج»، التي يقدمها الاستشاري النفسي الدكتور محمد القحطاني، كما تتخلل الندوة ورشة عمل عن «دور التقييم السمعي في تشخيص وعلاج

أطفال طيف التوحد»، ينفذها مدير قسم السمعيات بمركز جدة للنطق الاستشاري مالك أبوصفية، وتهدف الورشة إلى الاطلاع على البحوث التي تشير إلى السمات السمعية المميزة لأطفال التوحد والتأخر النمائي، ومناقشة تحديات تقييم السمع وفهم الاستراتيجيات المتبعة من اختصاصي السمعيات لفحص أطفال التوحد والتأخر النمائي.
كما تتضمن الندوة ورشة عمل تقدمها المعالجة السلوكية منى الحداد بعنوان «نظرة على استخدام النسخة الجديدة من مقياس تشخيص الاضطرابات الذهنية لتشخيص اضطرابات طيف التوحد»، التي أصدرتها الجمعية الأميركية للعلوم النفسية، وتستعرض الورشة أهم مكونات المقياس الجديد، والغرض من استخدامه بالتركيز على نظام تصنيف وتشخيص اضطرابات طيف التوحد.

تجهيز صالة ألعاب للأطفال في سجن النساء

المصدر: جريدة الحياة السبت 22 جماد الثانى 1436هـ - 11 إبريل 2015م
اضغط هنا

الدمام – «الحياة»
جهّز قسم اللجنة الاجتماعية بالجمعية الخيرية للأمومة والطفل في المنطقة الشرقية، وبالتعاون مع المسؤولين في القسم النسائي بسجن الدمام أخيراً، صالة ألعاب متنوعة للأطفال وذلك لتهيئة جو مناسب ومريح لهؤلاء الأطفال خلال فترة وجودهم مع أمهاتهم.
كما جهزت الجمعية صالة للياقة البدنية للنزيلات مجهزة بأجهزة مشي ومعدات رياضية أخرى، للاستفادة من أوقات الفراغ بما يعود عليهم بالنفع. ويأتي ذلك من مبدأ الشراكة الاجتماعية لخدمة المجتمع وتحقيق أهداف الجمعية بمساندة الأم والطفل.
إلى ذلك، احتفت المديرية العامة في السجون وقيادة حرس بالمنطقة الشرقية أول من أمس، بتخريج طلاب دورة «أمن وأعمال السجون التأهيلية والتأسيسية» الـ 24 التي أقيمت في مركز التدريب في حرس الحدود بالدمام، بحضور مدير عام السجون اللواء إبراهيم الحمزي، وقائد حرس الحدود بالمنطقة الشرقية اللواء عبدالله جواح، وعدد من الضباط بالسجون وحرس الحدود.
وأوصى قائد مركز تدريب حرس الحدود في المنطقة الشرقية العقيد الركن مسلم الردعان الخريجين بالوقوف صفاً واحداً في وجه كل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار البلاد، داعياً إياهم لبذل المزيد من الجد والعطاء، لخدمة الدين ثم المليك والوطن.
واستعرض الفصيل مهارات الدفاع عن النفس، ثم أدى خريجو القسم، قبل إعلان النتيجة العامة وأسماء الطلبة المتفوقين.
وقال مدير إدارة التدريب العقيد شافي العنزي «أن الخريجين أمضوا أكثر من أربعة أشهر تلقوا فيها المعارف والعلوم الأمنية النظرية والتطبيقية، على أيدي مدربين أكفاء».

السفارة السعودية في مصر تمنح "هشام" تذكرة عبور ليستخرج "هويته الوطنية"

المصدر: جريدة الحياة السبت 22 جماد الثانى 1436هـ - 11 إبريل 2015م
اضغط هنا

ينبع – عبدالله زويد

منحت السفارة السعودية في العاصمة المصرية القاهرة أخيراً، هشام عبدالحميد الذي نُكر نسبه من قبل إخوته لمدة 20 عاماً، حتى حكمت له المحكمة الشرعية في ينبع بإثبات نسبه، تذكرة عبور رسمية، ليسافر من خلالها إلى السعودية واصلاً منطقة المدينة المنورة، ويعمل على استخراج هويته الوطنية من فرع إدارة الأحوال المدنية في المنطقة.

وأوضح الوكيل الشرعي لهشام، حسين الثقفي أثناء حديثه إلى «الحياة»، أن التغيير الحقيقي في قضية هشام انطلق بعد حصوله على حكم إثبات نسبه لوالده من محكمة ينبع، إذ تم تطبيق جميع الإجراءات الشرعية والقانونية، إضافة إلى تطابق تحليل الـ DNA، مشيراً إلى أن موكله وصل بتذكرة عبور إلى السعودية، واتجه إلى ينبع عند أبناء عمومته، إذ عملوا على مساعدته، من خلال توجههم به إلى إدارة الأحوال المدنية في المنطقة، لتنفيذ إجراءات إصدار هويته الوطنية.

وقال الثقفي إنه تم أخذ بصمات موكله من إدارة الأدلة الجنائية، وذلك بعد تحويل إدارة الأحوال المدنية في المنطقة إليها، إذ تم الانتهاء من جميع الإجراءات، وتحويل معاملته إلى الرياض ليوافق وزير الداخلية باسترجاع جنسية هشام، وذلك كونه سعودياً حين ولادته، والنظام يخوله للانضمام إلى نسب والده وجنسيته.

وأضاف الثقفي أن لدى هشام موعداً جديداً في محكمة ينبع ضد أحد الأشخاص الذين عمل على الشهادة زوراً ضده، وقال إنه لا ينتسب إلى والده، إضافة إلى شكوى لأخذ حقوقه الشرعية التي استولى عليها إخوته بعد إنكارهم لنسبه، وكذلك المطالبة بإيقاف جميع التعاملات المالية لإخوته حتى تنتهي القضية، ويتم حصر التركة مجدداً، والتي لا تقل عن خمسين مليون ريال.

وتعود تفاصيل قضية هشام، والتي نشرتها «الحياة» في ٣ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٤، إلى سفر والده إلى مصر قبل نحو 36 عاماً، وتزوجه من فتاة مصرية أنجب منها هشام، إلا أن خلافاً نشب بين الطرفين، ليعمل والده على العودة إلى البلاد، دون أن يستطيع عمل تأشيرة حينها لإدخال ابنه إلى السعودية حتى وفاته، ليبدأ هشام بالبحث والتواصل مع إخوته الذين عملوا على إنكاره، ليلجأ إلى المحكمة العامة في ينبع التي أصدرت حكماً بإثبات نسبه إلى والده المتوفى.

"بلدية القريات" تراقب المطاعم والمحالّ عن بعد

المصدر: جريدة الحياة االاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
اضغط هنا

الجوف - صالح الحجاج

افتتح رئيس بلدية محافظة القريات المهندس علي الشمري، مركز عمليات المراقبة عن بعد على المطاعم والمحالّ في مرحلته الأولى، والذي يعمل على مدار ٢٤ ساعة في إدارة صحة البيئة في بلدية القريات باستخدام الوسائل التقنية المتقدمة والأجهزة الإلكترونية الحديثة.

وأوضح مدير إدارة صحة البيئة في بلدية القريات عبدالعزيز المساعد في بيان صحافي صدر أمس، أن الهدف من إنشاء مركز العمليات تقديم الدعم للمراقبين في الميدان، ووضع الجزاءات المناسبة لمخالفات ومراقبة المحالّ عبر الكاميرات.

وقال: «يحتوي مركز العمليات على حزمة من الأنظمة والبرامج والتقنيات مربوطة بكاميرات مراقبة في المحال والمطاعم لتسهيل وتقديم الدعم المعلوماتي واللوجستي للمراقبين الميدانيين ليكون التوجيه من مركز العمليات لجميع المراقبين في حال ملاحظة أو بلاغ، وإشعار صاحب المنشأة في حال وجود مخالفة لمراجعة البلدية».
يذكر أن بلدية القريات تعتبر من أوائل البلديات على مستوى بلديات وأمانات مناطق ومحافظات المملكة التي تطبق المراقبة عن بُعد على المطاعم والمحال.

"إبصار" تبدي استياءً من بيئات مساجد غير مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الحياة االاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
اضغط هنا

جدة - «الحياة»
أعلنت جمعية الإبصار الخيرية لخدمة ذوي الإعاقة البصرية، عن استيائها بسبب عدم وجود الوسائل المناسبة التي تمكن المكفوفين من الدخول إلى المساجد بطريقة سهلة ومرنة، مطالبة الجهات المعنية من بينها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف باتخاذ التدابير اللازمة في ذلك الشأن.
وقال الأمين العام لجمعية إبصار الخيرية، عضو اللجنة الوطنية لمكافحة العمى محمد بلو، خلال لقاء اجتماعي عقده بمسجد عائشة في محافظة جدة، إن فئة المكفوفين في السعودية يجدون صعوبة كبيرة في عملية الدخول والخروج من المساجد في شكل إنسيابي، لافتاً إلى أنه يجب أن تكون المساجد من أفضل الأماكن سهولة في الوصول الشامل لذوي الإعاقة البصرية، ومعالجة مظاهر نقص الوعي لدى بعض المصلين الذين يتركون أحذيتهم بطريقة عشوائية عند مداخلها، مسببة عائقاً وخطورة.
وطالب بلو أصحاب المساجد والمهندسين والمصممين بمراعاة عدم وضع حواجز على مداخل وممرات المساجد، والاهتمام بمخارج الطوارئ والسلامة، منوهاً بأهمية أن تكون منابر المساجد وعلى رأسها الحرمان الشريفان أحد أهم الأماكن للتوعية بالتنمية الإنسانية، وتوجيه المجتمع لمساندة ذوي الإعاقة، والتكفل بضمان حقوقهم المعنوية والمادية والتشريعية.

"العدل": برامج تطويرية متنوعة لمرفق القضاء.. قريباً

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 21 جماد الثانى 1436هـ - 10 إبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض - أحمد الجروان
أكد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني أن الوزارة تعمل حالياً على تنفيذ حزمة من البرامج والمشاريع التطويرية في مرافق القضاء، مشيراً إلى أن مخرجات الوزارة وخدماتها تمثل أهمية في حياة المواطن والمقيم.

وأوضح في اختتام اللقاء السنوي الأول للقضاة الجدد، الذي نظمته وكالة الوزارة للتطوير والتخطيط في الرياض أمس، أن مرفق القضاء يحظى بعناية واهتمام، لافتاً إلى أن الوزارة تحرص على عقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات المتخصصة لتبادل الآراء والمناقشات في عدد من المواضيع العدلية، مع الحرص على تزويد القضاة وكتاب العدل وأعوانهم وموظفي الوزارة بكل ما من شأنه دعم أعمال الإدارة القضائية. من جهته، أوضح الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء سليمان النشوان أن القضاء في المملكة شهد نقلة تطويرية نوعية، من خلال افتتاح المحاكم المتخصصة، وافتتاح محاكم الاستئناف في جميع المناطق، مؤكداً أن القضاء في المملكة مستقل ولا سلطان في أحكامه إلا سُلطة الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية التي لا تخالف الكتاب والسنة، مشيراً إلى أهمية تطوير العمل القضائي من خلال برامج تدريبية متخصصة، وحلقات النقاش وورش العمل في الشأنين القضائي والإسنادي، والتي ستعود على القاضي بالفائدة في جودة العمل.
وتطرق اللقاء السنوي للقضاة الجدد، الذي شارك فيه أكثر من 90 قاضياً من مختلف مناطق المملكة، إلى الإجراءات والتعاملات المالية، وأعمال الشؤون الإدارية والوظيفية، وأعمال إدارة شؤون القضاة وما تقدمه من خدمات للقضاة ووسائل التواصل معهم، والأعمال المتعلقة بالمستودعات والعُهد.

إطلاق 925 سجيناً شملهم العفو الملكي في جدة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 21 جماد الثانى 1436هـ - 10 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1037884

جدة - ياسر الجاروشة
تم إطلاق سراح 925 سجينا من المستفيدين من العفو الملكي في محافظة جدة حتى يوم الخميس الموافق 1436/6/20هـ ويجري استكمال الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من يشمله العفو من السجناء خلال الأيام المقبلة وأشارت محافظة جدة إلى أنه سيتم دراسة كافة ملفات قضايا الحق العام وتطبيق الشروط التي نص عليها الأمر الملكي الكريم واللائحة المنظمة لذلك، بمتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة، الذي وجه بسرعة إنجاز إجراءات إطلاق سراح من يشملهم العفو.

في توصية للجنة شوريّة يناقشها المجلس ..الاثنين
تكريم المعلمين والمعلمات المتوفين والمعوقين في حوادث أثناء العمل

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 21 جماد الثانى 1436هـ - 10 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1037908

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
يناقش مجلس الشورى يوم (الاثنين) المقبل توصية للجنته التعليمية تطالب فيها وزارة التعليم بالتنسيق مع الخدمة المدنية باقتراح صيغة مناسبة لتكريم وتقدير المعلمين والمعلمات الذين يتوفون، أو يصابون بإصابات تعيقهم عن العمل نتيجة الحوادث أثناء التنقل من وإلى المدارس.

وحسب تقرير لجنة التعليم للتوصيات النهائية على تقرير وزارة التعليم السنوي 341435 فقد تبنت اللجنة توصيتها السابقة بناء على توصية العضو أمل بنت سلامة الشامان التي طالبت الوزارة بسرعة اتخاذ الحلول الجذرية للحد من حوادث المعلمات ودراسة معاملة المعلمات اللاتي لاقين حتفهن في حوادث السير أثناء الذهاب أو العودة لمكان العمل، معاملة شهداء الواجب، بينما اعتذرت لجنة التعليم عن قبول توصيات إضافية أخرى على تقرير وزارة التعليم، أبرزها دراسة إمكانية جعل السنة التمهيدية للمرحلة الابتدائية سنة دراسية الزامية لجميع الأطفال من سن (5 6) سنوات، ومدى تأثير ذلك على مستوى تحصيلهم الدراسي للسنوات الدراسية التي تليها، وهي توصية للعضو الجوهرة بنت إبراهيم بوبشيت، وأيضاً توصية مشتركة للأعضاء أمل الشامان وعطاء السبيتي ولطيفة الشعلان، تنص على " ضم المؤسسات والمدارس التي تقم التعليم العام ما دون الجامعي وتتبع جهات غير وزارة التعليم إلى تبعية الوزارة وتطبيق مناهجها على هذه المؤسسات والمدارس".

إلى ذلك تم تأجيل ثلاث توصيات على تقرير التعليم إلى تقرير الوزارة المقبل من أبرزها توصية العضو نواف بداح الفغم وطالب فيها بمساواة خريجات نظام الانتساب بخريجات الانتظام في التوظيف في قطاع التعليم وغيرها، إضافة إلى التعليم الموازي والتعليم عن بعد، إضافة إلى توصية تقترح ضم دور الحضانة إلى وزارة التعليم وتوفير عدد كاف منها، وهي توصية مشتركة للعضو فردوس سعود الصالح والعضو لبنى عبدالرحمن الانصاري.

وفي شأن التوصيات التي ناقشها مجلس الشورى للجنة التعليم في جلسة سابقة على تقرير وزارة التعليم، علمت " الرياض" تمسك اللجنة بخمس توصيات أبرزها المطالبة بمنح إدارات التعليم في المناطق الاستقلال الإداري والمالي عن الوزارة، وإعادة النظر في مناهج اللغة العربية الجديدة في جميع مراحل التعليم العام، والعمل على تعزيز قيمة اللغة العربية لدى المتعلمين، وكذلك دعم وزارة المالية والجهات ذات العلاقة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر منذ محرم 1434 الخاص بالصحة المدرسية.

برعاية متعب بن عبدالله.. وبتنظيم من "صحة الحرس الوطني"

انطلاق المؤتمر الخامس لسلامة المرضى.. بعد غدٍ

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038394

الرياض – محمد الحيدر

تبدأ في جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية بالرياض، بعد غدٍ (الثلاثاء)، أعمال المؤتمر الخامس لسلامة المرضى، الذي تنظمه الشؤون الصحية في وزارة الحرس الوطني برعاية صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز وزير الحرس الوطني ومشاركة خبراء واختصاصيين وممارسين صحيين من المملكة والخارج.

وأوضح د. بندر القناوي المدير العام التنفيذي للشؤون الصحية في وزارة الحرس الوطني مدير جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، أن الاستعدادات اكتملت لاستضافة هذا المؤتمر الذي أصبح معلماً في القطاع الصحي على مستوى المملكة والمنطقة، والاهتمام الواسع الذي يحظى هو انعكاس لنجاح المؤتمرات الأربعة السابقة، مشيراً إلى أن رعاية الأمير متعب بن عبد الله بالمؤتمر واهتمامه بأن تلقى مخرجاته وتوصيات التطبيق على أرض الواقع، يشكل دعما كبيرا لهذا الملتقى العلمي.

من جانبه، قال الدكتور عبدالرحمن الفايز عميد الدراسات العليا بجامعة العلوم الصحية، أن النسخة الخامسة لمؤتمر سلامة المرضى تأتي ضمن سلسلة المؤتمرات العلمية التي تهتم بتطوير جودة السلامة والرعاية الصحية، وبتوعية العاملين في القطاع الصحي، فضلاً عن تطبيق المعايير الدولية لسلامة المرضى ورعايتهم.

ولفت إلى أن المؤتمر الذي يعقد بمركز المؤتمرات في الجامعة، يتميز بمشاركة عدد من المنظمات والقطاعات الصحية المحلية والدولية يُمثلها متحدثون محليون ودوليون من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وموريشيوس وهولندا والمملكة المتحدة، وقال إن المؤتمر يستهدف نشر رسالة تثقيفية إلى المجتمع، وتشجيع أفراده وعوائل المرضى على مشاركة

مرضاهم مفهوم سلامة المرضى، باعتبار أن غالبية الباحثين يتجهون نحو تحسين جودة العمل ويغفلون أهمية توعية المجتمع، مع العلم أن نجاح رسالة سلامة المرضى تعتمد على العمل الجماعي الكامل بينهم وبين مرافقيهم من ذويهم من جهة والعاملين في الرعاية الصحية من جهة أخرى.
وأوضح د. الفايز، أن المؤتمر يستعرض ما حققته الشؤون الصحية في تدريب القيادات على أسس الوقاية من عدوى المستشفيات، وكيفية حماية العاملين من الأوبئة مثل مكافحة عدوى كورونا، وتكملة مسيرة عقد من الزمن في ترسيخ دعائم رسالة سلامة المرضى داخل منشآت الشؤون الصحية التابعة لوزارة الحرس الوطني.
ويستهدف المؤتمر المتخصصين في الرعاية الصحية والمهن القانونية، والمسؤولين ذوي الاهتمامات الفعالة في مجال سلامة المرضى والجودة والتطوير التنظيمي وتطوير النظام الصحي، وكبار الممثلين الحكوميين، والمسؤولين عن أنظمة الجودة، والمديرين الطبيين في مؤسسات الرعاية الصحية والوكالات الحكومية، والمديرين التنفيذيين في منظمات الرعاية الصحية وكبار الموظفين، والأطباء والمتخصصين في الرعاية الصحية بجميع التخصصات.

"الإدارة" ترفض مقترحين لتعديل نظام العمل

الشورى يناقش التشهير بمخالفي نظام خدمة حجاج الداخل والمعتمرين.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038419

الرياض عبدالسلام محمد البلوي
حسمت لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى رأيها بشأن مقترحين لتعديل نظام العمل، الأول لوزير الدولة لشؤون الشورى عضو المجلس السابق محمد فيصل أبوساق، والثاني لأعضاء المجلس السابقين محمد القويحص وعبدالرحمن العناد وزامل بن عباس أبوزنادة، وأوصت بعدم ملاءمة دراسته بعد أن مضى على تقديمه للشورى أكثر من خمسة أعوام، مؤكدةً أن التعديلات التي وافقها عليها المجلس مؤخراً وإستراتيجية التوظيف السعودية تفي بالغرض ومن ذلك وضع حد أدنى للأجور، وأعدت لجنة الإدارة تقريرها بشأن ذلك لعرضه على المجلس في غضون أسبوعين.
من ناحية أخرى، أيَّدت لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس الشورى دراسة مقترح رئيسها عبدالعزيز الهدلق لتعديل المادة السابعة عشرة من اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية يهدف إلى إلغاء إلزام العاملين في هذه المراكز من العمل ثلاث ساعات إضافية يومياً مقابل صرف بدل 25% من الراتب الأساس.
إلى ذلك، يناقش مجلس الشورى بعد غدٍ الاثنين تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن تعديل المواد النظامية المتعلقة بالعقوبات في نظام خدمة حجاج الداخل وتنظيم خدمات المعتمرين وقواعد تأديب أفراد طوائف المطوفين والوكلاء والإدلاء والزمازمة ونظام نقل الحجاج إلى المملكة وإعادتهم إلى بلادهم واللائحة التنظيمية لمنع غير السعوديين من التعامل في مجال إسكان الحجاج والمعتمرين والزوار.
من جانب آخر يناقش الشورى خلال جلسته الثلاثين التي يعقدها بعد غدٍ الثلاثاء إدراج عقوبة التشهير في المادة الثالثة عشرة من مشروع نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، وفي المادة السابعة من نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها وذلك بعد أن يستمع لتقريرين منفصلين من لجنة المياه والزراعة والبيئة، ويصوت بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة الصحية بشأن ملحوظات الأعضاء على استثناء الجمعيات الخيرية من شرط ملكية المستوصفات وإشراف الطبيب السعودي على المستوصفات التي ترغب في إنشائها دعماً للعمل الخيري.

طلبن وضع خطوط واضحة لعمل المرأة

30 عاملة يشتكين لـ "العمل": المواصلات وضعف الرواتب يعيقان عملنا

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038463

الرياض - أسمهان الغامدي

طلبت ثلاثين عاملة من العاملات في مشروع تأنيث محال المستلزمات النسائية من وزارة العمل أهمية توفير بيئة عمل مناسبة ومريحة للعاملات خصوصاً في المحلات المتعددة الأقسام, كما اشتكين من قضية المواصلات وضعف الرواتب وسوء تعامل بعض المتسوقين والمتسوقات، وشددت مسؤولة في ادارة سياسات عمل المرأة بالوزارة أهمية زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتوفير بيئة عمل ملائمة تتميز بالخصوصية والاستقلالية، بينما خصصت وزارة العمل خط هاتفي مباشر لخدمة العملاء 19911 وبريد إلكتروني **TaNeeth@mol.gov.sa** لتلقي الشكاوى والتبليغ عن أي ممارسات خاطئة, وخصصت فرق ميدانية للتفتيش والوقوف على محال المسلتزمات النسائية.

وكشفت ورشة عمل أقامتها وزارة العمل الاسبوع المنصرم بالتعاون مع مجلس الغرف السعودية عن جملة من الحلول والمقترحات لمواجهة التحديات التي تواجه العاملات في محال بيع المستلزمات النسائية، وأبرزها كما أوضحت أمل الشهري -بائعة- توفير بيئة عمل مناسبة ومريحة للعاملات خصوصا في المحلات المتعددة الأقسام مشيرة الى أن اشتراطات الوزارة ومتابعة تطبيقها ستسهم في ايجاد بيئة عمل تناسب المرأة وخصوصيتها وتدعم استقرارها الوظيفي.

وشاركتها في الرأي منيرة سعد، ورحمة الحسن واللتان اضافتا المواصلات وضعف الرواتب وسوء تعامل بعض المتسوقين والمتسوقات للتحديات التي يواجهنها هن وزميلاتهن وابدين دعمهن لجهود الوزارة الرامية لدعم توظيف السعوديات في قطاع التجزئة والقرارات الصادرة بهذا الخصوص مطالبات أصحاب الاعمال بتنفيذ تلك القرارات بالاشتراطات الموضوعة دون تهاون وهو ما يعد واجباً وطنياً يدعم التوطين ويساهم في دعم المرأة السعودية ويساندها في بناء ذاتها، وتعزيز قدراتها في العمل وتحقيق أهدافها وطموحاتها.

كما تقدمت العاملات بالشكر للوزارة ومجلس الغرف السعودي لإتاحة الفرصة لهن في طرح مشكلاتهن، وما يواجهن من عقبات في مجال عملهن.

من جهتها أوضحت مديرة برنامج المستلزمات النسائية غادة آل ثنيان من سياسات عمل المرأة بوزارة العمل أن اهتمام الوزارة بالعاملات يأتي كون المرأة العاملة هي أحد أطراف التوظيف في محلات بيع المستلزمات النسائية، بل هي العنصر الأساسي لنجاح البرنامج. وأضافت أن هذه الورشة تأتي ضمن سلسلة ورش تقوم بها الوزارة بالتعاون مع مجلس الغرف بهدف تحسّين قراراتها وتطويرها بشكل عام، عبر إشراك الاطراف ذوي العلاقة. لافتة إلى أن هذه الورشة ستتبعها 3 ورش عمل أخرى مع أصحاب الأعمال خلال الأسبوعين القادمين في الرياض وجدة والدمام، وستقوم الوزارة بدراسة مخرجات الورش عامة للاستفادة منها في تقييم برنامج تأنيث المحلات وتطوير المبادرات والمشاريع للفترة القادمة.

وأكدت ندى السويري من ادارة سياسات عمل المرأة بوزارة العمل أن هذه البرامج والأنشطة تأتي في ظل الجهود المتواصلة من الوزارة لتفعيل آليات عمل مرنة لتوظيف المرأة، وزيادة مشاركتها في سوق العمل، وتوفير بيئة عمل ملائمة تتميز بالخصوصية والاستقلالية.

نوه بفكرة جائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان وتفردها

سعود بن نايف: خادم الحرمين يولي ذوي الاحتياجات الخاصة عناية واهتماماً شديدين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038573

الرياض عبدالعزيز العنبر

أشاد صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية بجائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والإبداع في التربية الخاصة وفكرتها التي تعنى بفئة غالية علينا جميعاً وهم ذوو الاحتياجات الخاصة لدعمهم وتشجيعهم وإبراز مواهبهم، مشيراً سموه إلى أن اختيار هذه الفئة تحديداً من ذوي الاحتياجات الخاصة وجعل الجائزة مخصصة لهم هو اختيار موفق، مشيداً بالقائمين على الجائزة الذين أعطوها هذا الدعم الكبير على مدى سنوات وعمر هذه الجائزة الممتد إلى أحد عشرة عاماً.

سموه: شاهدنا اليوم نماذج ممن تجاوزوا إعاقتهم وحلقوا في سماء التميز والتفوق والإبداع

وقدم سمو الأمير سعود بن نايف في تصريح صحفي - عقب رعايته مساء أمس حفل جائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والإبداع في التربية الخاصة في دورتها الحادية عشرة، الذي أقيم بفندق الريتز كارلتون بحضور وزير الشؤون الإجتماعية د. ماجد القصبي - الشكر الجزيل لأبناء الشيخ محمد بن صالح بن سلطان وبناته على تقديمهم هذه الجائزة للمجتمع، لهذه الفئة العزيزة على قلوبنا جميعاً التي لا يمكن أن نغفلها، مضيفاً سموه أن أي عمل داعم ورديف لما تقوم به الدولة مرحب به، فهو بلا شك سيساعد في النهوض بالعمل الخيري الموجه لذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم.

ونوه أمير المنطقة الشرقية إلى أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - أولى ذوي الاحتياجات الخاصة عنايته واهتمامه الشديدين، وذلك منذ بدأ تأسيس جمعية الأطفال المعوقين، مشيراً إلى أن المكرمين اليوم في الجائزة لا نعدهم معوقين، بل نعدهم ذوي احتياجات خاصة، وهم جزء لا يتجزأ من المجتمع وجزء فاعل، وإن كان رب العالمين أراد أن يفقدوا بعض القدرات، لكنه سبحانه عوضهم بشيء آخر، وما شاهدناه اليوم نماذج من أولائك الذين تجاوزوا إعاقتهم وحلقوا في سماء التميز والتفوق والإبداع العلمي في شتى المجالات.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أكد في كلمته خلال الحفل أن جائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والإبداع في التربية الخاصة تختلف اختلافاً كلياً عن غيرها من الجوائز؛ لأنها خصصت لفئة غالية علينا جميعاً وهم ذوو الاحتياجات الخاصة، وتهدف إلى تكريم المتميزين والمبدعين منهم في عدة مجالات، فنسأل الله العلي القدير أن يرحم صاحب الجائزة، ويجعل ما يقدم فيها في ميزان حسناته بإذن الله.

وأشار سموه إلى أن حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وولي ولي العهد لا تألوا جهداً في خدمة أبنائها من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحرص حرصاً شديداً على أن توفر لهم سبل النجاح، وما نراه اليوم ما هو إلا ثمرة من ثمار هذا الدعم من الحكومة الرشيدة، إضافة إلى الاهتمام بأسر المتفوقين ودعمهم ومتابعتهم حتى وصلوا إلى ما وصلوا إليه، مؤكداً أن الجائزة جزء لا يتجزأ من أعماله الخيرية الكثيرة في هذا البلد المعطاء، حيث نحتفل اليوم بمجموعة من الأبناء المميزين الذين استطاعوا أن يتغلبوا على الصعاب والتحديات برغم ظروفهم التي تخرج عن إرادتهم، ولكن مع العزيمة والإصرار يصبح المستحيل أمراً يمكن تحقيقه.

وخاطب الأمير سعود بن نايف الأبناء المتفوقين والمتفوقات قائلاً: إنه لمن دواعي سروري أن أشارككم اليوم فرحتكم، وتفوقكم وإبداعكم، مؤكداً لكم أن الوطن يحتاج إليكم لتساعدوا مع أخوانكم على بنائه وتنميته ورفعته، فأنتم عماد المستقبل وأنا على يقين أنكم تملكون الهمة والعزيمة، ما سيؤهلكم لتكونوا عنصراً مهماً في مسيرة التنمية، وستشاركون إخوانكم في دفع عجلة التطور والنماء في جميع المجالات، ولكم مني الدعاء بالتوفيق والنجاح.

وقدم سمو أمير المنطقة الشرقية في ختام كلمته الشكر إلى جميع الإخوة والأخوات القائمين على هذه الجائزة، سائلاً الله العلي القدير أن يوفقهم لتحقق هذه الجائزة وغيرها، مهنئاً الفائزين والفائزات ومن أسهم في تفوقهم، كما قدم سموه الشكر الجزيل لأبناء الشيخ الفاضل محمد بن صالح بن سلطان وبناته، على ما يقومون به من عمل جزيل وعمل مهم لخدمة ذكرى والدهم تغمده الله بواسع رحمته.

بعد ذلك كرّم سموه 40 فائزاً وفائزة هم الفائزون في دورة هذا العام.

بدوره، قدم سلطان بن محمد بن صالح بن سلطان، نيابة عن أسرة الشيخ شكره لصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز على رعايته لحفل الجائزة، بالرغم من انشغال ومسؤوليات سموه، إلا أنه وافق مشكوراً على رعاية الحفل، منوهاً بمعرفته للأمير سعود بن نايف التي تعود إلى زمن بعيد، حيث كان يلحظ حسن أخلاق سموه وطيب تعامله مع جميع من حوله، كيف لا وقد ترعرع في بين رجل وأمير مشهود له بالتواضع وحسن الخلق مع جميع الناس، المغفور له بإذن الله نايف بن عبدالعزيز.

سلطان بن محمد: 570 مرشحًا ومرشحة هذا العام.. والجائزة رعت 88 نشاطاً متنوعاً

وأشار سلطان بن محمد إلى أن الجائزة أنشئت مشروعاً خيرياً رائداً في المملكة تعنى بتشجيع المتفوقين من الطلاب وطالبات التربية الخاصة وإبراز قدراتهم وإبداعاتهم على مستوى المملكة ما حفز تلك الفئة على المنافسة للفوز بالجائزة مع تزايد سنوي في عدد الترشيحات، حيث تجاوز عددها في هذه الدورة 570 مرشحًا ومرشحة، مضيفاً أن الجائزة يساندها في كل دورة عدد من الأنشطة والبرامج بالتعاون مع القطاعات العلمية والخدمية المختلفة، حيث نظمت ورعت سنابل الجائزة على مدى دوراتها 88 نشاطاً متنوعاً.

ونوه سلطان بن محمد في كلمته خلال الحفل على أن معرض خالد الخيري التشكيلي لذوي الإعاقة "بريشتي أتحدى إعاقتي" يعد من أبرز أنشطة السنابل، مؤكداً أن أهم دعائم نجاح هذه الجائزة وتوسع أنشطة سنابلها هو ما تلقاه من اهتمام ولاة الأمر - حفظهم الله - متمثلاً في رعاية أصحاب السمو الملكي أمراء المناطق للجائزة، مشيداً بتعاون القطاعات العلمية والخدمية المختلفة من حكومية وأهلية، كما نوه بدور الإعلام السعودي في التعريف بالجائزة ومتابعة أنشطتها وتغطية حفلها السنوي، وخص بالذكر "الرياض".

حصة آل الشيخ: الجائزة أضافت سنابل خيرية استمرت تنمو سنويًا لتصل إلى مليون ريال

من جانبها قدمت أمين عام الجائزة حصة بنت عبدالله آل الشيخ في كلمتها خلال الحفل عرضًا عن إنجازات سنابل الجائزة، مشيرة إلى أن هذه الجائزة تميزت من غيرها من الجوائز وتفوقت على نفسها، فلم تكتف بالريادة في تقديم جائزة خاصة لفئة خاصة، وإنما امتدت لتقدم نموذجًا لتنوع قنوات العطاء فأضافت إلى الجائزة العلمية سنابل خيرية ولدت في حفل الجائزة الأول واستمرت تنمو سنويًا لتصل إلى مليون ريال سنوياً، منها مئتا ألف قيمة الجائزة العلمية.

وأشارت آل الشيخ إلى أن السنابل تهدف إلى تقديم خدمات متنوعة والمساهمة في توفير الخدمات الخاصة لذوي الإعاقة أينما كانوا وألا يقتصر دورها على نطاق التربية والتعليم، مستعرضة إسهامات الجائزة المجتمعية من خلال المعارض والأمسيات والجوانب الاجتماعية والتوعوية، كما حرصت الجائزة على كل ما من شأنه دعم هذه الفئة الغالية، معبرةً عن شكرها باسم جميع أفراد الجائزة على الجائزة للدولة رعاها الله على ما تقدمه لخدمة ذوي الإعاقة وتشجيعهم ودعم كل ما من شأنه خدمتهم.

تجدر الإشارة إلى أن جائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والإبداع في التربية الخاصة تستهدف طلاب وطالبات التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم، في مجالات حفظ القرآن الكريم، والتفوق الدراسي، والإبداع، ويشمل الإبداع الفني، والإبداع الأدبي، والإبداع العلمي، لتسهم في إبراز عدد من القدرات ومواهب طلاب وطالبات التربية الخاصة في المملكة من خلال المنافسة بين المعاهد والبرامج المختصة، كما خصصت الجائزة هذا العام جائزة التميز (للأفراد المتميزين من ذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين) حسب معايير وشروط معينة، ليبلغ مجموع الحاصلين على الجائزة من الطلاب والطالبات في دوراتها الحادية عشرة 440 فائزاً وفائزة.

معلمة بـ"الليث" تشكو نقلها.. والإدارة تلتزم الصمت

المصدر: جريدة المدينة السبت 22 جماد الثانى 1436هـ - 11 إبريل 2015م
اضغط هنا

عبدالرزاق البجالي - مكة المكرمة
اشتكت المعلمة هوازن موسى عيضة، إحدى المعلمات التابعات لتعليم الليث، من إدارة التعليم بالمنطقة جراء عدم توجيهها للمدرسة المناسبة لتخصصها، مشيرة إلى أنها أصبحت في عزلة تامة على مدى العامين السابقين عن التخصص الذي عينت من أجله، لافتة إلى أنها تحمل تخصص «علم النفس» إذ عمدت الإدارة على توجيهها إلى مدارس لا يوجد بها هذا التخصص، وبينت أنه تم ندبها لعدة مرات في مناطق نائية بدلًا من معلمات أخريات.
شكاوى عدةوأفادت بأنها طالبت إدارة تعليم الليث أكثر من مرة بالنظر في وضعها المتأزم، ولكن دون جدوى، مبينة أنها تقدمت بشكوى إلى وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل «حصلت «المدينة» على نسخه منها»، موضحة فيها ما تعرضت له خلال عامين من أضرار فادحة جراء تجاهل مشرفي ومشرفات التعليم بالمنطقة لمعاناتها، ملمحة إلى أن مدير التعليم لم يتجاوب مع شكاواها المتكررة -حسب قولها-.
وذكرت أنه تم ندبها من مدرسة الفروخية إلى الرياحين النائية بداعي سد العجز، قائلة: «كانت مبررات ومسوغات تعليم الليث في ندبي أن إحدى المعلمات تتمتع بإجازة الأمومة، لأتفاجأ عند مباشرتي بالمدرسة بوجود المعلمة».
وتابعت: «لم يتوقف الأمر على هذا فجراء مطالبتي بحقوقي تم ندبي مرة أخرى إلى مدرسة المستنقع الوعرة، حينها هاتفت مدير التعليم مرعي البركاتي، عن أسباب الندب التعسفي ومبررات ذلك إلا أن جوابه لم يكن مقنعا -من وجهة نظرها- حيث قال لها: «توجهي بشكواك إلى الوزارة أو إلى ديوان المظالم»، مضيفة أن الأمر لم يتوقف عن هذا الحد بل تعرضت للسخرية من قبل أحد موظفي شؤون المعلمين في الإدارة -تحتفظ «المدينة» باسمه- عندما هددت بالشكوى للوزير.
وذكرت المعلمة أيضًا أن من الأضرار، التي تعرضت لها هو تسلمها نسخة من تقييم أدائها الوظيفي في مدرسة السعدية شمال المحافظة، بينما هي تعمل في مدرسة المستنقع شرقًا.
وطالبت هوازن عبر «المدينة» وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل، النظر في قضيتها وإعطائها حقوقها ومحاسبة المتسبب، ومن يقف خلف هذه التصرفات التي تسيء وتشوه صورة التعليم، لافتة إلى أنها تقدمت بشكوى سابقة للوزارة تحت رقم (35711603)، مبينة أن مسؤولي إدارة تعليم الليث حينما علموا وقتها بالشكوى، انتدبوها للعمل في مدرسة أخرى أبعد مسافة عن المدرسة التي كانت فيها.

تدشين فعاليات اليوم العالمي للتوحد بالمدينة وينبع

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 21 جماد الثانى 1436هـ - 10 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150410/Con20150410764279.htm

سامي المغامسي (المدينة المنورة)، أحمد الأنصاري (ينبع)
دشن مدير عام التعليم بمنطقة المدينة المنورة ناصر بن عبدالله العبدالكريم فعاليات اليوم العالمي للتوحد، الذي نظمته إدارة التربية الخاصة في بهو مبنى الإدارة بمخطط الملك فهد، بحضور عدد من المسؤولين في تعليم المدينة ومديري الإدارات.

واطلع ناصر العبدالكريم على معرض الرسومات الخاصة بطلاب التوحد من طلاب معهد التربية الفكرية ومدارس التربية الخاصة، مؤكدا أن طلاب هذه الفئة ينالون كل الرعاية والاهتمام في المجتمع بفضل ما قدمته القيادة الرشيدة لجميع فئات التربية الخاصة من دعم واهتمام، منوها باهتمام ودعم وزارة التعليم لجميع برامج التربية الخاصة والعمل على تطويرها.
وفي ذات السياق، نظمت إدارة تعليم ينبع مسيرة بمناسبة اليوم العالمي للتوحد، بمشاركة 70 شخصا أغلبهم من منسوبي الإدارة، بالإفاة إلى مرسم شارك فيه طلاب ومنسوبو الإدارة تحت شعار «نحن التوحديون على حب الوطن مجتمعون» على شاطئ البحر.
وقد شارك مدير إدارة التعليم بمحافظة ينبع الدكتور معجب بن جار الله الزهراني، و مساعدوه للشؤون التعليمية والشؤون المدرسية وعدد من رؤساء أقسام الإدارة ومديرو المدارس، الطلاب في هذه الفعالية.

مباحثات العدل والعمل تؤجل إطلاق المحاكم العمالية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 22 جماد الثانى 1436هـ - 11 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150411/Con20150411764311.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
كشفت لـ«عكاظ» مصادر أن المباحثات الأخيرة بين وزيري العدل والعمل بحضور عدد من المختصين والمسؤولين في الوزارتين انتهت بأن يبدأ عمل المحاكم العمالية بعد عامين.
وكان وزير العمل قد أعلن قبل أيام افتتاح المحاكم العمالية مطلع عام 1438هـ، فيما استرجع مختصون تصريحات سابقة لمسؤولين في وزارة العدل عن افتتاح هذه المحاكم مطلع عام 1437هـ، وهو ما يعني وجود فارق 12 شهرا بين تصريحات المسؤولين في الوزارتين.
وأبلغ «عكاظ» تيسير المفرج الناطق الرسمي لوزارة العمل أن اجتماع وزيري العدل والعمل قرر أن تسلم «العمل» ملف القضايا العمالية لوزارة العدل، كمنتج كامل ومتكامل عقب الانتهاء من عملية التطوير الحالي لأعمال اللجان العمالية والهيئات العمالية، مؤكدا أن التأجيل كان برغبة مشتركة لانجاح مرحلة الانتقال.
وتواجه وزارة العدل مشكلة العثور على مبان مناسبة للمحاكم التجارية المزمع إنشاؤها خلال عام لنقل القضايا التجارية من ديوان المظالم إلى وزارة العدل، ما يدفعها للبحث عن مقار مناسبة لهذه المحاكم المزمع إنشاؤها خلال عام، فيما تعاني بعض المقار الحالية من عدم قدرتها الاستيعابية.
وتواصل وزارتا العدل والعمل لقاءاتهما مع أعضاء اللجان العمالية، ممن انطبقت عليهم شروط نظام القضاء لقبولهم قضاة في «العدل» مختصين بالمحاكم العمالية التي ستفتح خلال عامين، فيما يجري إخضاعهم لدورات تدريبية وإطلاعهم على نظام العمل القضائي.
وكان قد تم تخريج أول دفعة من الدورة التدريبية للقضاة المرشحين للعمل في المحاكم العمالية، وستنطلق دورة أخرى خلال الأيام المقبلة.
ويتوقع إنشاء خمس محاكم عمالية للدرجة الأولى في كل من الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والدمام كمرحلة أولى، مع إنشاء دوائر عمالية في عدد من محاكم الدرجة الأولى يلي ذلك الوسع بالتدرج في بقية المناطق.
وطبقا للنظام القضائي فإن المحكمة العمالية مختصة بالنظر في منازعات عقود العمل والأجور والحقوق وإصابات العمل والتعويض عنها، ومنازعات الجزاءات التأديبية وطلب الإعفاء منها، والدعاوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل، وشكاوى أصحاب العمل والعمال الذين لم تقبل اعتراضاتهم ضد أي قرار صادر من أي جهاز مختص في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ومنازعات العمال الخاضعين لأحكام نظام العمل.

طالبوا فقيه بإعادة النظر فيها.. رجال وسيدات أعمال

تعديلات نظام العمل تستبعد المستثمرين الصغار من السوق

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150412/Con20150412764570.htm

فاطمة الغامدي (الدمام)

وصف عدد من رجال وسيدات الأعمال في المنطقة الشرقية التعديلات التي أصدرتها وزارة العمل مؤخرا، التي شملت 38 تعديلا، بأنها ستكون سببا في خروج العديد من المستثمرين والمستثمرات، خاصة أصحاب المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة من سوق العمل.

واعتبر عدد ممن تحدثوا لـ(عكاظ) أن هذه التعديلات غير مناسبة للمستثمرين، مشيرين إلى أن عددا من ذوي الاستثمارات المتوسطة والصغيرة سيكونون أمام خيارين، إما الخروج من سوق العمل، أو البحث عن بيئات جديدة قد تكون خارج حدود الوطن تكون بيئة العمل فيها مشجعة لهم.

وطالبوا وزير العمل المهندس عادل فقيه بإعادة النظر في هذه التعديلات، وغيرها من القرارات السابقة التي لا تخدم قطاع الأعمال، خاصة الصغيرة والمتوسطة، مشددين على ضرورة استطلاع آراء المستثمرين والمستثمرات قبل فرض أي تعديلات تصدرها الوزارة.

وقال علي بن سعيد آل سرور الرئيس والمدير العام التنفيذي لإحدى المجموعات الاستثمارية: هذه التعديلات لا تخدم قطاع الأعمال، لاسيما الصغيرة والمتوسطة، وفيها من التعجيز ما تجبرني كمستثمر وطني أن أبحث عن بيئة عمل بديلة خارج الوطن، وهذه الفكرة تراود كثيرا من المستثمرين مثلي، مشيرا إلى أنه سبق والتقى وزير العمل المهندس عادل فقيه في منتدى جازان الاقتصادي وطلب منه الرفق برجال الأعمال، وإعادة النظر في كثير من القرارات التي عطلت بعض المنشآت الوطنية، خاصة المتوسطة والصغيرة.

وأضاف آل سرور: إنني لست متفائلا بهذه التعديلات، فهي مجحفة، وضد مصالح الشركات ورجال الأعمال، مثلها مثل القرارات السابقة، ومنها على سبيل المثال نظام (نطاقات) الذي خنق المجتمع الاقتصادي برمته، مشيرا إلى أن مجلس الغرف مقصر كثيرا في إيصال صوت رجال الأعمال.

من جهتها أكدت سيدة الأعمال فوزية الكري أن عددا من المنشآت الصغيرة أقفلت بسبب هذه التعديلات والقرارات التي تصدرها وزارة العمل، حيث ترجع الأسباب إلى عدم المعرفة والإلمام المسبق بهذه القرارات على حد قولها، فهي تنزل كالصاعقة، على حد قولها، لذا أصبح لدينا توجس من أي قرار جديد تصدره وزارة العمل، لأنه أصبح لدينا يقين أنه لا يخدم قطاع الأعمال، وذلك على حد قولها.

وطالبت الكري وزارة العمل أن تقوم بعمل دورات لرجال وسيدات أعمال حتى يفهموا كيف يواجهوا هذه القرارات واللوائح، حتى يكونوا قادرين على إدارة مؤسساتهم وشركاتهم وهم يعون ما هو صالح للعمل من عدمه في ظل هذه التعديلات المتلاحقة لنظام العمل التي تفرض على المؤسسات العديد من الالتزامات والقيود الخاصة بالتوظيف والاستقدام، مشيرة إلى أن لديها بمؤسستها عددا من الإداريين السعوديين، لكنها تفتقد الحرفيين الذين يعدون شريحة مهمة للنهوض بالمستوى الاقتصادي.

من جهة أخرى، رفض عدد من رجال وسيدات الأعمال التعليق على هذه التعديلات، حيث يرونها تعجيزية وتسبب لهم استنزافا ماليا، وفي النهاية سيتحمل تبعاتها المواطن البسيط.

رضوان: إجازة اليومين جاءت عبر الحوار الاجتماعي بين "العمل" وأصحاب المنشآت

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150412/Con20150412764571.htm

نواف عافت (الرياض)

اتهم رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية نضال رضوان غرفا تجارية (لم يسمها) بعدم الاهتمام بقضية توطين الوظائف، وأن اهتمامها أكثر باستقدام العمالة الوافدة ومصالحها الخاصة.

وأكد لـ«عكاظ» أن هناك مطالبات مستمرة منذ الحوار الاجتماعي، الذي عقدته وزارة العمل بتخفيض ساعات العمل وإقرار إجازة اليومين للموظفين في القطاع الخاص لأسباب اقتصادية واجتماعية وأمنية.

وقال إن أفضل اقتصاديات العالم في أوروبا لا تعمل أكثر من 37 ساعة في الأسبوع؛ لأن العبرة لديهم بالإنتاجية وليس بكثرة ساعات العمل، مشيرا إلى أننا نسعى لأن يكون القطاع الخاص عامل جذب للمواطن السعودي بتخفيض ساعات العمل، وإقرار إجازة اليومين، ويكون منافسا للقطاع العام في جاذبيته للعمل من جانب المواطنين، بإعطاء رواتب مجزية ويكون بيئة جاذبة، خصوصا أن العامل في القطاع العام لدينا يعمل 35 ساعة في الأسبوع، في حين أن عدد ساعات العمل في القطاع الخاص يصل إلى 48 ساعة، وهذا يظهر الفرق الكبير جدا في ساعات العمل والرواتب وغيرها من الأمور، وبالتالي لا بد من توفير ميزات كبيرة في القطاع الخاص ليكون هناك اتجاه حقيقي نحوه. وأكد أن هذا التوجه استمر في جميع الحوارات التي عقدتها وزارة العمل مع القطاع الخاص، ولأننا نسعى للمصلحة العليا وليس لمصالح شخصية. ففي الحوار الاجتماعي الأول، الذي ناقش ساعات العمل، كان هناك ممثلون لأصحاب العمل وتم شرح الأمر لهم وتمت الموافقة على إجازة اليومين، وهذا مثبت لدى وزارة العمل؛ لذلك سعت في هذا الاتجاه وتم تطبيقه في كثير من مؤسسات القطاع الخاص، وتمت الموافقة عليه في مجلس الشورى، ولكن ـ للأسف ـ مع تغير الأشخاص في الحوارات الاجتماعية تغيرت الآراء، وهذا أمر يفقد المصداقية.

وأشار إلى أن بعض الغرف التجارية لا يناسبها موضوع التوطين، وأن العمالة الوطنية ليست من أولوياتها واهتماماتها، ولكنها تحرص على العمالة الوافدة التي تعمل على مدار 24 ساعة دون راحة وتجديد النشاط، وهذا أمر خاطئ لأنه لا بد من الراحة.

وأكد أن إجازة اليومين تأتي من منطلق اقتصادي، بإتاحة الفرصة للعمالة الوافدة لصرف جزء من مدخراتها في المملكة، بدلا من تحويلها بالكامل للخارج وهي قضية اقتصادية هامة جدا

"العتيبي": "لا بد من تطبيق التعويض المعنوي .. لا يوجد نص يُحرّمه"

دراسة سعودية نادرة تطالب بتأسيس محاكم مستقلة للأخطاء الطبية

المصدر: جريدة سبق الاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
http://sabq.org/il3gde

بدر العتيبي- سبق- الرياض:
طالب المستشار القانوني صالح محمد العتيبي، بتأسيس محكمة مستقلة للأخطاء الطبية كالمحاكم العمالية والتجارية بعد تزايد الأخطاء الطبية ومراعاة ما يلحق بالضحية، وتطبيق التعويض المعنوي؛ لأنه لا يوجد نص شرعي يُحرّم هذا التعويض المعمول به في كل دول العالم.
وانطلق الباحث، في هذه الدراسة النادرة بالسعودية، من خلال إطلاعه في بيئة عمله في المخالفات الطبية بإدارة الخدمات الطبية بالقوات المسلحة، على الارتفاع المخيف للقضايا المعروضة ضد المستشفيات العامة والخاصة لطلب التعويض عن الأخطاء التي تلحق بالمرضى وتسبب أضراراً مادية ومعنوية وتقع من الطبيب أو الفريق الطبي المساعد له، وكذلك تفاوت قيمة التعويض المقدرة لكل إصابة وطرح سؤالاً جوهرياً، قال فيه: "كيف يتم تقدير التعويض عن الأخطاء الطبية في النظام السعودي".
وقال العتيبي، في رسالة الماجستير بعنوان "الأخطاء الطبية وتقدير التعويض عنها في النظام السعودي.. دراسة تطبيقية ونُوقشت بكلية العدالة قسم الشريعة والقانون بجامعة نايف العربية": "الخطأ هو كل مخالفة أو خروج من الطبيب في سلوكه على القواعد والأصول الطبية التي يقضي بها العلم، وقد يكون الخطأ فنياً، وقد يكون مهنياً والأخطاء الطبية التي يترتب عليها تعويض وفقاً للمادة (27) من نظام مزاولة المهن الصحية هي: "الخطأ في العلاج أو نقص المتابعة والجهل بأمور فنية يفترض الإلمام بها، وإجراء العمليات الجراحية التجريبية وغير المسبوقة على الإنسان بالمخالفة للقواعد المنظمة لذلك".
وأضاف: "وكذلك إجراء التجارب أو البحوث العلمية غير المعتمدة على المريض وإعطاء دواء للمريض على سبيل الاختبار واستخدام آلات أو أجهزة طبية دون علم كافٍ بطريقة استعمالها أو دون اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع حدوث ضرر من جرّاء هذا الاستعمال والتقصير في الرقابة والإشراف وعدم استشارة مَن تستدعي حالة المريض الاستعانة به، وإن خروج الطبيب أو مخالفته للقواعد والأصول الطبية والإخلال بواجبات الحيطة والحذر وقت تنفيذه للعمل الطبي وحصول ضرر للمريض من جرّاء ذلك المسلك، هو الأساس الذي يرتب عليه تقدير التعويض في المجال الطبي".
وخلص الباحث في نهايته دراسته إلى عدد من التوصيات من أبرزها:"تدريب الأطباء بالداخل والخارج والاهتمام بشكل كبير بقضية مزاولة مهنة الطبّ دون ترخيص، وكذلك إبعاد الأطباء الذين يمارسون الاختصاصات الطبية دون أن يكونوا مؤهلين لذلك، والعمل على إلزام الأطباء بضرورة تقديم أبحاث علمية عند تجديد ترخيص مزاولتهم لمهنتهم واحتساب التعويض المعنوي للمتضرر؛ مع العلم أنه لم يوجد نص شرعي يحرّم التعويض المعنوي وجميع الدول تعوّض عنه".
كذلك: "توثيق الأخطاء الطبية ومحاسبة المسؤولين لكون الخطأ الطبي لا يقع على الطبيب فقط؛ بل على عدد من موظفي المنظومة الطبية؛ لأن المريض مرّ بهم في أثناء مراجعاتهم، وهذا ينعكس عليهم أثناء المساءلة، وأيضاً الأخذ بالديات المقررة شرعاً، وتطبيقها كاملة من قِبل الهيئات الصحية الشرعية عند تقدير التعويض عن الضرر الناشئ عن الخطأ الطبي، سواء ما تعلّق بالنفس أو ما دون النفس، التي تكون في مقابل فقد الأعضاء".

ونادى "العتيبي"، بضرورة إعادة النظر في بنود وشروط التأمين ضدَّ الأخطاء الطبية المهنية في المملكة، واقترح ضرورة اعتماد وثيقة تأمين موحّدة ومعتمدة لكل الأطراف، وتوحيد الرسوم والمدة النظامية ومبالغ التغطية التأمينية في الوثيقة، وفرّض إلزامية التأمين الطبي على جميع الممارسين الصحيين في المؤسسات العامة والخاصة، ولا يقتصر ذلك على الأطباء وأطباء الأسنان فقط.

وطالب، بتأسيس محكمة مستقلة للأخطاء الطبية كالمحاكم العمالية والتجارية ومراعاة ما يلحق بالمريض لضمان الحياديَّة، وتفادي التأخير والبيروقراطية في عمل الهيئات الصحية الشرعية أو إعادة النظر في تشكيل الهيئات الصحية الشرعية، فهذه الهيئات هي لجان قضائية، والقضاة ينبغي أن يخضعوا لنظام خاص أما أعضاء هذه الهيئات باستثناء رئيسهم فهم موظفون، وقد يكون بعضهم من غير السعوديين والقول بإنهم من الأطباء الذين يستعان بهم في التعرف على الخطأ الطبي قول يرد عليه بوجوب إصدار تنظيم خاص بالخبراء الطبيين على غرار خبراء الأدلة الجنائية بحيث يتمُّ اختيارهم بناء على شروط معيّنة ومن كافة التخصصات الطبية وتقييد أسمائهم في قائمة الخبراء على مستوى المناطق بحيث يُتاح للقاضي المكلف البت في القضايا الطبية.

واختتم: "يُختار من هذه القائمة خبيراً أو أكثر ممن يكون تخصصه مطابقاً لتخصص الطبيب المشكو منه؛ على أن يكون من منطقة غير المنطقة التي وقع فيها الخطأ الطبي لضمان النزاهة، وذلك لأن الاستعانة بالأطباء من أعضاء الهيئة الصحية الشرعية في حسم النزاع فيه تعارض فإذا اعتبرناهم خبراء، فإنَّ للمريض المتضرر الحقّ في الاعتراض على تقريرهم، ولا يحقُّ لهم التصويت على الحكم الصادر ضدّه، وإذا اعتبرناهم قضاة، فهم لا يتمتعون بالحصانة القضائية، ولا يخضعون للنظام القضائي، ولا يجوز للقاضي أن يحكم بعلمه الشخصي، وإنما بما يقدّم له من إثباتات".

اليوم

ثريا عبيد تفوز بجائزة الأمم المتحدة للسكان

المصدر: جريدة اليوم الاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
http://www.alyaum.com/article/4059884

واس ـ واشنطن

أعلن صندوق الأمم المتحدة للسكان في نيويورك عن فوز الدكتورة ثريا أحمد عبيد بجائزة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وكانت منظمة الأمم المتحدة قد أنشأت هذه الجائزة منذ عام 1981 لتكريم الجهود المميزة في مجال الصحة والإسكان.

وأشار بيان الإعلان عن الجائزة إلى أن الدكتورة ثريا عبيد كانت أول سعودية تبتعث للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وأول سعودية ترشحها حكومة المملكة لرئاسة وكالة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة. كما كانت من بين الدفعة الأولى من السعوديات اللاتي تم تعيينهن لعضوية مجلس الشورى عام 2013م.

وقد سبق أن شغلت الدكتورة ثريا عبيد منصب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2010 ولمركز أبحاث الصحة والإسكان الأفريقي وهو مركز غير حكومي.

مستشفى حكومي يبرر ضرب حراسه لمواطن: "هو من بدأ"!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض - سعد الغشام

اعترفت إدارة مستشفى الملك خالد في محافظة الخرج باعتداء ثلاثة من رجال الأمن الصناعي على أحد المواطنين في قسم التنويم، مبرّرة ذلك بأن «المواطن بدأ بالضرب ما دفع الأمن الصناعي إلى التعامل معه بالمثل دفاعاً عن النفس».

وأوضحت إدارة المستشفى في بيان لها أمس، أن ثلاثة أفراد من رجال الأمن الصناعي اعتدوا على أحد المواطنين، نظراً لقيامه بالاعتداء على أحدهم بعد منعه من دخول قسم التنويم النسائي، مشيرة إلى أنه أصر على الدخول في وقت غير مخصص للزيارة، منوّهة بأن التحقيقات جارية لبحث ملابسات الحادثة وتفاصيلها.

وأضافت: «حاول أحد المواطنين في الأسبوع الماضي زيارة القسم النسائي في مستشفى الملك خالد بالخرج في موعد غير مخصص للزيارة، وبعد أن تم منعه من الصعود والتأكيد بأن قسم النساء لا يسمح بدخوله إلا في وقت الزيارة، وذلك للخصوصية، ولأسباب أمنية مثل وجود المواليد الجدد، وأن هذه الإجراءات النظامية تهدف للحرص على راحة المريضات المنومات والحفاظ على خصوصيتهن، أصر على الصعود ومخالفة النظام، وصورة المقطع المتداول في شأن الحادثة توضح المكان الذي تم استيقافه فيه وهو في منتصف السلّم المؤدي إلى القسم النسائي، ما يؤكد القيام بمحاولات عدة لمنعه من دون تجاوب منه».

وحول القيام بضرب المواطن، ذكرت إدارة المستشفى في بيانها أن المواطن قام بالضرب والركل لأحد أفراد الأمن، ما استدعى تدخل بقية زملائه للدفاع عن زميلهم واحتواء الموقف بشكل نظامي، مضيفة: «إ لا أن إصراره على مد يده واستخدام حذائه في الضرب دفع أفراد الأمن لمعاملته ب المثل دفاعاً عن النفس، وعليه تم استدعاء الشرطة وتم اتخاذ الإجراءات النظامية لذلك وعمل المحاضر اللازمة».

وأكدت أنه على رغم قيام حراس الأمن بالدفاع عن النفس، إلا أن المستشفى يستنكر هذا العمل بهذه الطريقة، مبيّنة أنه تم تشكيل لجنة عاجلة للتحقيق في الواقعة واتخاذ الإجراءات النظامية في هذا الشأن داخلياً، على رغم انتهاء الواقعة لدى الشرطة وتنازل حراس الأمن عن حقوقهم، منوّهة بأن اللجنة المشكّلة ستبحث ملابسات حالة الاعتداء مع جميع الموظفين وحراس الأمن للاطلاع على سير القضية واتخاذ الإجراءات اللازمة في حق المخالفين، مطالبة المراجعين باتباع الطرق النظامية عند الحاجة الضرورية للزيارة خارج الأوقات المحددة من خلال التوجه لإدارة شؤون المرضى للتسهيل عليهم.

وتداول مغردون على مواقع التواصل الاجتماعي تغريدات نددت بالاعتداء على المواطن من رجال أمن المستشفى، معتبرين أن التصرّف غير مبرر ويتخلله إهانة للمواطن حتى وإن كان مخطئاً، مطالبين بمحاسبة المعتدين على ما قاموا به أمام مرأى عدد من الموظفين والمراجعين، فيما وجد آخرون أن التصرف الذي قام به رجال الأمن هو التصرّف الأمثل للتعامل مع هذه الحالة، مرجعين ذلك إلى كون المواطن أراد مخالفة القوانين والدخول إلى القسم النسائي.

«الصحة» تعزز قدراتها بـ120 اختصاصياً للتعامل مع «كورونا»

< أعلنت وزارة الصحة ممثلة بمركز القيادة والتحكم تعزيز قدراتها في التعامل والاستجابة للأحداث الخاصة بفايروس كورونا، من خلال فرق استجابة سريعة تضم 120 اختصاصياً صحياً من مختلف التخصصات في مناطق المملكة كافة للتعامل مع بلاغات الإصابة بالأمراض المعدية، لاسيما فايروس متلازمة الشرق الأوسط التنفسية «كورونا».

وأوضح وكيل وزارة الصحة للصحة العامة الدكتور عبدالعزيز بن سعيد في بيان صحافي أمس، أنه تم تصنيف مستويات عمل فرق الاستجابة السريعة إلى أقسام عدة، منها قسم للتحرك الفوري لحظة وصول بلاغ عن اشتباه لإصابة بفايروس كورونا، وإرسال فريق استجابة سريعة في المنطقة نفسها لمباشرة الحالة، واستكشاف حالات كورونا، وزيارة جميع وحدات المنشآت للتأكد من جاهزيتها والحد من نقل العدوى.

الحياة
AL HAYAT

فاطمة: الجسد مستودع أمراض... والفقر ينهش ما تبقى منه

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
اضغط هنا

الأحساء – محمد الرويشد

تحوّلت آيات منذ كانت في العاشرة، من طفلة صغيرة تتوق إلى اللعب وكل ما يغري طفولتها، إلى أم كل ما يهمها أن تُنسي والدتها المريضة المتعبة أوجاعها التي لا تتوقف. فلم تعد الدمَى موجودة في حياة هذه الطفلة، وحلت محلها علب الأدوية الكثيرة التي تحفظ مواعيدها بدقة، لتعطيها والدتها «التي لم ينصفها الزمان» بحسب قولها.

وقالت آيات عبدالله: «لم أعش طفولتي على الإطلاق، ولم أفرح بها كبقية الأطفال، فوالدي انفصل عن والدتي، وأنا لم أكمل السادسة من عمري، وأخي طفل لم يتجاوز العامين، لنجد أنفسنا ضائعين من دون عائل»، مضيفة: «عانت والدتي كثيراً، وأصيبت بأمراض عدة، بسبب الظلم والقهر والحرمان».

وتعاني فاطمة حسين (والدة آيات)، من أمراض عدة تهدد حياتها كل يوم، وبحسب التقارير الطبية فهي مصابة بفشل كلوي نهائي، إلى جانب ارتفاع ضغط الدم المزمن، وداء السكري وخمول في الغدة الدرقية. وقالت آيات: «آلام والدتي لا تتوقف نتيجة الفشل الكلوي، الذي أصابها منذ أكثر من 15 عاماً بسبب مضاعفات مرض السكر»، مضيفة: «ما يقلقني إلى جانب الأمراض التي تعانيها، إصابتها باعتلال في شبكية العين، نتيجة مضاعفات السكر، ما يجعلها مرشحة لفقدان البصر، وهو شعور مؤلم جداً».

وأردفت: «تعاني أيضاً من تنمل منذ العام الماضي، وتطورت آلام أسفل الظهر، وأخبرنا الطبيب بعد الفحوص أنها من اعتلال أعصاب سكري، وبروز في الفقرات القطنية السفلية والعجزية العكسية، ما يسبب لها آلاماً لا تحتمل». وتبقى هذه الفتاة في مواجهة يومية مع أمراض والدتها الكثيرة التي تهدد حياتها بشكل مستمر، وبين حالهم المادية الصعبة، بعد أن توقف والدها عن إرسال النفقة منذ آخر مبلغ أرسله لهم قبل 11 عاماً، مردفة: «كان يرسل لنا مبلغ 1200 ريال كل ستة أشهر، وتوقف عن دفعه، وأصبحنا نعتمد اعتماداً كلياً على مبلغ مساعدة الشؤون الاجتماعية، فهو مصدر دخلنا الوحيد».

واجتهدت هذه الفتاة في دراستها، متناسية ظروفهم المعيشية الصعبة، وتخرجت من الثانوية بتفوق، وبمعدل 95 في المئة، لكنها لم تلتحق بأية جامعة أو كلية، بل أوقفت عجلة تفوقها إلى إشعار آخر. وأكملت حديثها: «أوقفت دراستي لعام كامل، بسبب وضعنا المادي المتردي، ولم أكن أريد أن أزيد العبء على والدتي وأخي الصغير، إلا أن والدتي دفعتني وشجعتني على دخول الجامعة، وكانت فرحتها لا توصف جعلتني أرى الحياة بعيونها هي، وأردت أن أفرحها بعد كل هذه المعاناة».

ولم تنهِ آيات عامها الأول بالجامعة في تخصص إدارة أعمال، حتى قررت التوقف من جديد، والسبب ذاته لم يتغير، الكلفة المادية التي لا تتوقف، لافتة إلى أنه «من الصعب أن ألبي طلبات الجامعة والأخذ من مصروفات منزلنا، على رغم أن والدتي راضية بذلك وتشجعني، إلا أن الدراسة أصبحت تمثل عبئاً لا يحتمل، فسائق الحافلة مثلاً يأخذ 1800 ريال على الفصل الواحد، إلى جانب البحوث ومتطلبات المواد التي لا تتوقف والملابس وغيرها، فقررت التوقف».

وذرفت فاطمة حسين دموعاً تملؤها الحسرة قبل أن تقول رغبتها الأخيرة: «أناشد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، مساعدتنا فنحن لا نرى بعد الله إلا وجهه، وكلي ثقة بأنه لن يتركنا من دون أن ينتشلنا مما نعانيه فثقتنا به كبيرة، وصحتي ومستقبل ابنتي وولدي أستودعهم بيديه، وأنا على يقين أنه لن يتركنا بعد كل هذه المعاناة الطويلة».

جدة: قضية "حضانة" تمنع مواطنة من السفر بـ "طفلتها" إلى خارج السعودية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي
في تطور لافت في قضايا «الحضانة» في السعودية، أصدرت محكمة الأحوال الشخصية في محافظة جدة أخيراً حكماً بمنح «أم» سعودية حضانة «طفلتها»، وحكمت بمنعها من السفر بـ «الطفلة» إلى خارج البلاد إلا بإذن القاضي في بلد المحضون.
واستندت المحكمة في حكمها إلى قرار مجلس القضاء الأعلى رقم 35-11-1167 وتاريخ 30-10-1435هـ، وحكمت المحكمة بحق «الأم» في مراجعة الأحوال المدنية، والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس وإنهاء ما يخص حق الحضانة لطفلتها من إجراءات لدى جميع الدوائر الحكومية والأهلية.
وجاء حكم المحكمة إثر تقدم «الام» بدعوى طلب حضانة إلى محكمة الأحوال الشخصية في محافظة جدة، بعد أن اتهمت «الأب» بأخذ «الطفلة» من أمام باب المدرسة التي تدرس فيها جبراً، معتبرة أن تصرف «الأب» يلحق الضرر بـ «الطفلة» تعليمياً واجتماعياً. وطلبت من المحكمة تسليمها «طفلتها»، إذ أصدرت المحكمة في وقت سابق أمراً قضائياً مشمولاً بالنفاذ المعجل بتسلم «الأم» لطفلتها إلى حين انتهاء الدعوى.
وقدمت «الأم» إقراراً من والد «الطفلة» يتضمن تعهده بترك «الطفلة» تعيش مع والدتها بعد طلاقها منه، وزواجها من شخص آخر، حتى تبلغ سن الرشد، إذ تم إرفاق الإقرار في ملف القضية قبل أن يعلن الحكم الذي تضمن حق حضانة الأم لطفلتها.
وجاءت هذه التطورات في قضايا «الحضانة» التي تنظرها محاكم الأحوال الشخصية بعد أن أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً يقضي بإلزام المحكمة ناظرة قضية الحضانة أن يتضمن حكمها أنه يحق للمحكوم له بالحضانة مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس، وإنهاء ما يخص المحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر والجهات الحكومية والأهلية، ما عدا السفر بالمحضون خارج المملكة، فلا يكون إلا بإذن من القاضي في بلد المحضون، وذلك فيما إذا كان الحاضن غير الولي، وأن يعامل طلب الإذن بالسفر بالمحضون خارج المملكة معاملة المسائل المستعجلة وفقاً للمادتين (205 - 206) من نظام المرافعات الشرعية. كما تضمنت القرارات موافقة المجلس الأعلى للقضاء على سريان قرار منح حق الولاية للمطلقة على ابنها المحضون للقضايا السابقة كافة، وعدم حرمان أية سيدة من هذا الحق، وإن كان الطلاق وقع قبل أعوام، وكسبت الحضانة سابقاً، وذلك لتسريع العملية القضائية واختصار الإجراءات في الحصول على الحقوق، مع المحافظة على ثوابت العدالة، وتسهيل التقاضي وإنجاز الأعمال.
يذكر أن هذه القرارات جاءت لتخفيف المعاناة على المرأة الحاضنة بعد تسجيل العديد من حالات تعسف الأزواج والذي أدى بحسب رصد وزارة العدل لحرمان بعض الأولاد المحضونين من حقوقهم المدنية، وتأخر بعضهم في الدراسة إثر المساجلات بين الأبوين، ويصل الأمر إلى نقل الحضانة إلى الطرف الآخر، أو الحكم على المشتكي بالعقوبة متى اتضح أن دعواه ضد الحاضن كيدية، خصوصاً متى تكررت منه.

تطبيقاً لنظام قضاء التنفيذ

"الداخلية" تطبق النظام بحق 12 ألف شخص ماطلوا في إعادة الحقوق لأصحابها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038791

ساهمت وزارة الداخلية باستعادة العديد من المواطنين والمقيمين لحقوقهم، وذلك بمحاصرة المتلاعبين بحقوقهم عبر منع السفر ووقف الخدمات لأكثر من 12 الف شخص، ماطلوا ورفضوا في اعادة الحقوق لأصحابها تطبيقاً لنظام التنفيذ.

ويأتي إجراء وزارة الداخلية، تنفيذا لأحكام قضائية عديدة سواء احكام صادرة من اللجان القضائية او من محاكم وزارة العدل، او من محاكم ديوان المظالم.

وحسب الاحصائية التي حصلت "الرياض" على نسخة منها، فقد بلغ عدد قرارات وقف الخدمات ومنع من السفر منذ بداية هذا العام اكثر من 12 الف قرار، ضد اشخاص رفضوا وماطلوا في اعادة الحقوق لاصحابها، تنفيذا لأحكام القضاء من تلك الجهات القضائية.

وتساهم وزارة الداخلية بصورة فاعلة، في استرجاع حقوق المواطنين والمقيمين عبر تنفيذ الاحكام القضائية، بمنع كل من صدر عليه حكم ورفض، او ماطل في تنفيذ الحكم القضائي، بوقف خدماته ومنعه من السفر، تنفيذا لأحكام النظام التي تعطي فرصة محددة للشخص لتنفيذ حكم القضاء، واذا رفض او ماطل في تنفيذ الحكم، تصدر جهة الاختصاص أمراً بوقف خدماته، ومنعه من السفر واذا رفض بعد هذا الاجراء تصدر أمراً آخر بسجنه حتى ينفذ الحكم.

ولدى وزارة الداخلية خبرة في ملاحقة المماطلين بالحقوق، من خلال إدارات الحقوق في جهاز الوزارة نفسها أو في المناطق والمحافظات، والمراكز تطبيقاً للشرع والنظام، حيث يتم ملاحقة المماطلين في تنفيذ أحكام القضاء سواء كانت صادرة من القضاء العام بوزارة العدل أو القضاء الإداري والتجاري بديوان المظالم، أو ما عدا ذلك من الاختصاصات القضائية الأخرى في مختلف اللجان والهيئات القضائية مثل اللجان العمالية والمصرفية وهيئة سوق المال والجمركية والتأمينية والأوراق التجارية وغيرها.

الشنيبر : لا يحق للمدارس الأهلية عدم تسليم الكتب للطالب بحجة عدم تسديد الرسوم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038672

الرياض - منصور الحسين

حذر مساعد المدير العام للتعليم بمنطقة الرياض للشؤون المدرسية الاستاذ حمد بن عبدالله الشنيبر المدارس الاهلية من عدم تسليم الكتب للطلاب والطالبات المتأخرين في تسديد الرسوم لان الكتب حق من حقوق الطالب والطالبة ويتم تسليمها من اول يوم في الدراسة ولا تربط بعملية تسديد الرسوم.
واكد الشنيبر في اجتماع لجنة الاستعداد بحضور اعضاء اللجنة من مديري الادارات والمشرفين التربويين على ضرورة ان تحدّث جميع المدارس الاهلية والعالمية بيانات منسوبيها من المعلمين والاداريين والطلاب والطالبات في برنامج نور بسبب وجود تدنٍ في المعلومات لهذه المدارس.
واشار مدير التعليم الاهلي والاجنبي للبنين الاستاذ صالح الطريف الى ان مدينة الرياض تضم الآن 218 مبنى مدرسياً اهلياً وليس مبنى سكنياً. مرجعا سبب تأخر المدارس العالمية في تسجيل البيانات بسبب عدم فتح التسجيل للمدارس العالمية الا العام الماضي وبعض المدارس العالمية تضم اكثر من 15 الف طالب وطالبة ومئات المعلمين والمعلمات.

بريدة: "الإصلاح الأسري" يساهم في استقرار61 أسرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038673

بريدة - خالد المقيطيب
يعكف مركز الإصلاح الأسري التابع لجمعية (أسرة) في مدينة بريدة على إصلاح 85 قضية أسرية من بداية العام الجاري.

ونجح المركز في إنهاء 61 قضية بالصلح التام وتوجيه المستفيدين إلى برنامج الإصلاح المستدام الذي يهدف إلى تقديم الوسائل المهمة لحماية الأسرة وتكوين أسرة مترابطة بعيدة عن المنغصات، وذلك وفق حزمة من الأنشطة والبرامج الأسرية التي تقدمها جمعية أسرة في مدينة بريدة.

صرح بذلك مدير مركز الإصلاح الأسري الدكتور عبدالله بن صالح الربيش، بأن معظم الحالات الواردة للمركز من بداية العام تتركز على القضايا الزوجية كالهجر، وسوء العشرة، وطلب الطلاق، والحضانة، والعضل.

وشدد على أهمية تضافر الجهود على مستوى الجهات الحكومية والقطاع الخاص من أجل التوعية المبكرة للزوجين وذلك لتوفير بيئة أسرية آمنة ومستقرة، مؤكداً على التزام المركز بالمهنية العالية التي يتمتع بها المصلحون والمصلحات في التعامل مع أطراف القضية.

تلاعب بأسعار الاستقدام يصل لـ7 آلاف ريال على موقع وزارة العمل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
اضغط هنا

أنور محمد ـ جدة
استغل عدد من مكاتب الاستقدام موقع وزارة العمل مساند الخاص بتقديم خدمات استقدام العمالة المنزلية واستعرض مهاراته في المزايدة على أسعار هذه العمالة لتخيب آمال العديد من المواطنين في الموقع الجديد، الذي حمل لهم بشرى القضاء على استغلال حاجة المواطن عند طلب عمالة منزلية من المكاتب الأهلية ناهيك على التكاليف المبالغ فيها.
وبحسب الموقع تباينت أسعار الاستقدام بفارق كبير للعاملات المنزلية من الجنسية الواحدة، حيث رصدت المدينة تباينًا فاق 7 آلاف ريال بين مكتب وآخر في القيمة المطلوبة ومدة زمنية تجاوزت 6 أشهر حتى تصل الخادمة لأرض الوطن فعلى سبيل المثال استأثرت محافظة جدة بعدد 31 مكتبا للاستقدام على موقع مساند كان من بينه مكتبان اثنان قدما خدمات الاستقدام للعاملة ألفًالبينية بسعر قدره 13 ألف ريال بمعدل وصول قدره 6 أشهر ، وسبعة مكاتب أخرى قدمت الاستقدام بسعر 14 ألف ريال، وتسعة مكاتب حددت 15 ألف ريال للاستقدام، وستة مكاتب بسعر 16 ألف ريال، بينما وضعت 3 مكاتب 17 ألفا لاستقدام نفس العمالة ألفًالبينية، ومكتبان اثنان وضعا 18 ألف ريال، بينما فرض مكتبان سعر 20 ألفا للاستقدام نفس العاملة من الفًلبين ويتم وصولها خلال 10 أِشهر.
وهذا النموذج لم يقتصر على جدة فقط، بل امتد ليشمل مناطق أخري كانت الرياض إحدى مناطق البحث، حتى تبين أنها تستأثر بعدد 119 مكتب استقدام بينها مكتبان اثنان قدما أسعار استقدام بقيمة 13 ألف ريال، بينما قدمت ثلاثة مكاتب أسعارًا بلغت 20 ألف ريال ومكتب واحد بسعر 19.500 ريال، فيما تباينت أسعار بقية المكاتب الـ بين الـ 15 ألف ريال و19 ألف ريال بنفس الجنسية .
أما المدينة المنورة فقد بلغ عدد المكاتب فيها نحو 10 مكاتب من بينها مكتبان اثنان عرضا سعر 15 ألف ريال وخمسة مكاتب حددت 16 ألف ريال، ومكتب واحد فقط بـ 17 ألف ريال، أما المكتبان الأخيران فكان سعر الاستقدام المعلن لديهما 18 ألف ريال معدل وصول 12 شهر.
أما منطقة تبوك فقد ضربت رقما قياسيا فى قيمة استقدام العمالة المنزلية الفلبينية رغم استحواذها على مكتبين اثنين فقط، حيث عرض المكتب الأول سعر استقدام قدره 20 ألفًا ريال، بينما عرض المكتب الثاني مبلغا وقدر0 23 ألفًا ريال بفارق 3 آلاف ريال رغم وجودهما فى منطقة واحدة
وأوضح المواطن ماجد الشريف» في الوقت الذي كان يفترض لموقع مساند تنظيم وترتيب خدمة الاستقدام بشروط معلنة ميسّرة نجد وزارة العمل غضت الطرف عن ممارسات بعض مكاتب الاستقدام التى زايدت على استقدام العمالة المزلية وفرضت أسعار خيالية وألفت أن هذه الأسعار خلت من أي مميزات خاصة فى مدة الاستقدام، بل عادت المعاناة للمواطن مرة أخرى مع الوضع الحالي الذي يجد به المواطن مشقة للبحث عن عامل أو عاملة منزلية ومدى الوقت، الذي ينقضي حتى تصل خادمته.
ويقول المواطن عبدالرحمن الغامدي بدون شك ثمن العديد من المواطنين لوزارة العمل هذه الخطوة المباركة الخاصة بتدشين موقع مساند، والتي جاءت من باب المصلحة العامة ومن باب التنظيم الذي طال انتظاره ومن باب الحرص على تطبيق الأنظمة وخدمة لأبناء الوطن المحتاجين لهذه العمالة وخصوصًا أن الأسر السعودية لا تستغني البتة عن العاملة المنزليةـ لكن الأمر الآن وبعد تدشين الموقع بدأ بعض المكاتب تستغل هذا الموقع للترويج عن أسعار خيالية وصلت في بعض الأحيان إلى 37 ألف ريال لاستقدام عاملة من المغرب دون أي تدخل من وزارة العمل، التي تركت بعض المكتب تحديد الأسعار دون مبرر واضح.

47 ٪ من المتقاعدين تحت الخمسين .. و40 ٪ من المستفيدين "بنات"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
اضغط هنا

المدينة - جدة

كشفت إحصائية صادرة عن المؤسسة العامة للتقاعد عن أن 46.7 % من موظفي الدولة تقاعدوا تحت سن الخمسين، منهم 20.8 % من سن 45 الى 49 عامًا، و12.7 % من سن 40 الى 44 عامًا، و7.4 % من سن 35 الى 39 عامًا.

كما أظهرت الإحصائية أن 32 % من الموظفين تقاعدوا قبل السن النظامي «تقاعد مبكر» وأن 7 % من المتقاعدين بصفة عامة أحيلوا للتقاعد بسبب العجز الصحي. وأشارت الإحصائية الى ان البنات يشكلن 40 % من المستفيدين بعد تقاعد الموظف، ثم الزوجات بنسبة 27 % ثم الأبناء بنسبة 24 %.

وأوضحت المؤسسة أن إجمالي عدد المتقاعدين حتى نهاية العام 1435 هـ بلغ 617070 متقاعدًا منهم 460280 متقاعدًا ما زالوا على قيد الحياة بينما بلغ عدد المتقاعدين المتوفين 156790. وأضافت مؤسسة التقاعد: إن إجمالي ما تم صرفه كمعاشات وكدفعة واحدة بلغ 45.3 مليار ريال للعام المالي 1434 - 1435 هـ كما قامت المؤسسة بصرف 441.298 مليون ريال منذ إنشاء المؤسسة.

وتشير البيانات الى ان اجمالي المستفيدين بلغ 392298 حتى نهاية 1435 هـ وبلغت نسبة اعلى فئة للمستفيدين حسب صلة القرابة 40.1 % وكانت للمستفيدات من بنات المتقاعدين حيث بلغ عددهن 157487 مستفيدة .

وقالت المؤسسة إن نسبة المتقاعدين حسب الفئتين العمرية 45-49 و50-54 شكلت الأغلبية حيث بلغت نسبتهما 43.3 % نظرًا لتوافق هاتين الفئتين مع بلوغ السن للمتقاعدين العسكريين على اختلاف رتبهم العسكرية والمتقاعدين مبكرًا من المدنيين والذين تجاوزت مدة خدمتهم 25 سنة في أغلب الأحوال. وبلغت نسبة المتقاعدين عند سن 60 إلى 64 عامًا 20.4 % من إجمالي المتقاعدين. ويذكر أن سن الستين هي السن الإلزامية لإحالة الموظفين المدنيين وبعض الرتب العسكرية للتقاعد.

5 ورش لحقوق وواجبات الكوادر التعليمية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150413/Con20150413764712.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)

تطلق وزارة التعليم في 7 رجب المقبل خمس ورش لاستقراء آراء المعلمين والمعلمات حول ملفي حقوقهم وواجباتهم.

وأوضح مستشار وزير التعليم لشؤون حقوق المعلمين والمعلمات الدكتور عبدالعزيز النملة، بأن ورش العمل ستغطي كافة مناطق المملكة التعليمية.

من جهته، أوضح الدكتور فايز الغامدي، مستشار الوزير لشؤون واجبات المعلمين والمعلمات، أن الورش ستنطلق في الرياض وتتنقل بعد ذلك لتغطي كافة مناطق المملكة التعليمية.

يشار إلى أن الورش تأتي كأحد مدخلات ملفي الحقوق والواجبات وتأكيدا لمبدأ المشاركة في محاولة لتهيئة أفضل البيئات الوظيفية للمعلمين والمعلمات، ودعمها بأفضل السبل، سعيا لرفع مستوى الرضا بين كوادر التعليم.

مواطنون يدعون إلى تفعيل الخدمات العامة

مراكز خاصة بالنساء في الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150413/Con20150413764716.htm

متعب العواد (حائل)، محمد العبدالله (الدمام)، محمد طالبي (أبها)، عكاظ (الباحة)

أكملت الإدارة العامة للمجالس البلدية الاستعدادات لمشاركة المرأة في الانتخابات ناخبة ومرشحة، وفق الضوابط الشرعية التي وضعتها عدة جهات حكومية، وتم إقرارها مؤخرا وتتمثل في توفير الأمانات والبلديات مدخلا خاصا ومستقلا بالنساء، إيجاد مراكز انتخابية خاصة بهن وقسم خاص بالنساء يحتوي على مكتب للعضوات وخدمات مساندة من استراحة ودورات مياه وسكرتارية.

ووفقا لمصدر مطلع لـ «عكاظ» أن تلك الضوابط ليس لها أي تأثير أو تمييز بين الرجل والمرأة، فكل من الرجل والمرأة تطبق عليهما كافة الأنظمة واللوائح الانتخابية ولهما نفس الحقوق وعليهما نفس الواجبات، مشيراً إلى أنه ليس هناك أي شرط إضافي على المرأة، فما يطبق على الرجل ناخب أو مرشح يطبق على المرأة ناخبة أو مرشحة، وشروط المرشحين والناخبين تشمل الرجل والمرأة وتطبق على الجميع، مضيفاً أن العملية الانتخابية تشمل الرجل والمرأة وليس هناك انتخابات تخص المرأة وأخرى الرجل.

وأوضح أن عمليات الاقتراع وقيد الناخبات أو تسجيل المرشحات، تتم في مراكز انتخابية خاصة بالنساء، وتعمل فيها لجان انتخاب نسوية، فيما توجد مراكز انتخاب خاصة بالرجال، وفي كل دائرة يتم تنفيذ المعايير المنظمة للعملية الانتخابية على الجميع رجالا ونساء.

وقال «إن مراحل العملية الانتخابية تتم في مرافق حكومية تشمل منشآت الأمانات والبلديات ومدارس وجامعات وزارة التعليم، ومنشآت حكومية جاهزة للمرشحات، ويحق للمرشحة والمرشح الحصول على ترخيص للحملة الانتخابية».

وزاد «إن نظام المجالس البلدية الجديد الذي أُقر استبعد موظفي وزارة الشؤون البلدية والقروية والقضاة وكتاب العدل ومحافظي المحافظات ورؤساء المراكز ومشايخ القبائل وأعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام وأعضاء الشورى وأمناء مجالس المناطق وأعضاء هيئات التطوير والمستثمر أو المقاول الذي يرتبط مع الأمانات بعقود لتنفيذ المشاريع».

من جهته أوضح رئيس بلدية القطيف المهندس زياد مغربل، أن البلدية بدأت عملية تجهيز المقر النسائي لأعضاء المجلس البلدي للدورة المقبلة، لافتاً إلى أن فرقة تجهيز المقر بدأ في توفير المتطلبات لأعضاء المجلس من النساء، مشيراً إلى أن المقر سيكون داخل مبنى البلدية، وقال «تم وضع خطة لإخراج العملية الانتخابية القادمة بصورة مشرفة»، مضيفا إلى أن الدورات السابقة اتسمت بالانسيابية من خلال توفير جميع المتطلبات بالتعاون مع جميع اللجان المشرفة على الانتخابات، مبيناً أن الانتخابات المقبلة ستكون مختلفة تماماً عن الدورات السابقة، خصوصا أن العنصر النسائي سيكون حاضراً بالانتخاب والترشح.

وبحسب المعلومات فإن بلدية القطيف بدأت فعلياً في تجهيز المكاتب النسائية، وستكون بمعزل عن مكاتب الرجال، فيما بدأت الوزارة الإعداد لدخول المرأة في المجالس البلدية من خلال تشكيل لجان متخصصة.

من جهة أخرى أكدت عدد من السيدات في المحافظة أن المرأة السعودية أثبتت بجدارة تفوقها وإبداعها في شتى المجالات الإنسانية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية.

وفي الباحة أوضح مصدر بلدي أن عدد أعضاء المجلس البلدي بالمنطقة في الدورة الانتخابية المقبلة 21 عضوا بما فيهم السيدات، مشيراً إلى أن الانتخابات ستنطلق في ذي القعدة المقبل بعد تعديل الكثير من مواد نظام المجالس البلدية وتوسيع الصلاحيات وإشراك المرأة.
من جهة أخرى أوضح كل طلال مجممي, البراء عكور, سعود آل مسعود, وسليمان طالبي أن المجالس البلدية لم تؤد دورها كما ينبغي فقد تكون هناك معوقات إدارية وما شابه ذلك.
وأضافوا نتمنى أن تساهم المجالس في علاج مشكلات الطرق والعمالة السائبة.
وفي نفس السياق دعا كل من يحيى تويتي وعبدالمجيد شروق وإبراهيم المسكتي وعنقري محيا ونايف مشلوي إلى ضرورة تفاعل المجالس البلدية مع هموم المواطنين وتطلعاتهم ولكن يبدو أن ثمرة تلك المجالس لم تظهر حتى الآن.
وأضافوا أن هناك معاناة في الكثير من الأحياء من تأخر الخدمات رغم الأعداد الكبيرة من السكان داعين في نفس الوقت إلى ضرورة منع باعة الأرصفة والراجلين من الأجانب الذين أصبحوا في وضح النهار يضايقون حركة المرور بجوار الإشارات والمساجد وداخل الأسواق دون أي متابعة جدية من البلديات.

"تراحم" تبحث تطوير برامج رعاية السجناء والمفرج عنهم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150413/Con20150413764872.htm

واس (الرياض)
بحث مجلس إدارة اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» في اجتماع برئاسة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي وزير الشؤون الاجتماعية، رئيس اللجنة عدداً من الموضوعات ذات الصلة بتطوير البرامج والمشاريع الموجهة لرعاية الفئات المستهدفة وهم نزلاء ونزيلات السجون والإصلاحيات، ودور رعاية الفتيات والأحداث، والمفرج عنهم وأسر السجناء خلال سجن عائلهم. كما ناقش المجلس في الاجتماع الذي عقد في مقر الأمانة العامة للجنة الوطنية، بحضور مدير عام السجون نائب رئيس اللجنة اللواء إبراهيم الحمزي عدداً من الموضوعات التي تسهم في دعم موارد اللجنة المالية والعينية بما يعينها على أداء رسالتها الخيرية والإنسانية تجاه تلك الفئات.

الشؤون الاجتماعية: الخدمات المقدمة للمعوقين شاملة وباشراف مختصين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150413/Con20150413764851.htm

وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في مدير عام العلاقات العامة والاعلام والاجتماعي خالد بن دخيل الله الثبيتي في ردها على مانشر تحت عنوان «جعجعة بلا طحين» في عدد «عكاظ» بتاريخ 1436/5/1هـ وما تضمنه الموضوع من بعض النقاط التي يفتقدها المعاق والخدمات التي يحتاجها.. أفادت إلى أنه سعيا إلى توفير الرعاية المناسبة لهؤلاء المعوقين لدى أسرهم فقد رصدت الدولة إعانات مالية تصرف لأولياء أمورهم وفقا لمعايير معينة مع خضوعهم للإشراف والتتبع السنوي من خلال برنامج الرعاية المنزلية والتي تنفذ من قبل المختصين ويتم توفير أقصى رعاية ممكنة لهم، ويتم صرف هذه الإعانات لفئات المعوقين الذين يتعذر إلحاقهم بالمراكز أو ترغب أسرهم في رعايتهم، ويتفاوت مقدار الإعانة حسب

نوع الإعاقة ودرجتها، حيث يتراوح المبلغ بين (10.000 إلى 20.000 ريال سنويا) كما يتم تقديم إعانات عينية تتمثل في صرف كراسي متحركة للمعوقين وأسرة طبية وسماعات وأجهزة طبية مختلفة للمحتاجين لها، وكذلك تكاليف تعديل عجلة قيادة السيارة للمعوق وغيرها من المعينات.

أما ما ذكره الكاتب بأن المعوق لا يجد من يساعده في الأمور الأساسية من حياته، فالخدمة الإيوائية في المراكز والمؤسسات التأهيلية والتي تقدم للمعوقين الذين لا تستطيع أسرهم رعايتهم لديها وبعد انطباق شروط القبول للإيواء عليهم يحصلون على الخدمات التي تقدم في مراكز التأهيل الاجتماعي وهي:

- الإيواء الكامل الذي يتضمن المسكن والمأكل والملبس.
- الرعاية الصحية الكاملة العلاجية والوقائية، وتوفير العلاج الطبيعي والمتكامل والتعاون مع المستشفيات المتخصصة في إجراء الفحوص الدقيقة والشاملة وإجراء العمليات المطلوبة.
- الرعاية النفسية.
- الترويح وشغل أوقات الفراغ.
- العلاج بالعمل.
- العلاج الوظيفي.
- جمع ما يحتاجه المعوق من خدمات وعناية خاصة.

وحول ما ذكره المحرر بخصوص المرافق العامة من حدائق ووسائل نقل وطرق وإدارات حكومية ومساجد وبنوك ومستشفيات فقد تم اعتماد برنامج الوصول الشامل ليتم تطبيقه على النحو الآتي:

- تفعيل برنامج الوصول الشامل على المستوى الوطني ليشمل جميع المباني والمنشآت والشوارع ووسائط النقل وكافة مرافق الحياة.
- إيجاد برنامج اجتماعية وإعلامية وثقافية لتعريف المجتمع بأهمية برنامج الوصول الشامل.

20٪ تمثيل المرأة في اللجان المحلية للانتخابات البلدية

30 امرأة مقابل 120 رجلا يهيئون الأرضية لانطلاقة السباق الانتخابي

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=220551&CategoryID=5

حائل، عرعر: فريح الرمالي، خضر العنزي

قررت السلطات المختصة بتنظيم الانتخابات البلدية، ألا يقل تمثيل المرأة في اللجان المحلية للانتخابات عن 20%، وذلك مواكبة لقرار السماح للنساء بالمشاركة ترشحا واقتراعا في المعترك الانتخابي المقبل، بعد أن غبن عنه خلال الدورتين الماضيتين.

وكانت منطقة الحدود الشمالية، هي صاحبة قصب السبق في الرفع بأعضاء لجنتها المحلية، حيث اعتمد وزير الشؤون البلدية والقروية الدكتور عبد اللطيف آل الشيخ، أعضاء اللجنة، التي تضم أمين المنطقة ومدير الشرطة ومدير التعليم وعددا آخر من الأعضاء، إضافة للعضوتين انتصار بن الأملح العنزي والجازي بنت النشمي العنزي.

وعلمت "الوطن" أنه من المقرر أن يتم الإعلان عن أعضاء اللجان المحلية للانتخابات البلدية في بقية مناطق المملكة تباعا، وذلك استعدادا لتهيئة كل ما يتصل بمتطلبات مرحلتي قيد الناخبين وقيد المرشحين ويوم الاقتراع.

وتشير المصادر إلى أنه من المقرر أن يتم تشكيل 15 لجنة محلية للانتخابات البلدية، وتكون اللجنة الرئيسة منها في العاصمة الرياض. وطبقا لتحديد نسبة تمثيل النساء بـ20%، فإنه من المقرر أن تشارك 30 امرأة في أعمال تلك اللجان، مقابل 120 رجلا، ليكون العدد الإجمالي لكافة أعضاء تلك اللجان 150 عضوا.

وتتسارع وتيرة الاستعدادات الخاصة بالمعترك الانتخابي، لمحاولة قطع شوط كبير من الاستعدادات قبل دخول شهر رمضان المبارك، الذي يفصل عنه قرابة الشهرين، فيما لن يتبقى بعد نهاية الشهر الفضيل سوى شهر واحد وهو شوال، قبل بدء فترة قيد الناخبين، والمقرر لها أن تنطلق في يوم 7 ذي القعدة وتمتد 21 يوما تنتهي بتاريخ 29 من الشهر نفسه.
وكانت وزارة الشؤون البلدية والقروية قد كشفت في وقت سابق عن إجراءات وضوابط مشاركة المرأة السعودية في كل مراحل العملية الانتخابية لانتخابات أعضاء المجالس البلدية "ناخبة، ومرشحة"، متضمنة حق المرشحة في الحصول على تراخيص لحملتها الانتخابية الموجهة للناخبين والناخبات وبنفس الوسائل التي يحق للرجل استخدامها.

دمج المعوقين بصريا في التعليم العام.. وحوافز لمعلميهم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=220529&CategoryID=5

أبها: محمد آل ماطر
في خطوة لاحتواء طلاب العوق البصري وتقديم الخدمة التعليمية لهم دون عناء أو مشقة، تتجه وزارة التعليم إلى مشروع يحقق قبولا لطلاب وطالبات العوق البصري في مدارس التعليم العام، ويتولى تدريسهم معلمو التعليم العام بعد تأهيلهم وتدريبهم.
وبحسب مصادر لـ"الوطن" فإن الوزارة تعمل على ذلك نظرا لحاجة طلاب وطالبات العوق البصري إلى تلقي خدمات تربوية وتعليمية في المواقع القريبة من أماكن إقامة أسرهم، لضمان الاستقرار النفسي والاجتماعي لهم، مشيرة إلى أن التوجه الجديد للوزارة يأتي تخطيا لعقبات تواجه افتتاح برامج لذوي العوق البصري على رأسها شرط ألا يقل عدد الطلاب والطالبات في الفصل الواحد عن أربعة طلاب، ما يترتب عليه حرمان بعض طلاب تلك الفئة من فرصة التعليم، أو يضطرهم لتحمل عناء تنقلهم إلى أماكن بعيدة عن سكن أسرهم.
وأوضحت المصادر أن التوجيه الجديد يؤكد قبول الطلاب والطالبات المعوقين بصريا في مدارس التعليم العام دون التقيد بعدد محدد لهم، مع الإبقاء على معيار المسافات المطبقة لدى الإدارة العامة للتخطيط المدرسي عند افتتاح برنامج جديد، إضافة إلى تأهيل المعلمين وتدريبيهم على طريقة "برايل" وطرق تدريس تلك الفئة، مع منحهم بعض الحوافز عند عدم انطباق صرف علاوة التربية الخاصة لهم، مثل تخفيض نصابهم من الحصص الدراسية وإعفائهم من الندب وحصص النشاط والرياضة.
يأتي ذلك، في وقت أعلنت وزارة التعليم عن بدء تطبيق التعليم الشامل في ست مدارس نموذجية مع بداية العام الدراسي المقبل وذلك ضمن المرحلة الأولى في الرياض، لتكون نواة أولى للتطبيق الناجح والعادل لجميع طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بكل أنواعها وفئاتها والعاديين والموهوبين، يليها التوسع لكل مناطق ومحافظات المملكة.

التأمينات: نهدف إلى تحقيق الأمان لـ1.5 مليون موظف في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=220559&CategoryID=2

جدة: سامية العيسى

أكد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن عبدالرحمن القويز أنهم يهدفون إلى توفير الأمان الوظيفي وتعزيزه لدى موظفي القطاع الخاص البالغ عددهم نحو 1.5 مليون موظف، بحيث يُضاف إلى منظومة الحماية الاجتماعية، جاء ذلك خلال اللقاء الذي جمعه أمس مع مسؤولي الغرفة وعدد من القيادات والمسؤولين في القطاع الخاص.

وأوضح القويز في كلمته أمام أصحاب الأعمال أن المؤسسة العامة للتأمينات تسعى دائما أن تكون العلاقة مستمرة ومتشعبة مع قطاع الأعمال، وقال: لدينا هدف واضح هو الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص، ونعمل على تقديم خدمات ومبادرات جديدة أحدثها التأمين ضد التقاعد الذي سينطلق بداية من ذي القعدة المقبل، وتعمل المؤسسة على استثمار جانب من أموالها في تأسيس شركات بهدف الوفاء بالالتزامات المالية الشهرية وتنمية مواردها، فهناك مسؤوليات على المؤسسة وفق النظام، والقانون واضح وغير قابل للتعديل، وهناك عملاء يبدؤون كمستثمرين وينتهون كمستفيدين، ورغم أن المؤسسة العامة للتأمينات تعمل منذ 40 سنة إلا أن التغيير والتحديث مطلوب، وهناك بعض المبادرات التي وافق مجلس الإدارة عليها.

وتحدث القويز عن عدد كبير من الخدمات التي تقدمها المؤسسة، ومنها الرعاية الصحية والتعامل مع مستشفيات ومنشآت طبية والسعي للسيطرة على الجودة مقابل الكلفة، والاستفادة من طرف ثالث يتمثل في شركات التأمين، وتحدث عن نظام (ساند) للتأمين ضد التَعَطُّل عنْ العمل الذي من المزمع تطبيقه خلال ستة الأشهر القادمة، وقال إنه يعد أحد برامج المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الرامية إلى تعزيز الأمان الوظيفي لدى موظفي القطاع الخاص البالغ عددهم نحو 1.5 مليون موظف، بحيث يُضاف إلى منظومة الحماية الاجتماعية بجانب برامج تأمين المعاشات (التقاعد، والعجز غير المهني، والوفاة)، فضلا عن التأمين ضد الأخطار المهنية (العجز المهني).

ودعت الغرفة التجارية الصناعية بجدة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى تحديث بعض المهن والوظائف وفتح فترة تعديل الرواتب للقطاع الخاص إلى مرتين في العام، ورفع الحد الأقصى لراتب المشترك البالغ 45 ألف ريال حاليا ليتواكب مع وضع سوق العمل الحالي، إضافة إلى إصدار شهادات المنشآت والشركات إلكترونيا، ودعت إلى إنشاء فرع جديد للمؤسسة بالمقر الرئيس للغرفة في حي الرويس بجدة لخدمة الموظفين والمشتركين في القطاع الخاص. من جهته قال نائب رئيس غرفة جدة زياد البسام إن غرفة جدة سواء من خلال مراكزها أو قطاعاتها أو لجانها القطاعية التي وصلت خلال العام الجاري إلى (68) لجنة تعمل على معالجة مشاكل مختلف النشاطات التجارية والصناعية والتعامل بجدية مع جميع المعوقات، وأصدرت خلال عام واحد ما يزيد عن 2000 توصية، وساهمت في إزالة عشرات القضايا العالقة بين القطاع الخاص والجهات الحكومية .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

شريطة أن تكون جميع الشروط والأوراق مستوفاة عند طلب التقديم

"العمل" لـ"الاقتصادية" : إصدار تأشيرات العمالة المنزلية لا يتجاوز 24 ساعة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
http://www.aleqt.com/2015/04/13/article_948922.html

أيمن الرشيدان من الرياض

قال لـ"الاقتصادية" زياد الصايغ وكيل وزارة العمل لخدمة العملاء والعلاقات العمالية، إن الوزارة تسعى جاهدة لتقديم كل الخدمات المتعلقة بتطوير عمليات استقدام العمالة من جميع الدول المعتمدة عبر موقع "مساند" الإلكتروني الذي أطلقته الوزارة أخيرا، وذلك بتقديم جميع التسهيلات لكل الأطراف سواء كان العملاء أو شركات ومكاتب الاستقدام، حيث إن إصدار تأشيرات العمالة لا يستغرق حاليا سوى 24 ساعة فقط متى ما كانت الشروط مستوفاة بالكامل.

وأشار وكيل الوزارة، إلى أن تأشيرات العمالة كانت تصدر من خلال "مساند" بعد التنظيم الجديد لإصدار التأشيرات في مدة تراوح ما بين ثلاثة وستة أيام، إلا أن التحديثات الجديدة والتطوير المستمر الذي تعمل عليها الوزارة في موقع "مساند"، مكن من إصدار تأشيرات العمالة لجميع مكاتب وشركات الاستقدام في مدة وجيزة على أن تكون جميع الشروط والأوراق الخاصة بذلك مكتملة.

يمكن موقع الوزارة من متابعة استقدام العمالة المؤهلة علميا و مهنيا .

ولفت الصايغ إلى أن التسهيلات الجديدة والخدمات التي تطلقها الوزارة في الآونة الأخيرة تستهدف بدرجة عالية العملاء وشركات ومكاتب الاستقدام، مع التأكيد على أهمية تنظيم النشاط بما يحقق تطلعات الوزارة والمستفيدين من خدماتها، مشيرا إلى أن هناك حزمة من المبادرات والخدمات الحديثة المتعلقة بهذا الشأن ستطلقها الوزارة في وقت لاحق وبشكل تتابعي.

كما أشار إلى أن الوزارة ماضية في دورها الرقابي ولن تتساهل مع أي من مزودي الخدمة في حال وجود فروق في التكاليف ومدد الاستقدام عما يتم نشره في الموقع، داعيا كل المستفيدين للإبلاغ عن أي اختلافات يجدونها بين التكاليف المعلنة والتكاليف التي تتطلبا منهم المكاتب على أرض الواقع أو يتم ذكرها بطريقة مبهمة في العقود، من خلال البريد الإلكتروني:

musaned@mol.gov.sa

أو عبر مركز الاتصال لخدمة العملاء (19911)، أو من خلال فروع مكاتب العمل في جميع مناطق المملكة.

وذلك لضمان تحقيق مصلحة جميع أطراف عملية الاستقدام.

وأخرجت وزارة العمل بإنشائها وتطويرها للموقع الإلكتروني لبرنامج العمالة المنزلية "مساند"، الموقع الإلكتروني من مفهومه السائد إلى خصوصية يتميز بها سوق استقدام العمالة المنزلية، حيث أصبح منظومة خدمية تثقيفية متكاملة، تسعى من خلالها إلى ضبط السوق من حيث التنويع والكفاءة والتنظيم، حفاظا على مصلحة المواطن من جانب، والعامل الوافد من جانب آخر، لتدخل سوق الاستقدام المنزلي مرحلة جديدة، يشهدها جميع من يزور الموقع، الذي تبقى على إكمال عامه الأول بضعة أيام.

ويمكن الموقع وزارة العمل من متابعة نشاط مقدمي الخدمة من مكاتب وشركات للتأكد من تنظيم نشاط التوسط في استقدام العمالة المؤهلة علميا أو مهنيا أو من حيث الخبرة، وتقديم الخدمات العمالية للغير من أفراد أو قطاع عام أو قطاع خاص، وتوفير خدمات احترافية وفعالة في نشاطي التوسط في استقدام العمالة وتقديم الخدمات العمالية للغير، تقديم خدمات أفضل في مجال استقدام العمالة المنزلية.

وفي ظل ما تحقق من نتائج إيجابية لـ"مساند" في آخر مرحلة من مراحل تطويره، بنشر 306 شركات ومكاتب استقدام لتكاليف الاستقدام على الموقع، استجابة لدعوة الوزارة لها بالإفصاح عن التكاليف، الأمر الذي يحقق المنافسة العادلة بين

مختلف الشركات والمكاتب ويتيح خيارات سعرية متنوعة أمام المواطنين، تعمل الوزارة على تطويره باستمرار، حيث من المقرر أن يتوسع موقع "مساند" ليقدم خدمة إمكانية تقييم مكاتب وشركات الاستقدام الأهلية وفقا لرأي العملاء المتعاملين مع هذه المكاتب أو الشركات.

إلى جانب ما يقدمه الموقع من معلومات توعوية وتثقيفية للتعريف بالحقوق والواجبات لصاحب العمل والعامل، يتيح أيضا لطالبي الخدمة التعرف على مكاتب وشركات الاستقدام المرخص لها في كل مناطق ومدن المملكة وما تقدمه من خدمات وتكاليف استقدام، عبر اختيار نوع مقدم الخدمة (مكتب/شركة) والمنطقة التي يقع بها، لتظهر بعدها قائمة مزودي الخدمة حسب الاسم والموقع الإلكتروني ووسائل التواصل.

ويمكن الموقع وزارة العمل من متابعة نشاط مقدمي الخدمة من مكاتب وشركات للتأكد من تنظيم نشاط التوسط في استقدام العمالة المؤهلة علميا أو مهنيا أو من حيث الخبرة، وتقديم الخدمات العمالية للغير من أفراد أو قطاع عام أو قطاع خاص، وتوفير خدمات احترافية وفعالة في نشاطي التوسط في استقدام العمالة وتقديم الخدمات العمالية للغير، تقديم خدمات أفضل في مجال استقدام العمالة المنزلية.

تشكيل لجنتين لتطوير "التعليم" و"الابتعاث"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038951

الرياض-واس

أصدر وزير التعليم الدكتور عزام بن محمد الدخيل قرارين بتشكيل لجنتين إحداهما لتطوير التعليم الجامعي والأخرى لتطوير الابتعاث، وذلك ضمن خطوات متسارعة لتفعيل الدمج وتطوير العملية التعليمية.

ونص القرار الأول على تشكيل لجنة إشرافية عليا لتطوير التعليم الجامعي، برئاسة وزير التعليم وعضوية كل من: الدكتور محمد بن عبدالعزيز العوهلي (نائباً للرئيس)، والدكتور ناصر بن محمد الفوزان (عضواً)، والدكتور عبدالرحمن بن عمر البراك (عضواً)، وسعود بن عبدالله بن خضير (عضواً).

فيما تضمن القرار الثاني تشكيل لجنة إشرافية عليا لتطوير الابتعاث برئاسة وزير التعليم، وعضوية كل من: الدكتور ناصر بن محمد الفوزان (نائباً للرئيس)، والدكتور محمد بن عبدالعزيز العوهلي (عضواً)، والدكتور عبدالرحمن بن عمر البراك (عضواً)، والدكتور عبدالله بن عبدالرحمن الشويعر (عضواً).

برعاية حصة بنت سلمان

جامعة نورة تقيم ملتقى تعزيز تنافسية المرأة في قطاعي العمل والأعمال

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038948

الرياض - عذراء الحسيني
تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة حصة بنت سلمان آل سعود، تنظم جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن الملتقى الوطني لتعزيز مستوى تنافسية المرأة في قطاعي العمل والأعمال "التّمايز للنجاح"، خلال الفترة من 10 -13 رجب المقبل بمركز المؤتمرات بالجامعة وبمشاركة فاعلة من مختلف الجهات في قطاعي العمل والاعمال والطالبات وسيدات المجتمع.
وأكدت مديرة جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن الدكتورة هدى بنت محمد العميل، على أهمية ملتقى "التّمايز للنجاح" الذي يُعّد حدثاً وطنياً هاماً لخلق الفرص الوظيفية ذات القيم المضافة للسيدات، وتوعية المجتمع بالدور الفعال للمرأة السعودية ومساهمتها في مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة، بالإضافة إلى تعزيز وتأهيل قدراتها على الصعيد المهني، وتفعيل الشراكات المجتمعية بين القطاعات المختلفة لدعم تنافسية التوظيف للمرأة السعودية وتوسيع الأفق لريادة الأعمال النسائية المبتكرة.
وأوضحت وكيلة الجامعة للدعم الاكاديمي والخدمات الطلابية د. نائلة الديحان، أن هذا الملتقى يكتسب أهمية خاصة لدوره في تسليط الضوء على واقع عمل المرأة السعودية، وتعزيز فرص حصولها على الوظائف، ورفع الوعي بالفرص الوظيفية المتنوعة المتاحة وغير المستثمرة من قبل الباحثات عن الوظيفة، فضلاً عن دوره في ربط أصحاب العمل بالراغبات في التوظيف، وإرشاد صاحبات الأفكار التجارية إلى الدخول في مجال ريادة الأعمال لإنتاج مشاريع استثمارية ناجحة.
وأضافت المشرف العام على مركز دعم وتطوير الاعمال (الجهة المنظمة للحدث) الأستاذة نور العبدالكريم بأن الملتقى قد صمم بمنهجية التكامل حيث بني على ثلاث ركائز شملت بناء القدرات من خلال الورش التدريبية في مجال ريادة الأعمال وتعزيز تنافسية التوظيف، وجلسات الملتقى المتنوعة والتي تشارك فيها متحدثات من المجتمع المحلي والدولي بمختلف القطاعات الحكومية والأكاديمية والريادية ومتحدثات من قطاع الاعمال، إلى جانب توفير مساحة تفاعلية عبر معرض التوظيف للتعريف بالوظائف المتاحة وإجراء المقابلات الفورية.
وأكدت أهمية استفادة الجميع من هذا الملتقى حيث يحظى بمشاركة واسعة وتفاعل كبير من الطالبات والسيدات السعوديات الباحثات عن فرص وظيفية، والجهات العارضة للوظائف، وصاحبات رؤوس الأموال والمستثمرات، والمسؤولات بحاضنات الأعمال ومراكز دعم ريادة الأعمال في المملكة، وصاحبات المشروعات في مجال الريادة النسائية. مضيفة بأن الملتقى سيكون حافلاً باللقاءات المباشرة المفتوحة مع الخبيرات وصاحبات التجارب المتميّزة في مجال ريادة الأعمال من خلال جلسات الملتقى التي تعقد في عدة محاور تتضمن دور بناء روح القيادة الريادية في قطاعي العمل والأعمال، واستعراض تجارب محلية ناجحة في ريادة الأعمال النسائية، ريادة الأعمال والعولمة، والاتجاهات الحديثة في سوق العمل والفرص الواعدة لتوظيف النساء في ظل تحديات التجسير، والمبادرات الريادية لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في دعم مشروعات السيدات، وعرض قصص نجاح ملهمة بين خيار البحث عن وظيفة وخلقها.
كما سيشهد الملتقى إطلاق مبادرة مهمة وهي (منصة الريادة) التي تتيح فرصة قيّمة لصاحبات الأفكار الريادية المبتكرة لاستعراض مشروعاتهن أمام لجنة التحكيم بالملتقى في قطاعات محورية متنوعة تشمل الصحة، والتقنية، والتعليم، والإعلام، والإعاشة، والتصميم والتصنيع وفوز المتأهلات بالدعم.
ويصاحب ملتقى "التّمايز للنجاح" معرضاً متميزاً على قسمين، قسم قطاع العمل: ويضم معرضاً خاصاً بتطور عمل المرأة في السعودية (انفوجرافيك)، ومنطقة تسجيل الباحثات عن فرص وظيفية، ومحطات توظيف لإجراء المقابلات الفورية للتوظيف، ومعرض المنشآت الراغبة في التوظيف تستعرض فيه خدماتها والوظائف الشاغرة لديها. كما يتضمن قسم قطاع الأعمال: معرضاً خاصاً بالجهات الداعمة لريادة الأعمال، ومعرض المشروعات الريادية الوطنية الواعدة، ومعرض الجهات الداعمة للمنشآت الصغيرة، وتخصيص محطات لإجراء المقابلات بين صاحبات المشاريع الريادية والمستثمرات.
وستناقش ورش العمل المتخصصة بالملتقى العديد من الموضوعات التي تخص عمل المرأة مثل: الجوانب القانونية في المشروعات التجارية، وباب تشغيل النساء في قانون العمل والعمال، وقوة التسويق الشخصي، وبناء الملف المهني على الشبكات الاجتماعية، والتطوير المهني الذكي، ومهارات المقابلات المهنية الناجحة، وبناء نماذج العمل المبتكرة للشركات الريادية، وتأسيس المتاجر الالكترونية على المنصات المختلفة ضمن هدف الملتقى لتعزيز تنافسية المرأة.

الصحة: استمرار انخفاض معدل الإصابة بكورونا.. وشفاء543 حالة

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1039091

الرياض - محمد الحيدر

أعلنت وزارة الصحة في بيانها الأسبوعي، عن استمرار انخفاض تسجيل حالات الإصابة بفيروس كورونا للأسبوع الرابع على التوالي، حيث تم تسجيل ثلاث حالات مؤكدة في كلا من مكة المكرمة والرياض وحائل، خلال الفترة من 16 إلى 22 جمادى الآخرة 1436ه (الأسبوع الدولي 15) وذلك مقارنة ب31 حالة عن نفس الفترة من العام الماضي.

وأكدت الوزارة أنه على الرغم من الانخفاض الملحوظ في عدد الحالات، إلا أن الوزارة تنبه أنه لا نزال في الموسم وأنها ستبقي الاستعدادات كما هي، وأن الجهود لابد أن تستمر بتعاون جميع الأطراف وعلى رأسها التعاون المجتمعي والعاملون الصحيون الذين هم الأساس.

وأبانت الوزارة أنه تم فحص 1336 عينة لفيروس كورونا في مختبرات وزارة الصحة خلال نفس الفترة، كما بلغت عدد زيارات فرق الاستجابة السريعة لمكافحة عدوى المنشآت الصحية خلال نفس الفترة 7 زيارات، فيما بلغ عدد زيارات فرق الصحة العامة للمخالطين للحالات الايجابية زيارتين، فيما بلغ عدد المخالطين الذين تم حصرهم بالمنزل للحالات الإيجابية 12 حالة، كما استمرت جهود الوزارة في التوعية الصحية لشرائح المجتمع من خلال الحملة التوعوية بفيروس كورونا "نقدر نوقفها" .

وفي ذات السياق أعلنت الوزارة عن شفاء 543 حالة مصابة بفيروس كورونا، وذلك من إجمالي العدد الكلي للحالات المؤكدة، والبالغ عددها 977 حالة وبنسبة بلغت 55.5%.

وأكدت وزارة الصحة أن مركز القيادة يواصل جهوده على مدار الساعة من خلال القيام بأعمال الترصد الوبائي، والتأكد من التزام كافة المنشآت الصحية الحكومية والخاصة بتطبيق إجراءات مكافحة العدوى، وكذلك التنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية والمنظمات الصحية الدولية بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وبيوت الخبرة لمتابعة كافة ما يستجد بخصوص فيروس كورونا.

أقر استحداث وظائف للإرشاد النفسي والتخصصات الصحية والتغذية

الشورى يرفض توصية لتكريم المعلمين والمعلمات ضحايا حوادث الطرق

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038968

الرياض - عبدالسلام البلوي
حال صوت واحد فقط دون إقرار مجلس الشورى لتوصية تطالب وزارتي التعليم والخدمة المدنية باقتراح صيغة مناسبة لتكريم وتقدير المعلمين والمعلمات الذين يتوفون، أو يصابون بإصابات تعيقهم عن العمل نتيجة الحوادث أثناء التنقل من وإلى المدارس، حيث صوت 75 عضواً لصالح قبول توصية لجنة التعليم التي أخذت بمضمون توصية العضو أمل بنت سلامة الشامان.
وأظهرت مناقشة التوصية قبل التصويت عليها مطالبات أعضاء بأخذ التوصية وفق نصها الذي اقترحته العضو الشامان التي طالبت بسرعة اتخاذ الحلول الجذرية للحد من حوادث المعلمات ودراسة معاملة المعلمات اللاتي لاقين حتفهن في حوادث السير أثناء الذهاب أو العودة لمكان العمل، معاملة شهداء الواجب، وكشفت الشامان للمجلس أنها أجبرت على الرضا بنص لجنة التعليم لأنها خشيت أن تعرض تقريرها أثناء سفرها فقررت قبول التوصية بالصيغة الجديدة حرصاً على أن تفوز المعلمة بشيء من التكريم.
إعادة النظر في مناهج اللغة العربية الجديدة في التعليم العام وتعزيز قيمتها لدى المتعلمين
إلى ذلك أقر المجلس منح إدارات التعليم في المناطق الاستقلال الإداري والمالي عن الوزارة، وإعادة النظر في مناهج اللغة العربية الجديدة في جميع مراحل التعليم العام، والعمل على تعزيز قيمة اللغة العربية لدى المتعلمين، كما طالب وزارة المالية والجهات ذات العلاقة بدعم التعليم لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر منذ محرم 1434 الخاص بالصحة المدرسية.
وشدد الشورى على تزويده بتقرير مفصل من الوزارة عن الأداء التعليمي والممارسات السلوكية للطلاب والطالبات داخل المدرسة وفقاً للمعايير المعتمدة وبهدف الوقوف على مدى انتشار تفشي الكثير من الظواهر السلبية بين الطلاب والطالبات في مرحلة التعليم العام والوسط التربوي، كما وافق على توصية لضبط مسميات الوظائف وفقاً للتشكيلات المدرسية واستحداث وظائف جديدة للإرشاد النفسي والتخصصات الصحية والتغذية والإدارية.
ووافق الشورى في جلسته التي عقدها امس برئاسة الدكتور محمد الجفري نائب رئيس المجلس على التعديلات المقترحة على نظام الصندوق السعودي للتنمية، وشملت التعديلات إضافة فقرة جديدة إلى المادة الرابعة؛ تقر قواعد وشروط تقديم منح المعونة الفنية لتمويل الدراسات والدعم المؤسسي، على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي السنوي لها ما نسبته 2% من صافي دخل الصندوق، كما شملت التعديلات الفقرة (ج) من المادة السابعة لتنص على "أن لا يتجاوز مبلغ القرض لأي مشروع نسبة 5% من رأس مال الصندوق ويحدد مجلس إدارة الصندوق نسبة مساهمة الصندوق من التكلفة الإجمالية للمشروع المقترض له، على أن توفر احتياجات إنشاء المشروع من منتجات الصناعة الوطنية المتوافرة محلياً والمطابقة لمعايير الجودة المطلوبة، ما أمكن ذلك".
وفي شأن التقرير السنوي لهيئة المواصفات والمقاييس، طالب الشورى بالإسراع في اعتماد اللوائح الإدارية والمالية اللازمة للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة لتمكينها من ممارسة مهامها وفق تنظيمها الجديد، ودعا إلى دعم بند التدريب والابتعاث بالمخصصات المالية اللازمة لتوفير التدريب الفني والتخصصي للعاملين بالهيئة.
دراسة إلزام وضع علامة على المنتجات المستوردة والمحلية تضمن مطابقتها اشتراطات الصحة والسلامة
وأكد المجلس في قراره ضرورة تمكين فرق متخصصة من هيئة المواصفات والمقاييس للتواجد على منافذ دخول السلع المستوردة لاتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة، وإيجاد أطر مرجعية موحدة الرؤية والأهداف لرفع مستوى جودة الخدمات والمنتجات في القطاعين الحكومي والخاص.
وصوت المجلس لصالح توصية جديدة للجنة الاقتصاد تبنتها من مضمون توصية إضافية تقدم بها العضو محمد النقادي على تقرير هيئة الموصفات، وطالب الهيئة بدراسة الإلزام بوضع علامة على جميع المنتجات المستوردة أو المصنعة محلياً لضمان مطابقتها لاشتراطات الصحة العامة والسلامة وترشيد الطاقة.
وكان المجلس قد ناقش في مستهل جلسته تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن اقتراح الحكومة بإضافة عقوبة التشهير بمرتكبي المخالفات الواردة في نظام خدمة حجاج الداخل وتنظيم خدمات المعتمرين وقواعد تأديب أفراد طوائف المطوفين والوكلاء والأدلاء والزمازمة ونظام نقل الحجاج إلى المملكة وإعادتهم إلى بلدانهم واللائحة التنظيمية لمنع غير السعوديين من التعامل في مجال إسكان الحجاج والمعتمرين والزوار، وقد أيد غالبية الأعضاء الذين داخلوا توصية اللجنة بالموافقة على تعديل الأنظمة وإضافة النص: "يجوز تضمين قرار العقوبة النص على نشر منطوق القرار على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مقر إقامة المخالف، فإن لم تكن في مقره صحيفة ففي أقرب منطقة له أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة أو بهما معاً وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وآثارها، على أن يكون نشر القرار بعد اكتسابه القطعية" وذلك في نهاية الأحكام الخاصة بالعقوبات الواردة في الأنظمة آنفة الذكر، وامهل المجلس اللجنة فرصة للرد على ملاحظات الأعضاء في جلسة قادمة.

أعدها مركز خديجة بنت خويلد

دراسة تقترح زيادة إجازة الوضع إلى12 أسبوعاً.. وربط وجود الحضانات بعدد الأطفال

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038970

الرياض - سحر الرملاوي
أشادت دراسة أعدها مركز السيدة خديجة بنت خويلد بتعديلات الغرفة التجارية الصناعية بجدة لنظام العمل السعودي الجديد فيما يتعلق بالمرأة العاملة وخاصة إجازة الوضع والأمومة. غير انه وضع في دراسة خاصة بعض المواد المقترح تعديلها في هذا النظام ليصبح أكثر إنصافا ومناسبة، وذلك لتقديمها الى كل من وزارة العمل ومجلس الشورى تطلعا لتوسيع مشاركة المرأة في سوق العمل ومعالجة التحديات التي تواجهها، وجاءت المواد المقترحة في الدراسة لتطالب -بهذا المقترح- بإجازة وضع لمدة 12 أسبوعا براتب كامل عوضا عن 10 أسابيع كما في التعديلات الأخيرة ومن ثم وجازة أمومة لمدة 14 أسبوعا براتب كامل لمن قضت في عملها أكثر من عام، ثم طالبت الدراسة أيضا بتخيير الموظفة بعد انقضاء إجازة الوضع والأمومة بأن تعود إلى عملها بدوام كامل أو تغيره إلى دوام جزئي مع ما يترتب على هذا من تعديل في الراتب.
كما دعت الدراسة إلى توسيع الاهتمام بوجود حضانات للاطفال من إلزام المنشآت التي تعمل بها 50 أما فاكثر بوجود حضانة إلى إلزام المؤسسات التي لدى مجموع العاملات بها عشرة أطفال أو أكثر مهما كان عدد أمهاتهن في المؤسسة بوجود حضانة وأن تعذر ذلك فتمديد ساعات الرضاعة إلى ساعتين بدلا من ساعة واحدة.. كما تضمنت المقترحات تفاصيل وشروحات كثيرة تضمنت حالات الحمل المتكرر والمستعصي والإجهاض.
د. بسمة العمير: غير وارد حالياً تطبيق فكرة إجازة الأمومة للآباء
وأوضحت المديرة التنفيذية لمركز السيدة خديجة بنت خويلد الدكتورة بسمة العمير أن الدراسة طالبت ب 12 أسبوعا للوضع لأن منظمة العمل الدولية والمملكة عضو فيها قد أقرت أن الحد الأدنى لإجازة الوضع هي 12 أسبوعا، وأوصت في الوقت نفسه بمدها إلى 14 أسبوعا في حين أن المملكة تعتبر من أقل الدول التي تمنح إجازة وضع مدتها 10 أسابيع فقط وقد أظهرت تجارب الدول أن الإجازة المناسبة للمرأة تمنحها طاقة وقدرة على العطاء والعمل والمساهمة في التنمية الوطنية أكثر من غيرها.
وبخصوص منح إجازة إلى الأب تساوي أو تقل قليلا عن إجازة الأم قالت الدكتورة العمير إن نظام العمل بالمملكة كان يعطي الأب يوما واحد عند وضع زوجته وفي التعديلات الجديدة أصبحت إجازته ثلاثة أيام، ولكن حالياً غير وارد المطالبة بتطبيق فكرة إجازة الأمومة للآباء في المملكة.
وقالت الدكتورة بسمة إن المركز قام برفع هذه الدراسة بمقترحاتها إلى وزارة العمل ومجلس الشورى وهم بانتظار النتائج الإيجابية للمقترحات في تعديل بعض الأنظمة لتلائم حاجات المرأة والأم العاملة وبما لا يتعارض مع مصلحة العمل ومشاركة المرأة في التنمية الوطنية.

اشتراط موافقة المقام السامي على المشاريع التي تزيد عن100 مليون ريال

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038915

الرياض – واس
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر اليوم الاثنين , في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
وفي مستهل الجلسة ، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مباحثاته مع فخامة الرئيس محمد ولد عبدالعزيز رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ، وفحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس جمهورية تركيا، ومضمون الرسالة التي تلقاها من فخامة رئيس جمهورية سيراليون الدكتور إيرنيس باي كروما، واستقباله ـ أيده الله ـ لمعالي وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس.
وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام ، الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية ، عقب الجلسة ، أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك جملة من التقارير عن مستجدات الأحداث وتطوراتها إقليمياً وعربياً ودولياً، واستمع إلى إيجاز عن سير عمليات عاصفة الحزم للدفاع عن اليمن وشعبه العزيز والشرعية فيه، وذلك على مساريها العسكري والإنساني ، مشيداً باستمرار الحملة في جهودها الإنسانية لحماية المدنيين ، وإجلاء الجاليات وتقديم المساعدات الإغاثية بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية.
ورحب مجلس الوزراء بقرار فخامة رئيس الجمهورية اليمنية عبدربه منصور هادي تعيين معالي الأستاذ خالد محفوظ بحاح نائباً له ، وعد ذلك خطوة مهمة في سبيل إعادة الأمن والاستقرار لليمن.
وأدان المجلس استمرار المليشيات الحوثية بإرهاب وترويع المدنيين الآمنين بالمدفعية الثقيلة والدبابات داخل المدن.
ونوه في هذا السياق بقادة الوحدات العسكرية اليمنية والمنتسبين لها الذين بادروا بالتواصل مع حكومتهم الشرعية وإعلان ولائهم لها، مؤكداً أن ذلك يأتي انطلاقاً من حرصهم على تغليب المصلحة الوطنية لليمن والحفاظ على أمنه واستقراره وحماية شرعيته وممتلكاته.
وعبر مجلس الوزراء عن إدانته واستنكاره للتفجيرات الإرهابية التي استهدفت قوات الأمن المصرية في محافظة شمال سيناء بجمهورية مصر العربية الشقيقة، معرباً عن أحر التعازي والمواساة لحكومة وشعب جمهورية مصر ولأسر وذوي الضحايا والتمنيات بالشفاء العاجل للمصابين.
وفي الشأن المحلي بين معاليه أن المجلس رفع الشكر لخادم الحرمين الشريفين على دعمه وتشجيعه لبرامج التطوير الثقافي والسياحي، مؤكداً أن رعايته ـ أيده الله ـ لحفل افتتاح تطوير البجيري الذي أنهت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض تنفيذه ضمن برنامج تطوير الدرعية التاريخية يجسد اهتمامه ـ أيده الله ـ بالمحافظة على المواقع التي تحكي قصص التاريخ المجيد وملحمة الوحدة الوطنية المباركة ، وإيمانه بأهمية العناية بالتاريخ واستلهام الدروس منه ، مشيداً بالجهود التي قدمتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض رئيس الهيئة ورئيس اللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية التاريخية ، وما اضطلعت به الهيئة العامة للسياحة والآثار برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز عضو اللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية.
ونوه المجلس باللقاء السنوي الثامن عشر الذي نظمته جمعية الاقتصاد السعودية تحت عنوان " اقتصاديات الطاقة " ، وجدد في هذا السياق تأكيدات المملكة على أنها لا زالت مستعدة للإسهام في إعادة الاستقرار للسوق وتحسين أسعار البترول بشكل معقول ومقبول ولكن بمشاركة الدول الرئيسة المنتجة والمصدرة للبترول، وحسب أسس واضحة وشفافية عالية، مشدداً على أن المملكة وبشكل قاطع لا تستخدم البترول لأغراض سياسية، ضد أي دولة، وأنها ليست في صراع تنافسي مع الزيت الصخري، أو غيره بل ترحب بالمصادر الجديدة التي تضيف عمقاً واستقراراً للسوق.

وأفاد معالي الدكتور عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته ، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها ، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من اللجنة العامة لمجلس الوزراء وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها ، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً:

بعد الاطلاع على المعاملة المتعلقة بتنظيم الارتباط بعقود المشروعات التي تفوق قيمة كل منها مائة مليون ريال ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي:

- 1لا يتم الارتباط بعقود المشروعات والمشتريات التي تبلغ مائة مليون ريال فأكثر في جميع الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة إلا بعد الرفع عنها إلى المقام السامي للنظر في الموافقة على ترسيتها ، ويشمل ذلك الأعمال الإضافية على المشروعات القائمة.

- 2إلغاء الفقرة (10) من قواعد وإجراءات معالجة التأخر في تنفيذ المشاريع الحكومية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (155) وتاريخ 5 / 6 / 1429هـ ، التي تنص على قيام الجهات الحكومية بترسية العقود مهما كانت قيمتها وتلتزم في حالة العقود التي تزيد قيمتها عن ثلاثمائة مليون ريال برفعها إلى المقام السامي للإحاطة بعد ترسيتها.

ثانياً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الكازاخستاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية في جمهورية كازاخستان ، وكذلك التباحث مع الجانب النيبالي في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية نيبال الديمقراطية ، والتوقيع عليهما ، ومن ثم رفع النسختين النهائيتين الموقعتين لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً:

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الخدمة المدنية في شأن الوظائف المستثناة من المسابقة ، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

- 1إيقاف العمل بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1709 / 433 وتاريخ 15 / 7 / 1433هـ.

- 2إعادة العمل بما ورد في البندين (أولاً) و (ثانياً) ، والفقرتين (أ) و (ج) - المتصلتين بشروط الترشيح على الوظيفة المستثناة من المسابقة - من البند (ثالثاً) من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1 / 562) وتاريخ 14 / 7 / 1419هـ ، على ألا يقل تقدير المرشح في المؤهل العلمي المناسب للوظيفة عن (جيد جداً) ، ويجوز للوزير المختص أو من في حكمه - أو من يفوضه - الاستثناء من هذا الشرط وذلك في الحالات التي يقدرها.

- 3يشترط لتدرج الموظف الذي هو على رأس العمل عند ترشيحه لوظيفة مستثناة من المسابقة ما يلي:

أ - توافر الشروط المحددة في المادة (الأولى) من لائحة الترقيات ، الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1 / 686) وتاريخ 15 / 3 / 1421هـ.

ب - ألاّ يقل تقويم الأداء الوظيفي في السنة الأخيرة عن (جيد.(

رابعاً:

وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة للتقاعد للسنة المالية (1434 / 1435هـ.(

خامساً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الزراعة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تجديد عضوية الآتية أسماؤهم أعضاءً في مجلس إدارة المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق لمدة (ثلاث) سنوات ، وذلك على النحو الآتي:

1- الأستاذ فهد بن عبدالله المسيند من وزارة المالية

2- الأستاذ فهد بن عبدالرحمن الجلاجل من وزارة التجارة والصناعة

3- المهندس عبدالله بن سليمان الربيعان من القطاع الخاص

4- الأستاذ سمير بن علي قباني من القطاع الخاص

سادساً:

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (25 / 16) وتاريخ 4 / 5 / 1436هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على إضافة بند إلى المرسوم الملكي رقم (م / 4) وتاريخ 25 / 1 / 1391هـ ، يكون بالنص الآتي " يجوز بأوامر ملكية استحداث

مِداليات أخرى غير المنصوص عليها في نظام المِداليات المدنية والعسكرية ، وذلك تخليداً لأحداث خاصة ، على أن يتضمن الأمر الصادر في شأن كل مِدالية تحديد درجاتها وأوصافها ومن تمنح له وشروط منحها."
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
سابعاً:
وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبة الرابعة عشرة ووظيفتي (سفير) و(وزير مفوض) ، وذلك على النحو التالي:
1- تعيين عبدالله بن إبراهيم بن عبدالرحمن الحسن على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.
2- تعيين عبدالله بن محمد بن صالح الراشد على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
3- تعيين ظاهر بن معطش بن جمعان العنزي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
4- تعيين عبدالله بن عبدالعزيز بن إبراهيم الخضير على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد لشؤون المساجد) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
5- تعيين عبدالإله بن سليمان بن عبدالعزيز آل سليمان على وظيفة (أمين محكمة) بالمرتبة الرابعة عشرة بالمحكمة العليا.
6- تعيين المهندس ناصر بن منصور بن الحميدي البقمي على وظيفة (مدير عام المشاريع والصيانة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الصحة.
كما اطلع مجلس الوزراء على تقرير سنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي (1434 / 1435هـ) ، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيه، ووجه حياله بما رآه.

جشع بعض مستثمري "الأغذية والأدوية" يهدد صحة المواطن وسلامته والصناعة تحتاج إلى ضبط

الغش في الغذاء والدواء.. "التشهير" كفيل بالقضاء على تلاعب أصحاب الذمم الواسعة!

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038983

أدار الندوة- محمد الغنيم
تشكل قضايا الغذاء والدواء وما يرتبط بها من جوانب دقيقة واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تشغل بال كثير من الشعوب لارتباطها المباشر بصحة الإنسان وسلامته وللتكاليف الباهظة التي تتحملها الدول نتيجة تبعات أي خلل في منظومة الغذاء والدواء، التي يعد وصولها سليمة وبجودة عالية للمستهلك أبسط حقوقه.
ولأجل ذلك تعقد الجهات الرقابية والمختصة بالتشريعات والأنظمة لمتابعة ما يتعلق بالغذاء والدواء ومأمونيته وسلامته كثيراً من المؤتمرات، ويتباحث كثير من الأجهزة الدولية المعنية حيال ذلك بعضها مع بعض للوصول الى هذا الهدف، لاسيما في ظل اقتحام أصحاب المصالح وبعض المستثمرين الجشعين هذه الصناعة؛ بحثا عن الكسب السريع على حساب جودة ما يقدم للمستهلك الذي يجهل كثيرون منهم مدى سلامة هذا المنتج وملاءمته الاستهلاك، وخلوه مما قد يضر بصحته، سواء كان دواءً أو غذاءً.
وتعول الجهات الرقابية كثيراً على "وعي المواطن" ليكون عوناً لها في هذا الجانب المهم وليكون "الرقيب المباشر" على جميع المنتجات الغذائية والدوائية، إلى جانب تعزيز شراكاتها مع المنتجين ليكونوا "خط الدفاع الأول"، حفاظاً على الصحة وسلامة المستهلكين وسمعة منتجاتهم ومكانتها في السوق، في حين لا تتردد هذه الجهات في إيقاع المخالفات بقرارات رادعة، بعد ثبوت النتائج المخبرية امام أي مخالفة يتم رصدها في هذا الصدد؛ حفاظا على سلامة المواطنين وصحتهم.

ندوة الثلاثاء تناقش "الغش الذي اقتحم عالم الغذاء والدواء" وسبل القضاء عليه، وضمان الجودة وفاعلية الأدوية والأغذية التي تصل إلينا وآليات تفعيل ذلك..

تحديات الواقع

في البداية تحدث د. توفيق خوجة عن المؤتمر العربي الثاني للغذاء والدواء الذي عُقد في مدينة "شرم الشيخ" قائلاً: المؤتمر خاص بالغذاء والدواء فقط دون التركيز على الأجهزة الطبية الأخرى، وذلك لما تحمله مشكلة الغذاء والدواء في الوطن العربي من هموم وهواجس كثيرة، لذلك مثّل المؤتمر تحديات الواقع ومتطلبات المستقبل، حيث ان التقارير التي أوجدتها منظمة الصحة العالمية تبيّن أن هناك مشكلة كبيرة جداً على مستوى العالم في موضوع ضبط معايير الغذاء والدواء، حيث لا تخلو دولة من دول العالم من تجاوزات الغش الدوائي والتلاعب بالمعايير الغذائية، مضيفاً أن تكاليف الآثار الجانبية للأغذية غير الصالحة للاستخدام الآدمي والأغذية المزيفة والمزورة أصبحت تقاس ببلايين الدولارات، وأن الدراسات التي أوجدتها منظمة الصحة العالمية أخيراً وبالتحديد عام 2010م أثبتت أن هناك ما يزيد على (75) بليون دولار تكلفة الأدوية المزيفة عالمياً، وهي مشكلة متنامية باستمرار، مبيناً أنه شكّلت منظمة الصحة العالمية فريقاً عام 2014م مكوناً من ثماني دول عالمية مثل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وكينيا وأستراليا وماليزيا وبعض الدول الأخرى؛ من أجل وضع تصور لاحتواء مشكلة التزييف والتزوير الدوائي على مستوى العالم، وكذلك معالجة مشاكل الغذاء، مشيراً إلى أنه في دول العالم العربي حسب تقارير الصحة العالمية فإن مشكلة الغش الدوائي تصل إلى (35%)، خاصةً الدول التي توجد فيها كوارث في أنظمتها السياسية، أو مشكلات داخلية، ما أدى إلى زيادة التجارة غير المشروعة في هذا الأمر، ذاكراً أن المؤتمر ناقش هذه القضايا من جميع جوانبها؛ سواء من الناحية القانونية، أو الصحية والطبية، أو التنظيمية والرقابة عليها، أو التصنيعية والتأكد من جودتها بالنسبة للمواطن العربي بشكل عام والمواطن الخليجي على وجه الخصوص.

د. خوجة: العالم يعاني تجاوزات الغش الدوائي والغذائي و75 بليون دولار تكلفة الأدوية المزيّفة عالمياً

د. باوزير: صناعتنا الدوائية منافسة عالمياً.. ونظام مستحضرات التجميل في مراحله الأخيرة

وعي صحي

وأوضح د. توفيق خوجة أن المؤتمر بُني على المؤتمر السابق وما تحقق من نجاحات، حيث صدر عن المؤتمر السابق فيما يخص الدواء حوالي (18) توصية، وما يخص الغذاء حوالي (14) توصية، مضيفاً أن من أهم التوصيات استمرار عقد مثل هذه المؤتمرات من أجل رفع الوعي الصحي لدى المواطن العربي بشكل عام والمواطن الخليجي بشكل خاص، وتزويد متخذ القرار ورسم السياسات الصحية في الدول العربية بأهم الدراسات والبحوث الميدانية التي تحدد حجم هذه المشكلة، وكذلك تبنى القرارات بناء على الدراسات البحثية، إضافةً إلى أنه لا بد للدول العربية أن تبني مشروع هيئة الغذاء والدواء العربي، وكذلك تنشيط إدارات الرقابة الدوائية، لذلك تم التركيز في المؤتمر على هذين المحورين وهما الغذاء والدواء، مبيناً أنه فيما يتعلق بمحور الدواء طرحت (44) ورقة علمية من (13) دولة عربية وأجنبية من ضمنها الولايات المتحدة الاميركية والسعودية والأردن والإمارات والمغرب وتركيا والكويت، وكذلك بريطانيا وقطر والدنمارك وعمان والمجر.

وأشار إلى أنه فيما يخص الغذاء فقد تم تقديم (38) ورقة علمية من ثماني دول وهي تونس ولبنان ومصر وألمانيا، وكذلك إيرلندا والإمارات والكويت وفلسطين، موضحاً أن المؤتمر سعى للخروج بصورة واضحة لدى المخططين وراسمي السياسات، ووضع شراكة واضحة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومتخذي القرار من أجل إيجاد استراتيجية عربية لضمان سلامة الغذاء والدواء.

نحتاج إلى الحزم في العقوبات وزيادة صلاحيات المراقبين لضمان الجودة وحماية المستهلكين

د. الحيدري: مشكلات الأدوية تكلف أمريكا 200 بليون دولار سنوياً ولدينا نقص في اقتصاديات الدواء

الاتجاهات الحديثة

وحول الاتجاهات الحديثة في نُظم وسلامة الغذاء والدواء، قال د. صالح باوزير: في الواقع هناك تجربة ثرية بالنسبة للمملكة في مجال الرقابة على الغذاء والدواء، حيث انه قبل عشرة أعوام كانت هناك مناقشات داخل المملكة من أجل إنشاء هيئة للغذاء والدواء، وكان الهدف من ذلك هو تجميع كل الأنشطة الرقابية تحت مظلة واحدة، حتى يسهل لمتخذ القرار أن يضع خطة استراتيجية للرقابة على العناصر المهمة في حياة الانسان، مضيفاً أن تجربة المملكة كانت من التجارب الرائدة، حيث أصبحت هيئة الغذاء والدواء - بفضل الله - ثم بفضل ما تم بناؤه من بُنى تحتية وأنظمة وتشريعات منظومة تتطلع الدول العربية أن يكون لديها هيئة رقابية تتولى الاشراف على ما يتعلق بالغذاء والدواء، مبيناً أنهم استطاعوا تكوين بنية تحتية متينة، وهذا ما جعل قطاع الدواء في الهيئة واحداً من الهيئات الرقابية التي يشار إليها بالبنان في منطقة الشرق الأوسط، ذاكراً أنه في الحقيقة إذا قسمنا الهيئة الرقابية على مستوى العالم من حيث القوة نجد اليوم هيئة الغذاء والدواء في المملكة ضمن أهم الهيئات الرقابية في مجال الغذاء والدواء على مستوى العالم العربي، بل ومن أوائل الدول العربية التي

أدخلت الملف الالكتروني في تسجيل الدواء على مستوى العالم العربي، خاصةً في مجال التسجيل الموحد، وهو نفس الملف من حيث التقييم والجودة للأدوية التي يتم اتباعها في الدول الأوروبية وأمريكا واليابان وغيرها من الدول التي لديها أنظمة رقابة عالمية، مشيراً إلى أنهم استطاعوا نشر هذا المفهوم على مستوى الدول الخليجية، حيث أصبحت الدول تنظر الى الهيئة كمثال جيد يستحق أن يحتذى به، ومن الممكن للدول العربية الاقتباس منها، حيث وفروا للأشقاء العرب خطوة مهمة جداً في مجال إنشاء هيئة رقابية للغذاء والدواء.

د. الزهراني: التقنية قللت من هدر الأدوية في المستشفيات.. والأغذية المستوردة بحاجة إلى ضبط!

د. الدخيل: 70% من أمراضنا بسبب الغذاء ونعوّل كثيراً على المختبرات المرجعية

لا يوجد تداخلات

وعن التعاون مع الأجهزة الرقابية والجهات التشريعية الأخرى، ومدى وجود تداخلات في الصلاحيات ما بين الهيئة وبعض الجهات الأخرى، أوضح د. صالح باوزير أن للهيئة مسؤوليات محددة حسب النظام، لكن هناك لبس لدى بعض الناس، وذلك أن بعض المسؤوليات والمهام لم تنقل من الجهات الأخرى إلى الهيئة، مما جعل بعض الأشخاص يعتقدون أن هناك تداخلات في العمل، مضيفاً أن معظم المسؤوليات التي نقلت إلى الهيئة هي بالكامل الآن تحت إدارتها، مؤكداً أنه لا يوجد تدخلات مع الجهات الأخرى، لكن هناك مسؤوليات مشتركة في مراقبة الأسواق، إذ ليس من الممكن أن تعمل جهة واحدة بذلك، فوزارة التجارة والصناعة لها دور، والبلديات كذلك لها دور، ووزارة الزراعة لها دور، وهناك مسؤوليات تظل مشتركة بين الهيئة وبين بعض الجهات، مبيناً أن النظام هو من يحدد الجهة التي لها الدور الأساسي في اتخاذ الإجراء النهائي، لافتاً إلى أن بعض أفراد المجتمع يظنون أن جهة واحدة لديها القدرة على أن الإمساك بزمام الرقابة على جميع مناطق المملكة التي تمثل قارة، إلاّ أنه من الناحية البشرية والفنية غير ممكن ذلك.

د. الجضعي: دور الصيدلي يتجاوز صرف الدواء.. وضعف الرقابة يزيد حالات الغش!

تسجيل دوائي

وفيما يتعلق بالتسجيل الدوائي وتوحيد الإجراءات بين دول مجلس التعاون، قال د. محمد الحيدري: إنه بالنسبة للتسجيل المركزي الدوائي فقد شاركت د. توفيق خوجة في هذا العمل بعد صدور قرار التسجيل الدوائي من المجلس الأعلى، حيث كان د. توفيق هو مدير عام المكتب، مضيفاً أنه بدأت عملية التسجيل كفكرة إلى أن تحولت إلى توحيد إجراءات التسجيل ثم أصبح تسجيلاً مركزياً، مبيناً أن التسجيل في كل دولة يختلف عن الأخرى، لكن عندما توحدت الإجراءات بين هذه الدول أدى ذلك إلى تسهيل وصول المعلومة، وبالتالي تقوية عملية التسجيل؛ لأنه لا يعني أن تسجيل الدواء في أمريكا يكفي، وأن إدخاله في "الكمبيوتر" يعني التسجيل، ذاكراً أن الأمر يتطلب عمليات كثيرة منها؛ التأكد من المستحضر ومن الشركة المصنعة ومدى جودة التصنيع، لافتاً إلى أن هذا العمل يحتاج إلى زيارات لتلك المصانع والشركات، إذ لا يكفي الاعتماد على شهادات دول أجنبية، مُشدداً على ضرورة حرص الدول الخليجية على زيارات هذه الشركات والمصانع حتى يتم التأكد من التصنيع الجيد للدواء.

وأضاف: إذا أردنا التأكد من المستحضر فإن ذلك لا يتم من قبل صيادلة عاديين، فعملية تقييم الدواء في المستحضر يحتاج إلى علماء متخصصين في مجال التكافل الحيوي ومتخصصين كذلك في الآثار الجانبية والسمية، إضافةً إلى علماء متخصصين في مجال المعلومات والتجارب الدوائية على البشر، إذاً نحن بحاجة إلى تقييم قوي للدواء في المستحضرات الدوائية، مؤكداً أن الرقابة الدوائية ليس لها جنسية في أنحاء العالم.

صمّام أمان

وأوضح د. محمد الحيدري أن تسجيل الدواء يُعد صمّام الأمان، ويمنع دخول أي دواء ليس له فعالية وجودة وأمان، مُشدداً على أهمية الفعالية والجودة والأمان حتى يتم اعتماد الدواء؛ لأن هذا هو الهدف الإساسي من التسجيل، مضيفاً أن لديهم في قسم التسجيل أكثر من (40) شخصاً يعملون في مجال تقييم الدواء، والآن لديهم لجنة تسجيل خليجي بعد أن واجهتهم العديد من الصعوبات في البداية، كذلك لديهم مواءمة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وقد صدر دليل -مثلاً- دليل من هيئة الغذاء والدواء، وتم اخضاع هذا الدليل إلى نقاش جاد من قبل لجنة التسجيل الخليجي، مبيناً أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، ونحن في مجلس التعاون الخليجي لديهم عضوية في المواءمة العالمية تضم اليابان وأمريكا والاتحاد الأوروبي، مؤكداً على أنه صار للتسجيل المركزي في دول المجلس سمعة وقوة وكياناً كبيراً، مشيراً إلى أنه صدر قرار من قبل قادة دول مجلس التعاون الخليجي لتوحيد التسعيرة في هذه الدول، وهو لا شك قرار قوي واستراتيجي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد كان له رد فعل إيجابي لدى دول الخليج؛ لأنه انعكس على المواطن الخليجي مباشرة، ذاكراً أنه يوجد بينهم ودول مجلس التعاون الخليجي مراسلات ومتابعات للتأكد من جودة وفعالية وأمان الدواء.

مكتب تنفيذي

وأكد د. محمد الحيدري على أن مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لديه تجربة ناجحة مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، مما جعلت الجامعة العربية تحرص على أخذ التجارب والأدلة والإرشادات الموجودة

لدى المكتب التنفيذي، وقد استفادت من هذه التجربة من أجل وضع رؤية مستقبلية لتسجيل عربي موحد للغذاء والدواء ضمن هيئة عربية موحدة للغذاء والدواء المقترح إنشاؤه مضيفاً أن الأمر يحتاج إلى وقت حتى تتم مواءمة جميع الإجراءات والأدلة والشروط، مبيناً أن شروط التسجيل في دول مجلس التعاون ومن ضمنها هيئة الغذاء والدواء هي شروط عالمية وليست محلية، حيث انهم يتبعون الإجراءات والأدلة العالمية في عملية التسجيل، ذاكراً أن الدواء الذي يسجل مثلاً في أمريكا عندما يأتي إلينا نحرص على تسجيله بذات الشروط التي تم التسجيل به هناك، وبالتالي نقل إجراءات التسجيل الموجودة في دول المجلس إلى الجامعة العربية.

ضبط الأغذية

وقال د. عبدالله الزهراني: لا يختلف اثنان على أهمية الغذاء بالنسبة للإنسان، وأنه لا بد من أن يكون خالياً من الأمراض ومن العيوب، وأن يكون منتجاً سليماً ذا جودة عالية، ولا شك أن الثورة الغذائية موجودة في جميع دول العالم، لذلك نحن في حاجة ماسة لضبط هذه الأغذية المستوردة على المستوى الخليجي بشكل عام، وعلى مستوى المملكة العربية بشكل خاص، مضيفاً: "لو أردنا الحديث عن سلامة الغذاء فإن الأمر يحتاج محاور كثيرة جداً، لكن قبل ذلك لا بد من الحديث عن الغذاء المصنع داخل المصانع، والغذاء داخل المؤسسات والمستشفيات، ولعلكم تعلمون أن الغذاء يتم تداوله داخل المنازل، وأن مجاله واسع جداً، مما يجعلنا نحرص على ضبطه، بحيث يكون سليماً صحياً وذا جودة وخالياً من العيوب الظاهرية مثل الملونات والمنكهات وبعض الإضافات، وكذلك أن يكون ضمن النظام العالمي من حيث توفر الشروط والمواصفات، ومن ناحية الدساتير العالمية"، مبيناً أن هناك شروطا وأنظمة صدرت من هيئة الغذاء والدواء بالنسبة للأغذية، وهناك كذلك شروط وأنظمة صدرت من مجلس التعاون الخليجي في مجال الغذاء والدواء مع مشاركة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي، مشيراً إلى أن هذه الأنظمة الموجودة تحتاج إلى تنظيم وتطوير من قبل الجهات المعنية بهذا الجانب.

التسمم الغذائي والملوثات

وعن دور وزارة الصحة في هذا الموضوع، أكد د. عبدالله الزهراني على أن لها دوراً مهماً ومشاركة مع هيئة الغذاء والدواء، بل إن وزارة الصحة هي المظلة الرئيسة لهيئة الغذاء والدواء من حيث الرقابة والمواصفات والدساتير، وهي مشتقة من التشريعات العالمية، مضيفاً أن وزارة الصحة تتبنى المواصفات الخليجية في مجال الأغذية كضوابط وتشريعات وإجراءات، ولديهم مشاركة فعّالة وقوية في هذا الجانب، إلاّ أنه من المهم توعية وتثقيف المجتمع في هذا الجانب، مبيناً أنه من المهم تأهيل المختصين في القطاعات الحكومية والقطاعات التي لها علاقة بالرقابة والإشراف تأهيلاً كاملاً في مجال المتابعة، وكذلك في تطبيق الأنظمة والتشريعات، مُشدداً على ضرورة تطبيق نظام جودة الغذاء المتعلق بنظام فني وإداري؛ حتى نتمكن من ضبط الغذاء؛ لأن ما يهم في المقام الأول هو سلامة وصحة الإنسان، لافتاً إلى أنه إذا التزم الجميع بالأنظمة والتشريعات وطبقوها، في ظل وجود الطاقم المؤهل من النواحي التخصصية، فمن المؤكد الخروج بنتائج جيدة، حيث ستقل المشاكل الصحية والمضاعفات، وكذلك مشاكل التسمم الغذائي والملوثات، بل وستقل كذلك عملية الهدر المالي والإداري.

الصيدلة السريرّية

وحول تفعيل دور الصيدلة والصيدلة السريرية، قال د. هشام الجضعي: إن كثيراً من الدول العربية تطبق برنامج الدكتور الصيدلي، مضيفاً أن الصيدلة السريرية بدأت منذ عشرات السنين في الولايات المتحدة الأميركية، بحيث يكون دور الصيدلي ليس محصوراً في صرف الدواء، بل يتعدى ذلك إلى تقديم المعلومة للطبيب مع الفريق الطبي، أيضاً تقديم المعلومة الصحيحة للمرضى ومتابعتهم عندما يذهبون إلى العيادات الأولية، مبيناً أنه قد يكون للصيدلي عيادات بالتعاون مع الفريق الطبي والطبيب، وهذه مطبقة الآن في المستشفيات السعودية، ذاكراً أن أول مستشفى طبق هذا النظام في المملكة هو مستشفى الملك فهد الجامعي من عام ١٩٨٣م، والآن تم تطبيقه في جميع المستشفيات في المملكة مثل التخصصي والحرس والعسكري ومستشفيات وزارة الصحة، وكذلك عدد من المستشفيات الخاصة، موضحاً بدأت بعض الدول العربية تتسابق لتطبيق نظام "دكتور صيدلة" مثل الأردن ولبنان ومصر وغيرها، مؤكداً أن الهدف من ذلك هو الرفع من سلامة المرضى.

وعلّق د. عبدالله الزهراني قائلاً: للمعلومية فقد أصبح الصيدلي عضواً في الفريق الطبي في العناية المركزة، وهذا أدى حسب الدراسات التي أجريت في هذا الجانب إلى تخفيف الأعراض الجانبية التي يعاني منها المرضى الذين يعالجون داخل العناية المركزة.

نقص الفهم

وأكد د. محمد الحيدري أن نظام الدكتور الصيدلي تم تطبيقة منذ عام ١٩٨٢م في مستشفى الرياض المركزي، مضيفاً أن الموضوع خطير خاصةً فيما يتعلق باقناع الدول والمجتمعات بأهمية عمل الصيدلي، حيث هناك من ينظرون إلى الصيدلي بأنه "صنايعي" فقط، أو موظف في مستودعات الأدوية وهذه فكرة قديمة، مبيناً أنه إذا تأملنا فقط المشاكل المتعلقة بالدواء

مثل التداخلات الدوائية والسمية وأخطاء الوصف وعدم أخذ العلاج وغيرها من الأخطاء فإن ذلك يُكلّف الولايات المتحدة الأميركية في عام واحد (200) بليون دولار، أي أكثر من تكلفة مرض السرطان والسكري، متأسفاً على أننا مازلنا في دول الشرق الأوسط نستهين بهذا الأمر ونريد الطبيب يؤدي عمله وعمل غيره من الصيادلة؛ لأن في أميركا توجد أنظمة ومحاكم طبية، أما لدينا نحن فلا نهتم بمن يكتشف المشكلة ويحللها ويضع توصية للعلاج وهو الصيدلي الاكلينيكي، لافتاً إلى أن معظم الأمراض التي يعاني منها المرضى في المملكة ناتجة من المشاكل الدوائية، ويدخلون إلى العناية المركزة نتيجة للاستخدام الخطأ للدواء، أو لسميته، وعدم الاهتمام بأخذه، مؤكداً على أن لدينا نقصا كبيرا في علم اقتصاديات الدواء، ونقصا في الممارسة السريرية مع الأطباء، ولدينا كذلك نقص في العقلية الاجتماعية التي ما زالت تنظر إلى الصيدلي بأنه "صنايعي!"

وتداخل د. عبدالله الزهراني" قائلاً: إنني من الممارسين لهذه المهنة، وشاركت بورقة علمية عن هذا الموضوع "ثقافة الدواء"، وقد استحدثت هيئة التخصصات الصحية برنامج "زمالة الصيدلة السريرية"، حيث تمت إضافة عام تخصص في كليات الصيدلة في مجال الباطنة والقلب والكلى والعناية الحرجة والأطفال، كل هذه تدخل في نظام الصيدلة السريرية وتخرج ممارسين ومتخصصين، مضيفاً أن هذا البرنامج موجود منذ أكثر من (10) أعوام، وهذا البرنامج عليه طلب كثير حتى من خارج المملكة.

ممارسة دوائية

وأكد د. توفيق خوجة على أنه كان زميلاً للدكتور محمد الحيدري منذ ما يزيد على (30) عاماً في مستشفى الرياض المركزي، مضيفاً: "كنت أحد المعجبين به في بداية عملي كطبيب، حيث أخطأت في إحدى الوصفات الطبية، وقد كان لنا صمام أمان، وقد نبهني إلى ذلك الخطأ، إذ أن الوصفات تعد مشكلة خطيرة، وقد أراد الله تعالى أن نمتثل إلى العمل في المكتب التنفيذي في يوم واحد، وبعد ذلك أطلقنا عام 2003م استراتيجية خليجية عن الصيدلة السريرية، وقد نشرنا هذا النظام في جميع الدول الخليجية، وكذلك نشرناه على مستوى الدول العربية، والذي يُؤسس على إيجاد ممارسة دوائية في الوصف والصرف والمتابعة والمراقبة بصورة آمنة"، مبيناً أنه أثبتت الدراسات أن وجود الصيدلي في العملية العلاجية يخفف من الأخطاء الدوائية بنسبة تزيد على (75%)، وإذا أضفنا عليها عملية التقنية ستقل نسبة الأخطاء إلى أقل من ذلك، ذاكراً أن المؤتمر تحدث عن كيفية بناء فريق عمل داخل المستشفيات والمستوصفات لضمان سلامة أمور الصرف الدوائي والمتابعة والوصف للمريض؛ من أجل ضمان أن المريض يأخذ العلاج الصحيح والجرعة الصحيحة وفي الوقت الصحيح.

رؤية واحدة

وطرح الزميل محمد الحيدر سؤالاً عن التوصيات الخاصة بالمؤتمر، أين ستتجه؟ وهل سترفع إلى قيادات الدول؟ مضيفاً: "أين وصلت توصيات المؤتمر الأول؟ هل تم تطبيق شيء منها أم لا؟ وكيف نستطيع توحيد الجهود العربية والخليجية حتى نخرج برؤية واحدة بعيدة المدى في ظل وجود رقابة متواضعة في بعض الدول في مجال الدواء والغذاء؟ وكيف يمكن النهوض بهذا الجانب؟."

وأجاب د. توفيق خوجة: بالنسبة لرؤية واحدة للدول العربية في مجال الغذاء والدواء ما زلنا نتطلع إلى هذا الأمر، وهناك جهود بذلت منذ سبع سنوات من أجل توحيد التسجيل الدوائي العربي، وتم إصدار الدليل العربي الموحد، وجارٍ الآن إيجاد الآليات والأنظمة والتشريعات اللازمة لذلك من قبل الجامعة العربية، مضيفاً أن تسجيل الدواء العربي الموحد يتطلب مشاركة جهات أخرى غير وزارات الصحة، مثل الجهات القانونية والجهات الرقابية، وبالرغم من صعوبة المهمة إلاّ أنه ليس مستحيلا الوصول إليها بإذن الله تعالى، مبيناً أنه بالنسبة للغذاء فإن هذه القضية شائكة ومعقدة، لكن إذا وضعنا بذرة في بداية الأمر وسعينا إلى الإفادة من تجربة المملكة في هيئة الغذاء والدواء وتم تعميم هذه التجربة إلى جميع الدول العربية سنكون قد حققنا إنجازاً كبيراً، مثلما هو موجود في الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أن توصيات المؤتمر الأول تم رفعها إلى الجامعة العربية وإلى مجلس وزراء الصحة العرب، وكان من نتائجها التركيز على موضوع الغش الدوائي والتزوير الدوائي باعتبارها قضية أساسية في اجتماعات مجلس وزراء الصحة العرب، وتمت مطالبة كافة الجهات الرقابية وإدارة الأدوية في الدول العربية لتقوية قدراتها من حيث إيجاد البنى التحتية وتأهيل القوى العاملة.

متابعة التوصيات

وفيما يتعلق بتوصيات المؤتمر الثاني أكد د. توفيق خوجة على أنه في هذا العام عقد المؤتمر في جمهورية مصر العربية تحت رعاية وزارة الصحة المصرية، حيث يوجد مقر الغذاء والدواء، مؤملاً من وزارة الصحة المصرية أن يكون لها دور فاعل في متابعة هذه التوصيات بعد أن رفعها إلى جامعة الدول العربية وتحديداً مجلس وزراء الصحة العرب، مبيناً أنهم سيأخذون من هذه التوصيات لدراستها من قبل اللجنة الخليجية في التسجيل المركزي، وسيعملون على تفعيل بعضها فيما يخص دول مجلس التعاون، وكذلك توجد أشياء تخص الأمانة العامة لدول مجلس التعاون سيتم رفعها إلى الأمين العام لدول مجلس التعاون، وفيما يتعلق بمخاطبة الجهات المختصة والمهتمة بموضوع الغذاء فإنهم سيخاطبون هيئة المواصفات الخليجية للتأكد من وضع هذه المحاور والتوصيات وكيفية تطبيقها، مؤكدا أن هناك تعاوناً قوياً بين المكتب التنفيذي وبين

هيئة المواصفات الخليجية، مشيراً إلى مشاركة منظمة الصحة العالمية، حيث تستخدم ورقة الصحة العالمية في الضغط على الدول الأعضاء للالتزام بمخرجات هذا المؤتمر.

هدر الأدوية

وعن مشكلة هدر الدواء في المستشفيات وتحديداً في الصيدليات الخاصة؟ علّق د. عبدالله الزهراني قائلا: هدر الأدوية في المستشفيات كان موجوداً في السابق، لكن بعد دخول الأنظمة التقنية والالكترونية وأرشفة الأدوية، لا يستطيع المريض أن يصرف الدواء أكثر من مرة ومن مستشفى واحد، متمنياً أن يكون هناك نظام موحد يمنع المريض من صرف أدوية من أكثر من مكان ومن أكثر من مستشفى، فعندما يكون هناك ملف موحد لكل مريض سيتم حل مشكلة هدر الأدوية.

وتداخل د. هشام الجضعي قائلاً: أود الحديث عن موضوع تكلفة الأدوية، حيث هناك أدوية جديدة ومكلفة جداً، لكن لها نتائج علاجية قوية وناجعة سواء لأمراض الأورام وأمراض الكبد وغيرها، مضيفاً أن هذه الأدوية غالية الثمن، لكن المرضى في حاجة ماسة إليها، مُشدداً على ضرورة وجود معادلة وطريقة فعالة لإيجاد هذا الدواء في متناول المريض، خاصةً أن بعض الدول العربية لا تستطيع توفيرها للمرضى، مؤكداً على أهمية وضع حداً لهدر الدواء خاصةً أن بعض الأدوية تكلف مبالغ مالية عالية جداً، وأحياناً يكلف علاج مريض واحد في العام مبلغ مليون ريال.

مختبرات مرجعية

وحول مجال الأغذية ودور المختبرات المرجعية في الرقابة، قال د. مشاري الدخيل: يوجد لدينا في المملكة مختبرات مرجعية ونعوّل عليها كثيراً حيث توجد كذلك مختبرات في هيئة المواصفات والمقاييس، ومختبرات أخرى في هيئة الغذاء والدواء، وقد أصبحت هناك رقابة على الغذاء والدواء بأن تكون مطابقة للمواصفات والمقاييس، مضيفاً أن لدينا مختبرات في الجمارك كجهاز ثانٍ رقابي، وكل هذه المختبرات لا تواكب الزخم الهائل الموجود داخل المملكة، مبيناً أن هناك أمرا في غاية الأهمية حيث لدينا منتج وطني في مجال الغذاء وهو حليب الأطفال، ينتج في مصنع المراعي، إضافةً إلى العديد من المصانع التي تقدم صناعات حديثة بالتعاون والمتابعة من قبل وزارة الصحة، ووفق منظومة حديثة وتشريعات ملائمة، لكننا نحتاج إلى فترة زمنية حتى نصل إلى تقديمه، ذاكراً أن هناك مرض حساسية القمح إلاّ أن المصانع أو المختبرات المتقدمة قليلة في هذا الشأن، لافتاً إلى أن المصانع الموجودة تواجه معوقات، مُشدداً على أهمية إنشاء مصانع طبية متخصصة في الغذاء، وأن تكون لها منظومة خاصة، مؤملاً من هيئة الغذاء والدواء أن تحرص على تفعيل هذا الجانب.

صرف دون وصفة

وطرح الزميل علي الزهيان سؤالاً قال فيه: ماذا عن صرف الدواء بدون وصفة طبية؟ مضيفاً لماذا لا يكون هناك رقم موحد يرجع له العميل عندما يرى أن هناك مخالفة من هذا النوع، متسائلا عن التقصير في التثقيف والتوعية؟

وعلق د. توفيق خوجة قائلاً: صرف الدواء بدون وصفة يُعد موضوعاً في غاية الأهمية، متمنياً تخصيص ندوة له لخطورته، وهو قضية محورية وطنية تحتاج إلى دراسة متعمقة من وزارة الصحة وبعض الجهات المعنية بوضع التشريعات والأنظمة، مضيفاً أنه بالنسبة للتواصل مع المؤسسات التعليمية ووزارة الثقافة والإعلام والرئاسة العامة للشباب فهناك خطة استراتيجية خليجية لمكافحة الأمراض مثل أمراض القلب والسمنة، وقد وضحوا دور هذه الجهات في التربية السليمة والتغذية الصحيحة والأنشطة البدنية، مشيراً إلى أنه فيما يتعلق بالأغذية سريعة التحضير فهناك تنسيق قوي وجاد مع هيئة المواصفات والمقاييس الخليجية، وكذلك مع هيئة المواصفات والمقاييس السعودية؛ من أجل ضبط كمية الملح في الأطعمة والدهون، من أجل إيجاد الغذاء الصحي السليم، ذاكراً أنه وبالرغم من ذلك مازالت تلك المواضيع التي ذكرتها في بداياتها من ناحية التنظيم والتنظير والواقع الفعلي.

الزميل رئيس التحرير في لقطة جماعية مع المشاركين في الندوة

التقى الزميل رئيس التحرير الأستاذ تركي بن عبدالله السديري المشاركين في "ندوة الثلاثاء" التي تناولت قضايا الغذاء والدواء وما يرتبط بهما من أنظمة وتشريعات تتكامل مع بعضها لتحكم السيطرة على السوق وتحد من التلاعب والغش الذي يعمد إليه بعض العاملين في هذين المجالين طمعاً في الكسب السريع دون مراعاة لأرواح الناس.

ورحب الزميل رئيس التحرير بضيوف "الرياض" الذين أعربوا عن شكرهم وتقديرهم لجريدة "الرياض" على دعمها وتبنّيها لمثل هذه القضايا المهمة ودورها في توعية المجتمع في هذا الجانب.

ونوه د. توفيق خوجة بالشراكة الناجحة والمميزة بين "الرياض" والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة الخليجي، مؤكداً على دور هذا التعاون البناء في التأثير الإيجابي في تطوير المكتب التنفيذي ورسم سياسات دول مجلس التعاون الخليجي على الخريطة الدولية والخريطة الخليجية، ورفع الوعي الصحي لدى المجتمع السعودي والخليجي في القضايا ذات الأولوية في العمل الصحي السعودي والخليجي والعربي، مشيداً بتميز "الرياض" في الطرح الفعّال لتحسين النظم والسياسات الصحية، وتبني العديد من القضايا الخاصة بالشأن الصحي، والقضايا المتعلقة بالمنظمات الصحية الدولية في المملكة.

تهريب الأدوية المغشوشة!..
أكد د. صالح باوزير أن بناء الأنظمة التشريعية في أي هيئة رقابية يُعد من أهم الأعمدة التي تُؤسس عليها، موضحاً أن الهيئة منذ أن تم إنشاؤها قدمت عدداً من الأنظمة من ضمنها نظام الغذاء الذي صدر، وهناك أيضاً لوائح لضبط أي مخالفة، وفي الحقيقة هناك بعض المنتجات لم نضع لها لوائح إلاّ مؤخراً ومنها مستحضرات التجميل، مبيناً أن الهيئة اقترحت نظاماً لمستحضرات التجميل وإن شاء الله سيرى النور قريباً، وإجراءاتها في المراحل الأخيرة.
وقال: قدمت الهيئة عدة مقترحات لتحديث نظام الدواء وهي لدى مجلس الشورى، وعلى كلٍ نحن بحاجة إلى بناء منظومة من التشريعات حتى نستطيع أن نؤدي الدور المطلوب، موضحاً أنه على مستوى العالم لا تستطيع أن تفرض شيئاً من دون أن يكون لديك سبب علمي مقنع يمنع تداول أي مادة أو أي منتج؛ لأن بعض الدول لديها كثير من التجارب والدراسات العلمية، وإذا أردت أن تمنع مادة أو منتجاً من منتجاتها فلابد أن تأتي بالمسوغات والأسباب العلمية المقنعة، لهذا السبب حرصت هيئة الغذاء والدواء للاستثمار في الكادر البشري، حيث ابتعثت الهيئة أكثر من (450) شخصاً من جميع التخصصات من صيادلة وتغذية وأجهزة طبية في درجات "الماجستير" و"الدكتوراه"، حتى يكون لديها الكادر الذي يستطيع أن يتحدث في الأشياء العلمية، وبالتالي تكون لديهم القدرة على اتخاذ القرار المناسب في هذه الجزئية.
وأكد أنهم في الهيئة الرقابية يتم التركيز في عملية التوازن بين المخاطر والمنافع، وإذا كانت المنافع عالية والمخاطر قليلة يتم طرح المنتج في السوق، ثم تنبيه الناس على المخاطر الموجودة فيه، ومن خلال الدراسات السريرية نجد أن الدواء حينما يتم إقراره يجرَّب بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف مريض، وإذا نزل الدواء إلى السوق يرتفع هذا العدد إلى عشرات الألوف، بل إلى الملايين من الأشخاص المرضى الذين يحتاجون إلى هذا الدواء.
وقال: لدينا إحصائية بسيطة وهي أنك إذا أردت أن تكتشف عرضاً جانبياً تحتاج إلى (1 لكل 3000)، وبالتالي إذا نزل الدواء إلى السوق وظهرت بعض الأعراض الجانبية لم تظهر في الدراسات الأولية، وبالتالي فإن الهيئة الرقابية التي تسحب بعض الأدوية والمنتجات من السوق تبعث حالة من الاطمئنان لدى المواطن، وهذا يدل على أن الوضع ممتاز وأن لدينا أشخاصاً يؤدون دورهم الرقابي في السوق، كذلك هناك جزئية أخرى تفيد أن هناك أشياء أخرى لا تدخل عبر المنافذ الرئيسة، فمثلاً الأدوية المغشوسة لا تدخل عبر المنافذ الرئيسة، بل يتم تهريبها ونجدها في السوق، ما يجعل المواطن يتساءل عن كيفية دخول هذه المواد أو الأدوية المغشوسة؟، إذ لا يخفى عليكم أن المملكة دولة كبيرة بحجم قارة، ومن المستحيل السيطرة على جميع المنافذ، مُشدداً على أنه يجب ألاّ يفهم من ذلك أن الجهات الرقابية غير قادرة على اتخاذ القرار.
% 70من الأمراض بسبب الغذاء!..
أكد د. مشاري الدخيل تعليقاً على سؤال حول الاكتفاء الذاتي من الغذاء بأنه لا يوجد بلد في العالم مكتف ذاتياً من الغذاء، مشيراً إلى وجود صناعات غذائية في المملكة، وكذلك في دول مجلس التعاون وفي الدول العربية، لكنها متفاوتة الجودة والأسعار، مبيناً أن هيئة الغذاء والدواء لديها الرقابة والمتابعة ومطابقة المواصفات والمقاييس، لكن للأسف أن (70%) من أمراضنا ناتجة من الغذاء، إضافة إلى أن معظم مشاكلنا محصورة في السمنة بنسبة (46%)، كذلك لدينا مرض السكر بنسبة (27%)، إضافةً إلى الضغط وهشاشة العظام والسرطان، ونسبة كبيرة من "الكولسترول."
وأضاف: هذه الأمراض وغيرها ناتجة كلها من الغذاء، ونحن لا نطلب تصنيع الغذاء، لكن المهم هو تناول الغذاء الصحي السليم، ذاكراً أن هذه المنظومة تحتاج إلى تنظيم وتركيز ومعالجة؛ لأن دول الخليج تتجه الآن إلى العالمية.
وأشار إلى أن المملكة تمثل خامس دولة في مجال السمنة، وثالث دولة في السكري، وهكذا أرقام تُعد فلكية ومخيفة، موضحاً أن صناعة الغذاء مطلوبة لكن لابد من وجود الرقابة المشددة على الغذاء؛ لأنه يتم إنتاجه في مطعم و"بوفيه" و"مقصف" ومطبخ وداخل القطاعات الحكومية، مؤكداً على أن النظام الغذائي الذي صدر يعاقب كل من يخالف الرقابة والجودة والمواصفات والمقاييس، وفي حالات التسمم يتم تشكيل لجنة ثلاثية أو رباعية لإجراء التحقيق، ذاكراً أن تطبيق الاشتراطات ونظام الجودة والمواصفات والمقاييس والآيزو فيتم في نفس المنشأة.
وتساءل: هل يمكن أن تُعتمد على مطبخ أو مطعم أو "مقصف" تديرها عمالة متدنية التأهيل، بل ولا تملك قدرة على المتابعة لتطبيق الاشتراطات والجودة والمقاييس؟، وهذا دليل قاطع على أن الرقابة ضعيفة لدينا، مُشدداً على أننا نحتاج إلى جهاز رقابي قوي لضمان سلامة الغذاء من الجهات المعنية مثل وزارة الصحة والبلديات والتجارة والصناعة والزراعة وعندما نتكلم عن الغذاء فنحن بحاجة إلى وضع أطر وتأصيل.
*د. توفيق خوجة:
-لابد من وجود تشريعات وقوانين وأنظمة تحمي المستهلك، وتحكم المستثمرين ومصنعي الغذاء والدواء.
-يجب إيجاد الكوادر المؤهلة التي تؤدي هذه العملية سواء في جوانب المراقبة أو المتابعة.
-تدريب القوى العاملة الصحية، والقوى العاملة ذات العلاقة بالغذاء، على أن تكون قادرة على التعامل مع هذا الموضوع بطريقة علمية.

-إيجاد مؤسسات وهيئات وطنية لها صلاحيات وقدرة على الرقابة والمحاسبة والجزاءات الصارمة مع الجهات المخلة بالأنظمة والقوانين، ودعم هذه الهيئات بالإمكانات كافة التي تؤهلها لأداء دورها جهة رقابية وإشرافية حيادية، أهمها صحة المواطن.

ما المطلوب؟

*د. صالح باوزير:

-يجب العمل على الاستثمار في العنصر البشري في مجال الهيئات الرقابية.

*د. محمد الحيدري:

-نحتاج إلى استقطاب العاملين في هذا المجال وإعطائهم حوافز لضمان بقائهم مدة أطول، كما يجب المحافظة على الكوادر المؤهلة العاملة في هيئة الغذاء والدواء.

*د. عبدالله الزهراني:

-لابد من تكثيف دور الرقابة على الغذاء والدواء، خصوصاً الصيدليات الأهلية ومنعها من صرف الأدوية من دون وصفة طبية.

*د. مشاري الدخيل:

-لابد من وجود هيئة لتطبيق نظام خاص بالأغذية في جميع قطاعات الدولة، وتكثيف دور التثقيف في المجتمع لكونه عنصراً مهماً، إضافةً إلى تدريب الكوادر المختصة.

*د. هشام الجضعي:

-يجب الحرص على الاستثمار في مجال البحث العلمي لإيجاد حلول تمنع أخطاء الأدوية وتقليل آثارها الجانبية.

أخطاء الوصفات الطبية

حول الإحصائية المخيفة عن الغش الدوائي في الدول العربية، والتي وصلت إلى (35%)، أوضح د.هشام الجضعي أن انعقاد المؤتمر العربي الثاني للغذاء والدواء له تأثير إيجابي؛ لما له من دور فعّال في تحريك العقول لإجراء الكثير من الأبحاث في جانب الدواء والغذاء، وسيؤثر كذلك على سياسات متخذي القرار في الدول العربية المشاركة في التأثير على إيجاد جودة عالية في الممارسات، أيضاً سيكون له تأثير مباشر على ممارسي المهنة من حيث تبادل المعارف بين المشاركين.

وقال: إنه فيما يتعلق بقضية سلامة الأدوية، والأدوية المغشوشة والأبحاث التي أجريت في ذلك، نجد أن الأرقام كبيرة في هذا الجانب، لكن بكل صراحة نجد البحوث في العالم العربي في هذا الأمر قليلة جداً، إلاّ أن تلك التي تمت أظهرت جانباً كبيراً من المشكلة، وفي ذات الوقت هناك تشابه كبير بين الدول العربية في نوعية المشكلات المتعلقة بالدواء، ويوجد أيضاً بينها اختلافات من حيث الجينات.

وأضاف أن الغش الدوائي يُعد من المشاكل الكبيرة جداً، وأنه بلاشك تؤثر كثيراً في الدول النامية أكثر من تأثيرها على الدول المتقدمة، حيث إنه كلما قل عدد الممارسين الطبيين وتطبيقهم للأنظمة الخاصة بالبلد زاد الغش الدوائي بشكل أكثر، وأيضاً كلما قلّت الرقابة على الدول المصنعة للأدوية وتصنيعها غير نظامي كان الغش أكبر.

وأشار إلى أن الأخطاء الدوائية إمّا أن تكون في عملية صرف الدواء، أو من خلال كتابة الوصفة من قبل الطبيب، لذا نجد الأخطاء الدوائية التي تحدث تتسبب في آثار جانبية للدواء، مما يؤدي إلى سحبه من السوق، ذاكراً أنه كانت هناك أمثلة لأدوية حصلت تداخلات بينها بصرف دواء مع آخر من قبل الطبيب أو الصيدلي ثم يستخدمه المريض مما أدى إلى إنتشار الكثير من الآثار الجانبية خاصة على القلب.

وأكد على أنه سحبت أدوية كثيرة من السوق خلال العشر أعوام الماضية لهذا السبب، والحلول في ذلك متعددة تشمل جودة التعليم في المؤسسات التعليمية مثل الجامعات وتأهيل الطلاب، مبيناً أنه ركزت منظمة الصحة في كثير من توصياتها على هذا الموضوع، لذا نجد أن معظم المؤسسات الطبية في المملكة تطبق هذا الأمر، خاصةً في كليات الطب والصيدلة والتمريض والعلوم الطبية، وتم تضمين ذلك في جميع المناهج في الجامعات السعودية، موضحاً أن استخدام التقنية يعد أمراً مهماً جداً في الجهات الصحية سواء في المستشفيات أو المراكز الصحية، حيث تعد عاملاً أساسياً في منع أخطاء استخدامات الأدوية، إذ تساعد في عملية صرف الدواء واستخدامه، وقد تصل إلى مستوى عال جداً من الدقة في منع أخطاء الأدوية.

توطين الصناعة الدوائية داخل المملكة

شدد د. محمد الحيدري على أنهم في الرقابة الدوائية لديهم هدف واحد وهو الحصول على دواء آمن وفعّال وبسعر مناسب، أمّا نظرة الاستثماريين فتقتصر على فتح مصنع للدواء بأسرع وقت دون الاهتمام بالجودة والسلامة، فالمهم لديهم المال.

وقال: إنه من أجل توطين الصناعة الدوائية يجب أن نقوي الرقابة الدوائية وبشكل واضح، مع نشر الأدلة بشفافية متكاملة، مما يُسرّع في توطين الصناعة الدوائية، مُشدداً على أنه لا يجوز في الصناعة الدوائية أن نسمح بالتساهل في الموضوع؛ لأن الأمر يتعلق بالدواء، أو أن نبتعد عن الحماية؛ لأننا من ضمن الموقعين على نظام التجارة العالمية، مؤكداً على أن التوطين للدواء يحتاج إلى تشديد الرقابة الدوائية، فإذا كانت الرقابة ناجحة وواضحة فأبشروا بدواء فعّال وناجح، وبالتالي زيادة الاستثمار لأنك واضح.

وتداخل د.صالح باوزير قائلاً: إن الصناعة الدوائية في المملكة هي صناعة استراتيجية، وفي كل دولة نجد أن الأمن الغذائي والدوائي شيء مهم جداً، وأهم شيء في ذلك هو توفير البيئة الاستثمارية، مبيناً أنه عندما نتحدث عن الدواء نجد أن له جانبين هما: البيئة الاستثمارية، والبيئة الرقابية، وإذا كانت البيئة الرقابية ممتازة وشفافة شجع ذلك المستثمرين، ولا ننسى أن البيئة الاقتصادية تدعم هذا الأمر.

وأضاف أن داخل المملكة صناعة دوائية على الرغم من محدودية المصانع التي تبلغ حوالي (24) مصنعاً، وأنه بحكم التشديد الرقابي على الدواء نجد أن جودة هذه المصانع من الأدوية عالية، مما أدى إلى سهولة دخولها إلى السوق السعودي، وبالتالي دخولها إلى الأسواق الخليجية والعربية، ذاكراً أن هيئة الغذاء والدواء اتخذت العديد من السياسات خلال الخمس سنوات الماضية شملت تحسين الرقابة وزيادة الشفافية وتشجيع المستثمرين للدخول إلى السوق السعودي في مجال صناعة الغذاء والدواء، مما دفع العديد من الشركات العالمية إلى بناء مصانعها في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وهي شركات عالمية كبرى مشهورة، ونتيجة لذلك أصبحت المملكة تصدر الأدوية حتى إلى بعض الدول الأوروبية، وأصبحت صناعتنا الدوائية منافسة عالمياً، وهي بلاشك صناعة مهمة ومردودها الاقتصادي عالٍ، وتستقطب كوادر وظيفية برواتب مجزية، وبالتالي هذه هي أهم الصناعات التي تستحق التوطين والاهتمام، خاصةً لو علمنا أن لدينا المال والشباب المتحفز والقادر على التطور.

مختصون يطالبون بمشاركة مجتمعية لرعاية أطفال التوحد

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م

اضغط هنا

عمر محمد الغامدي- الباحة تصوير- عبدالعزيز العاتي

طالب المشاركون في المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية بجامعة الباحة الذي يواصل فعالياته لليوم الثاني على التوالي بمركز الملك عبدالعزيز الحضاري تحت عنوان « التربية ... آفاق مستقبلية « بمشاركة المؤسسات الحكومية والمجتمعية في رعاية أطفال التوحد، مشيرين إلى أهمية الاهتمام بالأنظمة القائمة على دعم الأقران في المدارس والتي تسهم في إرساء مناخ مدرسي آمن و إنشاء مراكز للممارسات النفسية المبنية على الأدلة اضافة إلى عقد ميثاق بين المعلمين وأولياء الأمور والإعلاميين والدعاة لنشر ثقافة التقبل ونبذ العنف والتطرف.

وطالبوا بإعداد معلمي المدارس قبل دخولهم مجال العمل من خلال التدريب على مهارات الحوار وتقبل الاخر، موصين بعقد الدورات التدريبية وورش العمل والأنشطة التي من شأنها توعية أعضاء هيئة التدريس - خاصة حديثي الخبرة منهم - والإخصائيين النفسيين العاملين بإدارات رعاية الشباب في الجامعات العربية بأهم سمات وخصائص الطلاب الجامعيين الإيجابية والسلبية وكيفية التعامل معها.

ولفتوا إلى أهمية إنشاء وحدة مركزية « مركز إرشادي متخصص» بكليات التربية لتطوير ممارسات الإرشاد الأكاديمي، حيث تعمل على بناء وتنفيذ برامج إرشادية علاجية لمن لديهم مشكلات أكاديمية ، نفسية ، اجتماعية ، سلوكية ، أو مهنية ، بغرض التعرف على العوامل الكامنة وراء المشكلات ، ومعرفة أسبابها ودوافعها المختلفة لتحقيق التوافق وختموا توصياتهم بأهمية إعداد معلم التدريبات النطقية من خلال برامج التوجيه والإرشاد للعمل على خفض وعلاج الاضطرابات اللغوية والكلامية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة في العالم العربي. وشددوا على ضرورة نشر الوعي بأهمية الحوار لدى الآباء والمربين والمعلمين في العالم العربي وممارسته فعلياً دون الاعتماد على الطرح النظري ليصبح واقعاً ممارساً و إحداث تعديلات جوهرية في المنظومة التربوية ليتم فيها تأسيس برامج للتدريب على الحوار الفعّال وأدب الاختلاف وقبول الآخر.

إبعاد 120 وافداً رفضوا العمل لدى كفلائهم

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
اضغط هنا

سعد العنيني - جدة
تسلمت إدارة الوافدين بمنطقة مكة المكرمة مركز الخدمات العامة بالشميسي خلال الشهر الماضي 120 ملفًا لعمال وافدين من اللجنة العمالية بمكتب العمل بمنطقة مكة المكرمة لاستبعاد أصحابها من المملكة بسبب مخالفتهم للأنظمة والتعليمات المتعلقة بنظام العمل ولرفضهم العمل لدى كفلائهم.
من جانبة أوضح مدير جوازات منطقة مكة المكرمة اللواء خلف الله بن عبيدالله الطويرقي «للمدينة» تسلم إدارة الوافدين خلال الشهر الماضي العمال الوافدين لاستبعادهم وتسفيرهم من البلاد بعد أن أنهت اللجنة العمالية بمكتب العمل إجراءاتهم الخاصة بنظام العمل والعمال وذلك لمخالفتهم للأنظمة والتعليمات، وأكد الطويرقي أن العمل بإدارة الوافدين يجري على مدار الساعة لإنهاء إجراءات الموقوفين من الذين خالفوا الأنظمة والتعليمات بعد أن تم ضبطهم من قبل رجال الأمن في الميدان وإحالتهم لإدارة الوافدين.

تعليم جدة: التحقيق في اعتداء معلم على طالب متوسطة

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
اضغط هنا

داوود الكثيري - جدة تصوير - أحمد حفيظ الغامدي
كشف المتحدث الرسمي لتعليم جدة عبدالمجيد الغامدي عن بدء قسم المتابعة بالإدارة التحقيق في قضية اعتداء معلم على طالب بالمرحلة المتوسطة على خلفية وجود كدمات لدى الطالب تحت الجلد بالعضد الأيمن واليد اليسرى - بحسب التقرير الطبي- الذي حصلت «المدينة» على نسخة منه.
وأوضح جبريل المطيري والد الطالب الذي يبلغ عمره 13 عامًا تفاصيل واقعة الاعتداء، وقال: وقعت الحادثة الأربعاء الماضي بإحدى المدارس المتوسطة شرق جدة، حيث اعتدى أحد المعلمين - تحتفظ المدينة باسمه - على ابني أثناء الحصة وذلك بعدما قام ابني بطلب قلم من زميله في الفصل، فما كان من المعلم إلا أن استدعاه أمام زملائه ثم شرع في ضربه بشكل مبرح بعصا غليظة دون شفقة أو رحمة منه، وكان الأولى به إذا كان ابني قد ارتكب خطأ أن يبين له ذلك وينصحه بالرفق واللين بدلاً من هذا الأسلوب العنيف، وعندما عاد ابني قمت بالذهاب إلى شرطة المنتزهات والتي طلبت خطابًا من المستشفى (تقرير طبي) وبالفعل تم تشخصيه بوجود كدمات.
وأضاف جبريل: أتمنى أن يلقى هذا المعلم جزاءه وفقًا لما يوصي به النظام في مثل هذه الحالات.

عدم القناعة يعطل التأمين الصحي لـ20 مليونا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150414/Con20150414764959.htm

ينظر الخبير الدكتور عبدالرحمن كماس، إلى موضوع التأمين الطبي على المواطنين باعتباره من أهم الملفات التي يجب أن تكون موضع اهتمام أي مسؤول في وزارة الصحة، مشيرا إلى أن الموضوع مطروح منذ زمن طويل، فهناك وفق التقديرات 20 مليون مواطن بحاجة لتأمين صحي لهم وأسرهم، حيث إن عدد المؤمن عليهم من السعوديين من هذه النسبة في حدود 20 % يعملون في القطاع الخاص.
وأكد أن أسباب تأخر تطبيق التأمين الصحي على المواطنين يعود لعدم القناعة بتطبيقه أو تخوف البعض من تبعات التطبيق، مع التأكيد بثقة المسؤولين في أن تطبيق التأمين على المواطنين ضرورة ملحة ولاسيما في ظل ارتفاع التكاليف العلاجية، وهو نظام صحي عالمي معمول ومطبق في جميع دول العالم، ويضمن تقديم خدمة العلاج للمستفيد سواء للمواطن أو المقيم، وفق نظام تتحمل فيه الشركات أو المؤسسات أو الأفراد التكاليف المالية لعلاج المؤمن لهم، من خلال الاشتراك مع شركة تأمين تقدم الخدمة، وتمنح الوثيقة الخاصة بالعلاج، وفق شروط محددة.

ضعف الخبرة وسوء التجهيزات عجلا بالأخطاء الطبية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150414/Con20150414764962.htm

يعترف الدكتور منصور الطبيقي مدير إدارة سلامة المرضى والمخاطر السريرية في مستشفى الولادة والأطفال بجدة أن الأخطاء الطبية ليست حالات فردية، بل مشكلة تؤرق جميع الأنظمة الصحية العالمية لتسببها بمشكلات عديدة وتنتهي بالوفيات وإطالة بقاء المرضى في المستشفيات والنتائج المالية المترتبة عليها من علاج وتأهيل.
وكشف أن الأسباب التي تؤدي إليها كثيرة ومنها عدم وجود سياسات واضحة لأداء العمل في الأقسام الطبية تبين مسؤوليات الفريق الطبي بوضوح والمسارات الإكلينيكية، إلى جانب ضعف الخبرة والتأهيل للأطقم الطبية والتمريضية والبنية التحتية للمستشفيات وعدم توفر التجهيزات اللازمة لأداء العمل بفاعلية وعدم تطبيق قواعد واشتراطات مكافحة العدوى وعدم الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في ما يخدم رعاية طبية فائقة ومحترفة للمريض، مثل استخدام الملف الطبي الإلكتروني والوصفة الطبية الإلكترونية والتقنية الحديثة في غرف العمليات وغيرها. وأضاف: «للأسف كل هذه الأسباب والصعوبات متواجدة في مستشفيات وزارة الصحة، وزاد الطين بلة الإحلال المتسرع وغير المدروس بدلا من بعض الكفاءات، خاصة التي تعمل في تخصصات هامة كفئة التمريض في أقسام العناية المركزة والعمليات مما أثر على جودة الخدمة». واقترح الطبيقي أن يتم عمل توأمة وشراكة حقيقية بين مستشفيات الملك فيصل التخصصي والمستشفيات العسكرية والمدن الطبية ومستشفيات وزارة الصحة لنقل الخبرات والتدريب والاستفادة من الإمكانيات الضخمة من الكوادر المؤهلة تأهيلا عاليا التي تتواجد لديها لخدمة وزارة الصحة التي تقدم الخدمة للشريحة الأكبر من المواطنين فجميعنا نعمل لخدمة الوطن والمواطنين.

المختصات يدعون لتأنيث قطاع صحة المرأة والطفل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150414/Con20150414764966.htm

أمنية خضري (جدة)، صباح مبارك (مكة المكرمة)
تعتقد الكثير من المختصات، أن الكفاءات النسائية قادرة على قيادة مهام بعض الإدارات، أبرزها قطاع صحة الأم والطفل، مما يدعو للنظر في هذا الأمر.
وتقترح أستاذ بكلية الطب واستشارية النساء والتوليد بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة الدكتورة سامية العمودي، إعادة هيكلة مهام وكلاء الصحة، على أن تتولى المختصات بعض القطاعات مثل صحة الأم والطفل والأمراض المزمنة والاستراتيجيات الصحية، وقالت: يجب استثمار خبرات النساء في هذا المجال.
وتطالب استشارية الطب الوقائي والصحة العامة الدكتورة رجاء الردادي، بالاعتماد على اختيار القيادات وفق معايير مهنية مع إعطاء الفرصة للعاملين في المجال الصحي من التخصصات الطبية الأخرى لتولي القيادة وذلك بهدف تجديد الدماء والاستفادة من القدرات في مختلف المجالات بما يحقق التكامل في المنظومة الصحية.
وترى استشارى طفيليات جزئية بمستشفى الملك فهد بجدة الدكتورة أمل سلطان، أن الأمل يحدوهم في أن تتبنى وزارة الصحة دعم قيادة المرأة لبعض القطاعات، خاصة أنها نجحت في الحصول على أعلى الشهادات من أرقى الجامعات.
وتشير الدكتورة عائشة المانع، مؤسسة إحدى الكليات الصحية، إلى أن الوزارة مطالبة بالنظر في عملية إحلال السعوديين والسعوديات بدلا من الأجانب، وذلك عن طريق افتتاح معاهد وكليات تعني بهذا الشأن، كما يجب الاهتمام بأسعار الأدوية وتخفيض أسعارها من خلال الدعم المادي، وأهمية توفير حليب الأطفال وذلك بتصنيعه محليا.
وحددت الدكتورة أحلام كردي مستشارة مدير عام الشؤون الصحية في المدينة المنورة، الأولويات في المرحلة المقبلة، باستحداث وظائف للجودة الشاملة والتي تراعي تقييم المنشآت الصحية بمسميات (أخصائي، أخصائي أول، واستشاري جودة)، حيث إن جميع المستشفيات تقوم بصرف بدل الإشراف لرئيس قسم الجودة والذي يشغله وظائف أخرى ليس لها علاقة بالجودة لعدم توفير هذا التخصص لوزارة الصحة، مع توفير الأطباء الأكفاء في الكوادر (أطباء، تمريض، مختبرات، علاج طبيعي، وإدارة صحية).
وتدعو منال خورشيد استشاري طب أسرة، إلى الاهتمام كثيرا بمواصفات المرافق الصحية، مع دعم الأدوية بتوفيرها، لأن الكميات قليلة لا تكفي عدد المرضى لفترات طويلة، كما يجب تفعيل الملفات الإلكترونية داخل المستشفيات أو المراكز الصحية أو بينهما.

دخل في غيبوبة تامة.. ووالده يطالب بتحويل القضية إلى "جنائية"

سقوط سقالة حديقة على طفل يصيبه بـ٦ كسور بالجمجمة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 25 جماد الالثانىاول 1436هـ - 14 مارس 2015م
http://sabq.org/OS3gde

65

محمد حضاض- سبق- جدة:
تسبب إهمال أحد المقاولين في سقوط سقالة بناء ضخمة على طفل سعودي، ودخوله في غيبوبة كاملة، إثر إصابته بـ ٦ كسور في الجمجمة، وتعرضه لنزيف داخلي.
وكان الطفل محمد نواف مشعان المقاطي ذو الـ ١٢ عاماً يلهو برفقة أقرانه داخل إحدى الحدائق في محافظة الجموم بمنطقة مكة، التي تم افتتاحها منذ شهرين، ومع هبوب الرياح سقطت السقالة بشكل مفاجئ على رأس الطفل، واستمر لفترة طويلة قبل أن ينقذه عدد من جيران الحديقة، وتم نقله إلى مستشفى خاصة لم يستطع التعامل معه، قبل أن يتم تحويله فوراً إلى مستشفى النور التخصصي بمكة حيث ما زال في العناية المركزة.
والد المصاب قال لـ"سبق": "تم إنشاء حديقة حديثة في حي العزيزية بمحافظة الجموم، وتحوي ملعب كرة قدم وألعاباً للأطفال، وتم افتتاحها منذ فترة قريبة، وكان ابني يلعب في الحديقة بحكم قربها للمنزل، إلا أن بلدية محافظة الجموم قامت باستكمال بعض الأعمال التي ابتدأت قبل أيام بوضع سقالات بارتفاع 4 أمتار تقريباً بدون أي مراقبة أو إحساس بالمسؤولية؛ ما أدى إلى سقوطها على ابني، وتسببت له بكسور عدة في الرأس والوجه ونزيف داخلي؛ وهو في غيبوبة بمستشفى النور التخصصي بمكة".
وأضاف: لن أتنازل عن كل من تسبب لنا بإصابة طفلنا البريء بإهماله وتركه لمثل هذه المعدات الخطيرة وسط أماكن لهو الأطفال. مؤكداً تقديم بلاغ في شرطة الجموم، ومطالباً بتحويل القضية إلى قضية جنائية.

الحياة AL HAYAT

"الإسكان" تستهل فرز متقدمي الدعم السكني على مرحلتين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض - عمر الضبيبان
أكدت وزارة الإسكان أن المتقدمين على برنامج الدعم السكني «إسكان» من الفترة 6 جمادى الأولى 1435هـ حتى السادس من الشهر المقبل، سيتم فرز أوراقهم بالتتابع قريباً، لتحديد المستحقين للدعم، ومن لديهم نواقص في البيانات للعمل على إتمامها، مشيرةً إلى أن آلية الفرز ستكون بصورة أسرع من المرحلة الأولى، مضيفة: «يتوقع أن يتم فرز المتقدمين خلال عام على مرحلتين فقط».
وأوضحت مصادر مطّلعة في الوزارة أنه حتى الآن لم يتم الإعلان إلا عن استحقاق 750 ألف مواطن على مستوى مناطق المملكة، ممن تقدّموا على البوابة منذ إطلاقها العام الماضي، لافتة إلى أنه تم تخصيص عدد من المنتجات السكنية لعدد من هؤلاء المستحقين، كما تم توزيع عدد من الوحدات في مناطق عدة، شملت جازان والقصيم والمدينة المنورة، فيما يجري تخصيص المنتجات المتاحة لبقية المستحقين.
وقالت المصادر لـ«الحياة»: «المرحلة المقبلة ستشمل كل من تبوك وحائل وحفر الباطن والخرج والخبر والأحساء، إذ سيتم توزيع عدد من الوحدات السكنية فيها، ويتبعها توزيع عدد من الأراضي ضمن برنامج (أرض وقرض) في كل من الدمام وجدة وجازان والقطيف والمدينة المنورة، وستشمل هذه المنتجات السكنية من تبقّى ضمن المستحقين في المرحلة الأولى من التقديم، إضافة إلى المستحقين ضمن المرحلة الثانية التي يتوقع أن تشمل المستحقين من المتقدمين من الـ 6 من رجب 1435هـ إلى الـ6 من محرّم 1436هـ، إذ تهدف الوزارة إلى المسارعة في الفرز، وتحديد الموعد الأقصى لتسلّم المواطن للمنتج السكني الذي قام باختياره أثناء التقديم».
ولفتت إلى أن أزمة الأراضي على مستوى مدن الرياض وجدة والدمام لا تزال متواصلة، منوّهة بأنها لم تتلقَ سوى أراضٍ محدودة داخل النطاق العمراني فيها من وزارة الشؤون البلدية والقروية بعد الأمر السامي القاضي بتحويل أراضي المنح إلى وزارة الإسكان، مشيرة إلى أن الأراضي المتاحة حالياً بعيدة عن النطاق العمراني، وغير مناسبة لتنفيذ مشاريع إسكانية فيها على المدى القريب، في الوقت الذي أكدت فيه الوزارة أن المعروض من المنتجات السكنية في بعض المناطق مثل الحدود الشمالية وحائل يفوق عدد المتقدمين، وأن الوزارة لا تواجه صعوبة في توفير المنتجات المطلوبة للمستحقين.

يذكر أن وزارة الإسكان كشفت أخيراً أنها تسعى في الفترة الحالية إلى طرح برنامج الشراكة مع القطاع الخاص (تطوير إسكان 3) لبناء 11 ألف شقة سكنية في جدة والدمام، مشيرة إلى أنها أنهت تسويق الشقق السكنية في مشروعها الواقع في شمال غربي مطار الملك خالد الدولي في مدينة الرياض خلال فترة قصيرة.

"الصحة" تعلن انخفاض تسجيل حالات الإصابة بـ"كورونا"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أعلنت وزارة الصحة في بيانها الأسبوعي استمرار انخفاض تسجيل حالات الإصابة بفايروس كورونا للأسبوع الرابع على التوالي، إذ تم تسجيل ثلاث حالات مؤكدة في مكة المكرمة والرياض وحائل، خلال الفترة من 16 إلى 22 جمادى الآخرة 1436هـ، (الأسبوع الدولي 15)، مقارنة بـ31 حالة عن الفترة نفسها من العام الماضي.
وأوضحت وزارة الصحة في بيان صحافي أمس، أنه على رغم الانخفاض الملاحظ في عدد الحالات، إلا أن الوزارة تنبه أننا لا نزال في الموسم، وأنها ستبقى الاستعدادات كما هي، وأن الجهود لا بد أن تستمر بتعاون جميع الأطراف وعلى رأسها التعاون المجتمعي والعاملين الصحيين الذين هم الأساس.
وبينت أنه تم فحص 1336 عينة لفايروس كورونا في مختبرات وزارة الصحة خلال الفترة نفسها، كما بلغت عدد زيارات فرق الاستجابة السريعة لمكافحة عدوى المنشآت الصحية خلال الفترة نفسها سبع زيارات.
فيما بلغ عدد زيارات فرق الصحة العامة للمخالطين للحالات الإيجابية زيارتين، وعدد المخالطين الذين تم حصرهم في المنزل للحالات الإيجابية 12 حالة، كما استمرت جهود الوزارة في التوعية الصحية لشرائح المجتمع من خلال الحملة التوعوية بفايروس كورونا «نقدر نوقفها». ولفتت إلى أنه تم شفاء 543 حالة مصابة بفايروس كورونا، وذلك من إجمالي العدد الكلي للحالات المؤكدة، والبالغ عددها 977 حالة، وبنسبة بلغت 55.5 في المئة.
وذكرت أن مركز القيادة يواصل جهوده على مدار الساعة من خلال القيام بأعمال الترصد الوبائي، والتأكد من التزام المنشآت الصحية الحكومية والخاصة بتطبيق إجراءات مكافحة العدوى، وكذلك التنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية والمنظمات الصحية الدولية بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وبيوت الخبرة لمتابعة ما يستجد عن فايروس كورونا.

"الفئة الحائرة" تهجر الدراسة.. وتربوية: أوجدوا "مناهج ومهارات" خاصة لها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 ابريل 2015م
اضغط هنا

الدمام – عبدالله الدحيلان
تسبب إهمال المطالبات المتكررة التي تقدمت بها تربويات حيال الطلبة، الذين يعانون من «صعوبات في النطق»، أو من يعرفون بـ «الفئة الحائرة»، في تسرب طالبات من مقاعد الدراسة، ولزومهن منازلهن، نظراً إلى غياب المتطلبات

المناسبة التي تساعدهن في مواصلة دراستهن في ظل مراعاة أوضاعهن الخاصة، والتفريق بينهن وبين الأصحاء أو ذوي الاحتياجات الخاصة.
ومـــن أبـــرز مؤشـــرات الصعوبات التأخر في الكلام مقارنة ببقية الأطفال في سنهم. كما أنهم يجدون صعوبة في نطق بعض الكلمات، ويعانون من بطء في اكتساب المفردات اللغوية الجديدة، وغير قادرين على استدعاء الكلمة الصحيحة لاستعمالها في المكان المناسب، إضافة إلى صعوبة تعلم الأحرف الأبجدية والأرقام وأسماء الأيام والألوان والأشكال وكيفية تهجي وكتابة أسمائهم.
ودعت مختصات وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل، إلى «العمل على تقديم خدمات مساندة لهذه الفئة، سواء أكانت تربوية أم نفسية. وأشرن إلى أن هذه الفئة لم تلق أي اهتمام أو رعاية عندما كانت الوزارة مستقلة تحت مسمى «التربية والتعليم»، على رغم كثرة المطالبات والمقترحات التي تم تقديمها للوزراء الذين شغلوا المنصب.
وطالبت عضو «النظام الوطني للمعاقين» فوزية المنصور، وهي مديرة مدرسة ابتدائية في نجران، وزير التعليم بـ «وضع خطة للخروج من المأزق الذي تمر به هذه الفئة»، لافتة إلى «عدم إطلاق تحرك جدي لتفادي تسرب الطالبات وهجرهن مقاعدهن، ليصبحن بلا مستقبل»، مضيفة: «آمل من الوزير وضع مناهج خاصة بهذه الفئة، يتم فيها مراعاة ما يلزمهم، مع استحداث مهارات تخصهم في برنامج «نور»، الذي يتم فيه تقويم الطلبة في المراحل كافة».
ولفتت المنصور إلى أنها خاطبت المسؤولين في وزارة التعليم عن هذه الفئة منذ أكثر من 17 عاماً، وذلك «عندما أنهيت دراستي في بريطانيا، وعلمت بأن ذوي فرط الحركة موجودون في مدارس التعليم العام، ولا تقدم لهم الخدمات التربوية الخاصة، ونبهت حينذاك إلى أنه في حال عدم التعامل معهم وتقديم الخدمات المبكرة لهم، ستكون آثار ذلك سلبية وكبيرة على الأطفال أنفسهم والأسرة والمجتمع ككل في المستقبل»، موضحة أن هذه الفئة كانت في تلك الفترة «مجرد مشكلة بسيطة، يمكن التغلب عليها، لو تمت رعايتها سلوكياً وتربوياً، ولكنها أهملت وتركت من دون خدمات حتى الآن».
وقالت فوزية المنصور: «إن هذه الفئة تحتاج إلى التشخيص والتدخل المبكر، وتقديم تدخل سلوكي تربوي وعدم الاكتفاء بالعلاجات الطبية واستخدام المهدئات فقط، التي ربما تؤدي إلى مشكلات أخلاقية وسلوكية، ويكون تأثيرها سلباً على أمن وسلامة المجتمع»، مضيفة: «إن أفضل الطرق المقدمة لهم هي عبر تدخل علاجي متعدد الأوجه والجوانب، ومن أهمها التدخل التربوي والتعليمي والتأهيل السلوكي والاجتماعي والنفسي، إضافة إلى الطبي»، مشيرة إلى أنها «خاطبت وزارة الصحة، وتم تجاهل ما رفعته لها، وهذا غير مبرر أمام أسر تعاني مع أبنائها في المدارس والعيادات النفسية».
ولفتت إلى أنها تملك مشروعاً خاصاً بهذه الفئة، يهدف إلى «تطوير الخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية والتعليمية المقدمة لهن، وتحقيق المهارات الإنمائية والأكاديمية لدى طلبة بطء التعلم، وصقل مهارات معلمي صعوبات التعلم للتعامل مع هذه الفئة بمختلف الاستراتيجيات وأساليب التعلم التي تتناسب مع قدراتهم العقلية».

الحياة AL HAYAT

دعوة القطاع الخيري والأسري لابتكار وسائل تحلّ المشكلات المجتمعية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 أبريل 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
أجمعت 42 جمعية تعمل في مجال رعاية الأسرة والزواج، على بروز ظواهر ومشكلات على نمطية الحياة في الأسرة السعودية. وجاء هذا الإجماع بمثابة استقراء من وجهة نظر مرشدين أسريين في تلك الجمعيات، وذلك في دراسة قدمها كل من الدكتور منتصر علام محمد، والدكتورة وفاء هانم محمد الصادي. وكانت حيثياتها تتجه إلى أن الأسرة تعتبر «مفاعلاً حيوياً تتم داخله التفاعلات بين أعضاء الأسرة، التي تساعد في حصول المجتمع على أفراد منتجين لموارد المجتمع».

وأوضحت الدراسة أنها تستطيع بمؤشرات البحث العلمي، التعرّف على المشكلات الأسرية في المجتمع السعودي، ليساعد في تحديد درجة التجانس والاستقرار داخل الأسرة، للعمل عليها مستقبلاً، ودعوة القطاع الخيري والخاص للتصدي للمشكلات الأسرية، من خلال ابتكار وسائل جديدة أكثر فعالية مناسبة للمجتمع المعاصر.
ودعت إلى «توفير مجموعة من الأفكار والمقترحات يمكن أن تفيد المرشدين الأسريين لتطوير مناخ مناسب داخل جمعيات الزواج ورعاية الأسرة فى السعودية، واستشراف مستقبل المشكلات الأسرية فيها بما يساعد في وضع سياسات لرعاية الأسرة، تمنع ظهور تلك المشكلات فى المستقبل، والعمل على تحويل المشكلات الأسرية إلى مجموعة من الخدمات والبرامج، وتوفيرها فى مختلف مناطق المملكة المحرومة من تلك الخدمات».
وألمح الباحثان إلى أن أهداف الدراسة تكمن في «تحديد المشكلات التي تعاني منها الأسرة السعودية في المجتمع المعاصر، وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بمشكلات تلك الأسر. ووصف أسبابها بأنها أسباب تتعلق بـ «الزوج، والزوجة، والحياة الزوجية، وأسباب مجتمعية»، وذلك من وجهة نظر المرشدين الأسرين بجمعيات الزواج ورعاية الأسرة، والتوصّل بعد ذلك إلى أكثر المشكلات الأسرية في المملكة خلال الأعوام العشرة المقبلة، وتحديد الجهود الفعالة للتصدي للمشكلات الأسرية، والتوصّل إلى رؤية مستقبلية لمواجهة المشكلات الأسرية بالمملكة.
في المقابل، قدم الدكتور محمد سعيد القرني، ورقة أخرى تتحدث عن أثر التحضر على الأسرة السعودية، موضحاً أن «التحضر ظاهرة عالمية بدأ الاهتمام بها في وقت مبكر في كثير من بلاد العالم، لا سيما في دول أوروبا وأميركا، وفي منتصف القرن العشرين ازداد الاهتمام بها من كثير من علماء العالم في جميع التخصصات العلمية، بغرض معرفة مدى تأثيره على المؤسسات والأفراد والسلوك الإنساني، وكذلك على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإنسانية».
وأكد القرني أن «التحضر هو العملية التي تتم من خلال الزيادة المستمرة لعدد السكان في المدن، والهجرة الكبيرة والمتزايدة للسكان من الريف والبادية إلى المدن، إضافة إلى النمو الاقتصادي السريع والتقدم العلمي والتكنولوجي».
وأضاف أنه «أسهم التحضر في إحداث تحولات وتغيرات طرأت على كل المجالات في المجتمع السعودي، لا سيما المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والعمرانية والصحية والتعليمية والاجتماعية. كما أن الأسرة في المجتمع السعودي، تُعدّ نواة له، ليست استثناء، فقد تأثرت أيضاً بالتحضر تأثراً كبيراً، وذلك منذ بداية 1390هـ، والذي يمثل البداية والانطلاقة الحقيقية للخطط الخمسية الطموحة للتنمية في السعودية».

الحياة AL HAYAT

•المظالم" يساوي الموظف •المكلف" بـ •الرسمي" في تعويض •بدل العمل"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 أبريل 2015م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
أوصت المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) بمساواة الموظف المكلف بنظيره الرسمي في التعويض عن بدل طبيعة العمل.
واستندت المحكمة في التوصية إلى أنه «طالما أن الموظف شغل الوظيفة بالتكليف، فقد توافر فيه شرط شغل الوظيفة».
فيما تواترت أحكام ديوان المظالم على «تكييف الدعوى على أنها حق، وليس تعويضاً». فيما البدلات مقررة في أنظمة الخدمة المدنية ولوائحها. ولا يمكن تطبيق أركان التعويض على دعوى حقوقية.
ووضع ديوان المظالم، إثر ورشة عمل عقدها لمناقشة الأحكام المتعلقة ببدل طبيعة العمل، ثلاث قواعد للبدل، وشرطين لصرفه، وهي «أن لائحة الحقوق والمزايا المالية بينت في نص مادتها الـ 52 أن النص بذاته لم ينشئ للموظف حق الحصول على بدل طبيعة عمل، وإنما أوكل لوزير الخدمة المدنية تحديد الوظائف التي يصرف بدل طبيعة العمل لها، ومقداره، وفقاً لإجراءات محددة». ووضع شرطاً لصرف البدل وهو «أن يكون الموظف شاغلاً لوظيفة من الوظائف المقرر لها البدل، وأن يزاول الموظف عمل هذه الوظيفة فعلاً».

وذكر المظالم أنه «إذا كلف الموظف بأعمال وظيفة مقرر لها بدل طبيعة عمل من دون أن يكون شاغلاً لهذه الوظيفة، فإنه يستحق فعلاً تعويضاً على أساس الإثراء على حساب الغير، ويكون التعويض مساوياً لما كان سيحصل عليه الموظف فيما لو كان شاغلاً للوظيفة».

ونصت لائحة الحقوق والمزايا المالية في مادتها الـ 52 على أنه «يجوز منح بدل طبيعة عمل لغير شاغلي الوظائف التعليمية والتدريبية، لعدد من الأسباب، وهي صعوبة العمل الذي يقوم به الموظف، أو كون الاستمرار فيه يؤدي إلى آثار مرضية، مثل وظائف النسخ، وارتباط الوظيفة بمسؤولية من شأنها تعرض شاغلها لخسائر مادية، بسبب مباشرة عملها مثل وظائف أمناء الصناديق، وكون الوظيفة من الوظائف التي يعمل شاغلها خارج المكاتب الحكومية طوال الوقت أو غالبيته».

ويمنح هذا البدل بنسبة «لا تزيد عن 20 في المئة من أول مربوط المرتبة التي يشغلها ويتم تحديد الوظائف التي يصرف لها البدل ومقدار البدل لكل وظيفة بقرار من وزير الخدمة المدنية بناء على اقتراح لجنة البدلات. ويشترط لصرف البدل أن يكون الموظف شاغلاً لوظيفة من الوظائف التي يقرر لها هذا البدل ويزاول عملها فعلاً».

الحياة AL HAYAT

"العدل" تسجل ارتفاعاً في قضايا "النفقة" و"الحضانة" بـ "مكة"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 أبريل 2015م

اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي

أبلغت مصادر مطلعة في وزارة العدل «الحياة»، بأن الوزارة سجلت أخيراً، ارتفاعاً ملاحظاً في عدد قضايا النفقة والحضانة والتمكين من رؤية الأطفال في منطقة مكة المكرمة.

وكشفت المصادر، أن محكمة التنفيذ في محافظة جدة سجلت عدداً من الطلبات تقدم بها «مدعون» يطالبون بتنفيذ أحكام قضائية صدرت لهم في قضايا «نفقة»، وأخرى تمكين من رؤية «أب»، أو «أم» لأبنائهما.

وأشارت إلى أن الطلبات التي قدمت إلى المحكمة جاءت بعد صدور أحكام قضائية من المحكمة الشرعية سواء في محافظة جدة أم غيرها من المحافظات الأخرى، إذ أصبحت تلك الأحكام نهائية وواجبة النفاذ، مشيرة إلى أن محكمة التنفيذ شرعت في درس تلك القضايا وأنهت الكثير منها في وقت قياسي.

وأكدت المصادر، أن عدداً من «المدعين» تقدموا بطلبات إلى محكمة التنفيذ يطالبون بتنفيذ تلك الأحكام القضائية بعد رفض تنفيذها من الطرف الثاني، سواء كانت خاصة بالنفقة أم مطالبة بالأطفال للحضانة، أم الزيارة، وغيرها من الأمور الأخرى.

ولفتت إلى أن ملفات القضايا التي قدمت إلى محكمة التنفيذ تنوعت ما بين قضايا «نفقة»، وأخرى «حضانة»، وأخرى لتسليم الأطفال من خلال زيارات لتمكين «المدعي» سواء كان «الأب»، أم «الأم» من رؤية أطفاله، لا سيما الصغار في السن.

وأضافت المصادر إلى أن محكمة التنفيذ نفذت الكثير من طلبات «المدعين» التي تسلمتها المحكمة، فيما ستنظر في عدد من الطلبات الأخرى بعد استكمال جميع الإجراءات الخاصة بها، موضحة أن أحدث قضية تم تنفيذها هو حبس «أم» سعودية رفضت تمكين طليقها «الأب» من رؤية طفله الصغير بعد مماطلة طويلة من (طليقته) «الأم»، إذ تم إجبارها قضائياً «وحبسها» لتنفيذ الحكم الشرعي.

وكانت محكمة التنفيذ في محافظة جدة أمرت قبل أيام بسجن أم سعودية وحبسها تنفيذياً، بعد أن رفضت تنفيذ حكم قضائي يلزمها بتمكين «أب» من رؤية «طفله»، بعد أن صدر الحكم باستحقاق الأب لزيارة ولده، وتمكين الطفل من زيارة والده يومين في الأسبوع وبمعدل ساعات محددة.

واستند قاضي التنفيذ إلى مواد نظام قضاء التنفيذ، وشددت محكمة التنفيذ في حكمها أنه وفي حال عدم تنفيذ الأمر سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة التي نصت عليها المادة الـ74 من مواد قضاء التنفيذ، والتي تنص على أن قاضي التنفيذ يحدد طريقة تنفيذ الحكم الصادر بزيارة الصغير ما لم ينص الحكم عليها، ويجري التنفيذ بتسليم الصغير في مكان مهيأ ومناسب لهذا النوع من التنفيذ.

وتستند المحكمة في تلك القضايا إلى المادة الـ92 من نظام التنفيذ ولائحته، والتي تنص على أن لقاضي التنفيذ أن يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر كل من امتنع من الوالدين، أو غيرهما عن تنفيذ حكم صادر بالحضانة أو الولاية أوالزيارة أو قام بمقاومة التنفيذ أو تعطيله، وهو ما تم تطبيقه مع «الأم»، إذ تم توقيفها حتى تم تمكين الأب من زيارة ابنه وفق منطوق الحكم القضائي.
وتأتي مثل هذه القرارات لتقف أمام تأخير وتعطيل تنفيذ الأحكام القضائية الأسرية مثل النفقة والحضانة والزيارة وغيرها، ويعتبر نظام التنفيذ نقطة تحول وعلامة فارقة وخطوة رائدة من خطوات تطوير القضاء، واكتمال منظومة العدالة من خلال إيصال الحقوق إلى أهلها، إذ إن التنفيذ هو ثمرة الأحكام، ولا عبرة بحكم لا نفاذ له.

الحياة
AL HAYAT

"الشورى".. تأييد "لفظي" للتأمين الطبي وبدل السكن للمعلمين والمعلمات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 أبريل 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
اكتفت اللجنة التعليمية في مجلس الشورى بتأييد مُطالبة عضو لتطبيق التأمين الطبي وبدل السكن للمعلمين والمعلمات، من دون تقديم توصية تدعم هذا التأييد، فيما اعتبرت اللجنة أنه لا يوجد نشاطات طلابية أكثر تأثيراً من القرآن الكريم على الطلاب، وأن المكافآت المرصودة لهذا النوع من المدارس تهدف إلى التشجيع على الحفظ، وذلك رداً على مطالب العضوة الدكتورة حمدة العنزي بإعادة النظر في صرف بليون ريال مكافآت للتحفيظ ووضعها في مناشط طلابية أخرى.
وعلى رغم اتفاق أعضاء الشورى بما فيهم اللجنة التعليمية في المجلس بضرورة إيجاد حل عاجل لحوادث المعلمات والمعلمين، أسقط المجلس أمس (الإثنين)، توصية تطالب باقتراح صيغة لتكريم وتقدير الضحايا والمصابين أثناء الذهاب أو العودة من المدارس بفارق صوت وحيد عن النصاب القانوني لعدد الأصوات المؤيدة، ومن المفارقات أن هذه التوصية المقدمة من الدكتورة أمل الشامان لم يعارض مضمونها أحد من الأعضاء أثناء المداخلات تحت القبة، فيما كانت الاختلافات حول صياغة اللجنة التعليمية بعد أن عدّلت أجزاء من التوصية لتحققها في قرارات سابقة أو مقترحات تدرس حالياً في المجلس.
واستمر رئيس اللجنة التعليمية الدكتور مشعل السلمي لنحو 20 دقيقة في الرد على انتقادات الأعضاء اللاذعة لوزارة التعليم في شباط (فبراير) الماضي، ومن أبرز ما قال في رده على العضوة الدكتورة حنان الأحمدي إن «ظاهرة الموت تواجه المعلمين والمعلمات على حد سواء، واللجنة لا تفرق بين المعلمين والمعلمات».
واستشهد السلمي بردود مندوبي وزارة التعليم في الرد على انتقادات الأعضاء أثناء نقاش تقريرهم السنوي، خصوصاً المطالبة بافتتاح رياض الأطفال في المدارس، وأن الوزارة اعتمدت مبلغ 100 مليون ريال سنوياً لقسائم رياض الأطفال، في حين أجاب على مسألة تدني مستوى المعلم تربوياً بما اتخذته الوزارة أخيراً من قرارات لمراعاة الكفاءة والتدريب والتقييم للمعلمين والمعلمات، مذكراً بأن الوزارة سبق وأن اعتمدت 5 بلايين ريال لإيفاد 25 ألف معلم إلى مدارس الدول المتقدمة، وأن ثلاث وزارات تدرس حالياً وضع آلية مكافآت للمعلم المميز.
وأصدر المجلس في نهاية المداولات على تقرير وزارة التعليم قرارات عدة، منها تقديم تقرير مفصل عن الأداء التعليمي والممارسات السلوكية للطلاب والطالبات داخل المدرسة وفقاً للمعايير المعتمدة، ومنح إدارات التربية والتعليم في المناطق الاستقلال الإداري والمالي عن وزارة التعليم، وإعادة النظر في مناهج اللغة العربية الجديدة في جميع مراحل التعليم العام.
الأصوات المؤثرة تحدد مصير التوصيات تحت القبة

< تشعل بعض مداخلات أعضاء مجلس الشورى النقاش حول مواضيع أُشبعت طرحاً في جلسات سابقة، وتحدد تلك الأصوات المؤثرة أحياناً للمتابعين في شرفة المجلس من غير الأعضاء نجاح التوصية أو سقوطها، في حين تبدو الحيرة في تحديد مصير التوصية إذا تقابلت تلك الأصوات قوية الحجة والبرهان.

ومن المفارقات في جلسة أمس مداخلة العضو الدكتور فايز الشهري على توصية تدعو إلى إضافة عقوبة التشهير ضد المخالفين من شركات حجاج الداخل والمطوفين، والذي عرف عنه معارضته الدائمة لمبدأ «التشهير» بوصفها عقوبة في عصر التكنولوجيا، لأنها تصبح عقوبة ممتدة إلى الأجيال.

وبدأ الشهري على غير عادته بالقول: «إن عقوبة التشهير أقل ما يمكن أن يقدم في حق إساءة شركات الحج والعمرة للحجاج والمعتمرين»، موضحاً أنها إساءة للمجتمع، ولتجربة القادمين سنوياً للمشاعر، لافتاً إلى أن التجربة السيئة ربما تنتقل بحسب مبادئ علمية إلى ملايين الأشخاص عبر أعوام، وهو ما يكوّن الصورة السلبية عن المملكة، مستشهداً برأي زميل له في جلسات الشأن العام السرية حول كاميرا الجوال التي أصبحت في الوقت الراهن أقوى تأثيراً من المجالس ومن الأنظمة -طبقاً لقوله-.

فيما لم ينجح القانوني سعود الشمري في إسقاط توصية تطالب بوضع علامة على جميع المنتجات المستوردة أو المصنعة محلياً، لضمان مطابقتها لاشتراطات الصحة العامة والسلامة وترشيد الطاقة، معتبراً أنها مستحيلة التطبيق، متهكماً خلال مداخلته بهيئة المواصفات والمقاييس التي تعجز عن أداء مهماتها الحالية، لترتفع أصوات قوية معارضة للشمري، منهم العضو نواف الفغم الذي لم يتوقع أن هناك من يعارض توصية «العلامة»، وتتالت الردود الداعمة لتطبيق هذا النوع من الإجراءات حتى وصل الأمر لرئيس لجنة الاقتصاد والطاقة صالح الحصيني ونائبته حنان الأحمدي إلى التأكيد بأن الصحة العامة مسؤولية مشتركة بين جهات عدة، وأن وضع شارة على سلامة المنتجات وموافقتها للصحة هي ممارسة عالمية، لتنجح التوصية ويسقط تأثير أحد الأصوات المؤثرة تحت القبة.

23 قاضياً ينهون دورة التعامل مع حالات العنف الأسري بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 أبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1039296

الرياض – مبارك العكاش

برعاية وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني اختتم البرنامج التدريبي (العنف الأسري مفهومه وصوره والإجراءات القضائية تجاهه) الذي أقامته الإدارة العامة لتدريب القضاة بالتعاون مع الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية في المدينة المنورة بحضور ما يزيد عن 23 قاضياً من قضاة محكمة الأحوال الشخصية والمحكمة الجزائية بالمدينة المنورة. وقد حاضر في الدورة عدد من القضاة والمختصين في الشأن الاجتماعي والنفسي مستعرضين مفهوم العنف الأسري وتأصيلاته الشرعية وموقف الشريعة السمحة منه ضمن برنامج تدريبي قُدم على مدى ثلاثة أيام وقف فيها القضاة على عدد من الصور الواقعية من العنف الأسري وموقف الإسلام منه، وأسباب ذلك العنف، مع الاطلاع على النظريات المفسرة للعنف الأسري وتأويلاته النفسية والسيكولوجية وكيفية التعامل معها. وجاء تنفيذ هذه البرامج التدريبية متزامناً مع توجيه المقام السامي للمجلس الأعلى للقضاء بدراسة موضوع العنف الأسري باعتباره أحد أهم مشكلات الأسرة وما يترتب عليه من نتائج سلبية تؤثر على الأسرة ولارتباطه الوثيق بقضايا الولاية والحضانة والزيارة مما يؤثر على الأبناء الصغار بالضرر النفسي والاجتماعي الذي يحدث لهم، ومدى ملاءمة استمرار صلاحية الأبوين أو أحدهما خصوصاً في ظل بعض الإشكالات من العنف والظلم الواقع على الأولاد من خلال القضايا المنظورة في المحاكم.

وأعرب عضو المجلس الأعلى للقضاء الشيخ سعود آل معجب في ختام الحفل الذي أقيم في نهاية البرنامج عن سعادته بتفاعل القضاة مع هذه البرامج المتخصصة من أجل الوصول إلى معرفة حقوق المعنف وخاصة الصغير مؤكداً أن مجلس

القضاء قد وجه بأنه يجب على القاضي الذي يعمل في قضايا الأحوال الشخصية أن يهتم بجانب المحضون أو المولى عليه عندما تعرض عليه قضية الحضانة أو الولاية ومراعاة جانب المحضون ومصلحته عند الحكم مشيراً فضيلته إلى تعميم المجلس الأعلى للقضاء باعتماده على وجه السرعة.
يذكر أن هذه الدورة هي الدورة الخامسة للبرنامج الذي شمل سابقاً كلاً من الرياض ومكة المكرمة والآن المدينة المنورة ويتبقى اختتام البرنامج في المنطقة الشرقية خلال الشهر المقبل.

ملتقى لتوظيف المعوقين.. في عسير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1039300

أبها - عبدالله مريع
نظم مركز جمعية الأطفال المعوقين في عسير، أمس، فعاليات الملتقى الرابع لبرنامج (ساب) لتوظيف المعوقين، الذي يسعى إلى إتاحة فرص التوظيف للمعوقين والمعوقات في مؤسسات القطاع الحكومي والخاص بالتعاون مع عدد من الجهات. وأجريت خلال اللقاء مقابلات شخصية لمعوقين راغبين في العمل، فيما جرى توقيع عقود وظيفية لعدد منهم، فيما وعدت الشركات والمؤسسات الموظفين المعاقين بتطوير قدراتهم عبر دورات تدريبية والارتقاء بخبراتهم الوظيفية.
من جهته، قال مدير مركز الجمعية في عسير د. صالح بن ناصر الحمادي، إن المركز تمكن من إتاحة الفرص الوظيفية لأكثر من 200 معوق ومعوقة عبر ملتقيات توظيف، لافتاً إلى أن المركز هو حديث عهد بالافتتاح وتعتبر هذه الخطوة أهم أهدافه، مشيداً بتميز الملتقى الرابع ونجاحه، داعياً المعوقين المقيمين في منطقة عسير ممن يرغبون الالتحاق بفرص وظيفية في مؤسسات وشركات تقديم أوراقهم إلى مركز الجمعية في عسير.

"الداخلية" تشارك في مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م
اضغط هنا

واس - الرياض
تشارك المملكة العربية السعودية ممثلة بوزارة الداخلية في مؤتمر «الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الثالث عشر» المقام حاليًا في دولة قطر الشقيقة خلال الفترة من 12 - 19 أبريل عام 2015م.
ويرأس وفد المملكة المشارك مساعد وزير الداخلية لشؤون العمليات الفريق أول سعيد بن عبدالله القحطاني، وعضوية كل من مدير عام الشؤون القانونية المكلف الدكتور عيسى بن عبدالرحمن العيسى، والمشرف على مركز أبحاث مكافحة الجريمة الدكتور ذعار بن نايف المحيا، وعدد من المختصين.
وقدم رئيس الوفد المشارك خلال كلمة له في المؤتمر شكره وتقديره للقائمين على المؤتمر، متمنيا التوفيق والنجاح لأعمال المؤتمر.
وتشارك المملكة بأربع أوراق عمل تتضمن تجربة المملكة في طلبات المساعدات القانونية يقدمها الدكتور عيسى العيسى، والمستشار القانوني تركي التميمي، وتجربة المملكة في مجال مكافحة المخدرات يقدمها الدكتور راشد العارضي، وتجربة

المملكة في برنامج محمد بن نايف للمناصحة والرعاية يقدمها اللواء الدكتور ناصر المطيري، بالإضافة لورقة بعنوان الاتجار بالبشر يقدمها زهير الرومان.
وشهد جناح وزارة الداخلية المشارك في المعرض المصاحب للمؤتمر، زيارة عدد من الشخصيات المشاركة في المؤتمر على رأسها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وشخصيات أخرى.

الموافقة على إكمال دوام "معلمات النائية" في أقرب مكتب لسكنهن

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م
اضغط هنا

عبدالرحمن أبورياح - الباحة
وافق وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل على تعديل لائحة آلية دوام اليومين المتبقيين لمعلمات المدارس الوعرة والبعيدة، بحيث تخير الهيئة التعليمية والإدارية في المدارس التي تنطبق عليها شروط برنامج المدارس الوعرة والبعيدة المعلمات، بين إكمال الأيام المتبقية في مدرستها أو تكليفها بناء على طلبها في أقرب مكتب تعليم لسكنها حتى وإن اختلفت الإدارة التعليمية على ألا يترتب على الوزارة أي التزام مالي مهما كانت مسافة التكليف ويتم التنسيق في ذلك بين إداراتي التعليم.
وكانت الفقرة الثالثة من قرار اعتماد برنامج المدارس الوعرة والبعيدة يتضمن تخيير الهيئة التعليمية والإدارية في المدارس التي تنطبق عليها شروط البرنامج المعلمات إكمال الأيام المتبقية في نفس مدرستها أو تكليفها بناء على طلبها في أقرب مكتب تربية وتعليم لسكنها في نطاق إدارة التربية والتعليم التي تتبعها مدرستها على ألا يترتب على الوزارة أي التزام مالي مهما كانت مسافة التكليف وفق خطاب وتنازل عن حقوقها المالية إن وجدت.
ويأتي هذا القرار بعد أن ارتفعت شكاوي من قبل المعلمات وذويهن بعدم جدوى القرار مطالبين بتغييره، حيث إن العديد منهن يقطن في مواقع بعيدة عن مكتب التربية والتعليم التابع لإدارة التربية والتعليم التي تتبعها مدرستها الأمر الذي جعل العديد منهن لا يستفدن من القرار.

بعد إضافته لنظام المناطق المحمية .. الطخيس لـ"عكاظ":
التشهير أكبر رادع لمصوري تعذيب وقتل الحيوانات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150415/Con20150415765173.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثلاثين أمس برئاسة نائب رئيسه الدكتور محمد بن أمين الجفري، على إضافة عقوبة التشهير إلى مشروع نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية.
وجاء قرار المجلس في جلسة سرية، بعد أن استمع لتقريرين منفصلين للجنة المياه والزراعة والبيئة تلاهما رئيس اللجنة الدكتور علي الطخيس بشأن إضافة عقوبة التشهير في نهاية المادة الثالثة عشرة من مشروع نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، وتقريرها بشأن إدراج عقوبة التشهير ضمن المادة السابعة من نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/9 وتاريخ 1421/3/6هـ.

وأوضح لـ «عكاظ» رئيس اللجنة الطخيس، أن إضافة عقوبة التشهير ردع للمتعاونين الذين يهدرون الثروات الحيوانية ويصورون مخالفتهم وينشرونها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مضيفاً أن الكثيرين يوثقون قتلهم وتعذيبهم للحيوانات وإسرافهم في الصيد، فإذا لم يشهر بهم بالعقوبة سيعتبر المتابعون لهم بأن هذا الأمر مسموح وعادي، وهذا ما سيمنعه التشهير بعقوباتهم.

كما وافق المجلس على مشروع مذكرة تفاهم حول التعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة بين مصلحة الجمارك العامة في المملكة وإدارة الجمارك في جمهورية كوريا، وذلك بعد أن استمع المجلس لتقرير لجنة الشؤون المالية بشأن مشروع مذكرة التفاهم تلاه رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.

ووافق المجلس على وثائق المؤتمر الخامس والعشرين للاتحاد البريدي العالمي المتضمنة «النظام العام للاتحاد البريدي العالمي والاتفاقية البريدية والبرتوكول الختامي والاتفاق الخاص بخدمات الدفع البريدية»، وذلك بعد أن استمع لتقرير من لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن الموضوع تلاه رئيس اللجنة الدكتور جبريل عريشي.

خبراء يوجهون المشرط إلى مواضع الجرح

4 معالجات حاسمة لأخطاء الأطباء المميتة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150415/Con20150415765187.htm

تحقيق: محمد داوود

بعض المستشفيات ما زالت تسجل حالات للأخطاء الطبية التي يذهب ضحيتها مرضى في غياب كثير من المعايير المطلوبة مثل الجودة ومستوى التأهيل الطبي ثم غياب الرقابة وغير ذلك من المعطيات المطلوبة التي تضمن سلامة المرضى.

السؤال الذي يفرض نفسه: أين يكمن الخلل الممهد لحدوث الأخطاء؟ هل يتمثل في مستوى الخدمات التي تقدمها المستشفيات أم غياب الرقابة التي تضمن عدم حدوث الخطأ؟

«عكاظ» طرحت قضية الأخطاء الطبية وأسئلتها على طاولة الخبراء من الأطباء والمسؤولين:

في مستهل الاستطلاع يرى وكيل وزارة الصحة الأسبق للتخطيط الدكتور عثمان الربيعة، ليس بالإمكان قطع دابر الأخطاء الطبية، بحيث لا تحدث مطلقا، حتى لو طبقت كل معايير الجودة وإجراءات الرقابة، والصحيح المطلوب هو العمل الدائم على إزالة أسباب حدوثها، وهي متعددة، ما يتطلب المتابعة المستمرة لإجراءات وسياسات العمل وتقويم الأداء وحسن توزيع الأعمال والمسؤوليات طبقا لحجمها وقدرات القائمين فيها وخبرتهم وخلق بيئة العمل المحفزة الخالية من أسباب التوتر بين العاملين، ومن عوامل تعريض سلامة المرضى للخطر وكذا العمل على تقويم كفاءة العاملين ورفع قدراتهم، والمبادرة دوما بتتبع أي نقص أو ضعف أو خلل في عناصر الرعاية العلاجية، مؤكدا أن المشكلة ليست في العقوبات بل في سرعة اكتشاف الخطأ وتصحيحه، أما تشديد العقوبة فيكون مطلوبا عندما يكون الخطأ ناتجا عن إهمال غير مبرر أو عن لا مبالاة.

تحسين 4 محاور

في ذات الشأن، يتحدث عضو هيئة التدريس في جامعة الملك عبدالعزيز، رئيس الجمعية السعودية لطب النساء والولادة سابقا، البروفيسور حسن صالح جمال ويقول: إن الأخطاء الطبية تشمل أسباب متعلقة بالطبيب الممارس والممرضة وإمكانيات المستشفيات، وفي بعض الأحيان إهمال المريض لصحته حتى يصل إلى مرحلة حرجة، ولذلك فإذا أردنا الإقلال منها وتفاديها يجب أن نعمل على تحسين هذه الأربعة محاور، وبشكل عام فإن الأخطاء الطبية موضوع شائك

للغاية ويحتاج إلى صفحات، وقد دعيت من مؤتمر المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت لإلقاء بحث كامل عن الأخطاء الطبية وكيفية تفاديها وسأتحدث عنها بإسهاب عن الأسباب الحقيقية وراء زيادتها وكيفية تفاديها.

أخطاء أم مضاعفات؟

البروفيسور أحمد محمد عارف كنسارة، رئيس الجمعية السعودية العلمية للجراحة العامة استشاري وأستاذ الجراحة العامة وجراحة المناظير في كلية الطب بجامعة الملك عبدالعزيز، يتحدث عن الفرق الكبير بين الأخطاء الطبية والمضاعفات التي تحدث بعد العمليات الجراحية، مبينا أن الأخطاء الطبية بعد العمليات الجراحية تنقسم إلى قسمين: إما أخطاء نتيجة قلة خبرة الطبيب سواء كان الجراح أو طبيب التخدير أو إهمال من أحدهما، أما المضاعفات التي تحدث بعد العمليات الجراحية فقد تحدث حسب موضع ونوع العملية، فهناك مضاعفات قد تحدث خلال العملية وهناك مضاعفات تحدث بعد العملية على المدى القصير وأخرى قد تحدث على المدى الطويل، وممكن حدوث صعوبة التنفس إما بسبب إحتقان حول عصب الحبال الصوتية وهذا الاحتقان يزول بعد فترة من الزمن أو يدوم في حالة قطع العصب وفي الحالتين يحتاج إلى فتحة في الرقبة إلى القصبة الهوائية بصورة عاجلة لإنقاذ المريض تكون مؤقتة في الحالة الأولى ودائمة في الحالة الثانية، لذلك يجب أن يكون الجراح على خبرة ودراية كاملة عن المنطقة التشريحية لتجنب قطع عصب الحبال الصوتية.

وفاة مفاجئة

ويؤكد البروفيسور كنسارة أنه يجب على الطبيب أن يشرح للمريض عن طبيعة العملية وعن جميع المضاعفات التي قد تحدث نتيجة العملية، لكن للأسف 40 % من الأطباء لا يقدمون على هذا الإجراء خشية أن يلجأ المريض إلى طبيب آخر، فلا يخبره باحتمال حدوث المضاعفات ويظن أن ذلك هو الإجراء السليم. وحول الحالات التي لا تشكل خطورة في إجراء العملية إلا أنها تتعرض للوفاة مثل عملية تغيير المسار أو شفط دهون وما شابه ذلك، أجاب البروفيسور كنسارة: يجب أن يدرك الجميع أن السمنة المفرطة عند بعض الأشخاص تمثل خطرا على حياتهم بتأثيرها على القلب وسكر الدم والضغط وغيره، فعمليات تغيير المسار أو غيرها والتي تجرى لمرضى السمنة المفرطة لها مضاعفاتها، كما أن لها فوائدها، وفي هذه الحالة يجب على المصاب بالسمنة المفرطة أن يحاول أن يتبع نظام رجيم لإنقاص الوزن، وفي حالة فشل المصاب يجب عمل الموازنة بين خطورة وضعه الصحي وبين خطورة مضاعفات العملية التي قد تحدث، فبعض مضاعفات العمليات الجراحية للمصابين بالسمنة المفرطة تكون مميتة مثل حدوث الجلطة الرئوية، أو حدوث تسريب من جراء عمليات تحويل المسار أو استئصال جزء من المعدة مما قد يسبب التهابات حادة داخل البطن ممكن تؤدي إلى تسمم الدم مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات إلى 70 % في مثل هذه الحالات.

إهمال وتراخ

في سياق متصل، دعا خبير الإدارة الصحية البروفيسور رضا محمد خليل، إلى ضرورة التفريق بين الأخطاء الطبية والمضاعفات الطبية، فالمضاعفات الطبية واردة وتحدث في بعض الأحيان والأطباء على علم بذلك والبعض منهم يشرح للمريض احتمالات المضاعفات، أما الأخطاء نتيجة الإهمال أو التراخي أو عدم إعطاء الاهتمام المطلوب للمريض فهذا أمر غير مقبول والعقوبات الموجودة في الأنظمة كافية والمطلوب تطبيق الأنظمة.

معادلة صفرية

من جانبه، يقول أستاذ مساعد طب المجتمع وكيل كلية الطب ورئيس قسم الصحة العامة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور محمود عبدالرحمن محمود: إن الخطأ الطبي يحدث وسيظل يحدث في كل مكان فليس هناك معادلة صفرية لعدم حدوث الأخطاء الطبية ولكن مع أنظمة الجودة تتحول هذه الأخطاء لفرص تحسين تضمن التقليل من تكرار ذات الخطأ أو منعه إن كان ذلك ممكنا، أحيانا يكون سبب الخطأ مشاعا لا تستطيع أن تضع يدك على المسبب الرئيسي هل هو الإمكانات أو التدريب أو القرار الإداري أو الطبي ويبقى الوضوح لو كان الإهمال البشري أو تجاوز صلاحيات الاختصاص والخبرة وهذه الأخيرة أقل بكثير مع ازدياد الوعي في هذا الجانب.

تجار الجدل

في كل دول العالم، كما يقول الدكتور محمود: هناك نسبة مقبولة للأخطاء الطبية المحتملة أو ما تسمى بالمضاعفات، وهنا يتم الخلط من عامة الناس بين الحالتين، ولا ينبغي أن تكون هذه الحوادث مصدر لفقد الثقة بين مقدم الخدمة ومستهلكيها فالعواقب حينها ستكون أشد، فيتجه المرضى إلى غير المختصين من تجار الدجل والمعالجات غير الموثوقة وغير المبنية على البراهين، وتبقى نسبة من الأخطاء وينبغي التعامل معها في إطار العقوبات المناسبة فيما يتعلق بالإهمال أو المجازفة غير المقبولة علميا، فالبيئة الآمنة أحد شروط تقديم الخدمة الصحية، وللتقليل من الأخطاء الطبية هناك عدة عوامل ينبغي أن تؤخذ في الحسبان بدءا من مخرجات التعليم الصحي مرورا بالبنية التحتية وانتهاء ببيئة العمل ومشاكل الجودة والرقابة أضف إلى سبب مهم وهو أن إدارة العمل بالمنشآت الصحية تحتاج لإعادة توصيف الإجراءات لكل خدمة مقدمة مما يضمن العمل بمنهجية الأدلة المبنية على البراهين لخدمة صحية آمنة.

الممرض المؤتمن

الدكتور نزار خضري يقول: إن الأخطاء الطبية سببها الأساسي الإهمال فقد يكون الإهمال في التشخيص أو في إهمال متابعة المريض بعد العملية أو بسبب قلت الخبرة، وجميع هذه العوامل هي محور الأخطاء الطبية وللتغلب عليها لا بد من علاج تلك المحاور، فالتشخيص الجيد يعني توفير طاقم طبي مساعد على دراية وعلم مع توفير أجهزة التشخيص المتطورة كما أن طاقم التمريض يلعب دورا مهما في متابعة المريض بعد العملية، فالممرض غير المؤتمن أو المهمل أو غير المدرب جيدا قد يؤدي إلى حدوث مضاعفات للمريض قد تؤدي للوفاة والمحور الأخير هو الخبرة، لذلك فإن ورش العمل والزيارات المتبادلة للخبراء في المجال الطبي والدورات التدريبية وحضور المؤتمرات العالمية مهم للغاية لصقل مهارات جميع العاملين في المجال الصحي.

الأخطاء تقتل 400 ألف في أمريكا

الباحث والمدرب في سلامة المرضى والصحة الإلكترونية سلطان المطيري، اعتبر أن الأخطاء الطبية مهدد خطير لسلامة المرضى، إذ تستنزف الملايين من الأموال وتهدر الطاقات البشرية نتيجة المضاعفات ما يتطلب مدة بقاء اطول للمريض في المستشفى، الى جانب تكاليف اكثر وجهود اضافية لعلاج المضاعفات، والأهم من ذلك هو معاناة المرضى والألم الذي يشعرون به بسبب الأخطاء.

وبحسب المطيري، تشير التقارير العالمية إلى ارقام كبيرة من الأخطاء الطبية تحدث في منشآت الرعاية الصحية في دول العالم، حيث اشار تقرير الجمعية الاسترالية لسلامة المرضى الى وفاة 18 ألف مريض سنويا بسبب الأخطاء الطبية في استراليا، بينما دراسة في العام 2013 نشرت في مجلة سلامة المرضى أشارت إلى وفاة 400 الف مريض سنويا في الولايات المتحدة الأمريكية وتقرير مجموعة خبراء الصحة في عام 2000م الذي اكد حدوث 850 ألف خطأ طبي في كل عام في المملكة المتحدة.

استنزاف طاقات المستشفيات

هناك اسباب كثيرة للاخطاء بعضها مرتبط بالإنسان مثل قصور التدريب وقلة الخبرة والشعور بالإحباط والإجهاد وكثافة مهام العمل. وهناك أسباب -كما يرى الباحث المطيري، مرتبطة بنظام المنشأة الصحية مثل غياب الاتصال الفعال بين العاملين وعدم الإبلاغ عن الأخطاء مع عدم توفر قاعدة بيانات لها وعدم توفر نظام التناسب بين عدد المرضى وعدد العاملين وعدم توفر دليل سياسات واجراءات تقديم الرعاية الصحية وهناك أسباب مرتبطة بالرعاية الصحية مثل طول مدة بقاء المريض في المستشفى فكلما زادت مدة بقائه زادت احتمالية تعرضه للأخطاء.

وعن تأثير الأخطاء الطبية على الحالة الجسمانية والنفسية للمريض، بين سلطان المطيري بأن بعض الأخطاء تؤدي إلى إعاقات بسبب بتر أحد الأطراف بالخطأ او فقدان لوظيفة عضو في جسم الإنسان ومثل هذه النتائج ربما تجعل المريض غير قادر على العمل والتي بدورها تؤثر على حالته النفسية.

وعن الخسائر المالية بسبب الأخطاء، كشف بأن الميزانيات المالية للرعاية الصحية معرضة للخسائر الفادحة مستشهدا بالتقارير المنشورة عالميا، وقال: لو أخذنا نسيان أدوات العمليات الجراحية داخل أجسام المرضى فإنها تتطلب إعادة المريض مرة أخرى لغرفة العمليات لاستخراج الأدوات وهذا بدوره يزيد من مدة تنويم المريض.

وأبان المطيري أن هناك بعض الدول التي كشفت عن خسائرها المالية بسبب الأخطاء الطبية، مشيرا إلى أن الخسائر الطبية في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت في عام واحد 19.5 بليون دولار 87 % منها ما هو متعلق بتكلفة العلاج الإضافية شاملة الأدوية وإجراءات الفحص والعلاج.

مجمعات ومطاعم تدخل "الرقم الشفاف" لحماية الأطفال من "الاختطاف"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 16 بريل 2015م

اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب

77

حقوق الإنسان في الصحافة

استعانت مرافق تجارية وترفيهية بتقنيات حديثة، للحد من محاولات اختطاف الأطفال الذين يرافقون ذويهم. وكشف عاملون في تلك المرافق لـ «الحياة»، عن تنسيقهم مع مؤسسات متخصصة في مجال الأمن والحماية، من أجل تركيب النظام الجديد، الذي يعتبر حديثاً على مستوى المملكة، وإن كان مطبقاً في بعض الدول.

وقال المهندس عبدالرحمن المشلاوي (رئيس الخدمات في إحدى المؤسسات المختصة في الأمن والحماية) لـ «الحياة»: «إن النظام الجديد يعتمد على ختم شفاف، يطبع على أيدي جميع أفراد العائلة الواحدة، ويحوي رقماً موحداً، وعند الخروج يتم التأكد أن جميعهم يحملون الرقم نفسه، من خلال ظهور الرقم بشكل واضح عند تسليط جهاز الختم»، لافتاً إلى أن الهدف من النظام «ضمان خروج الأطفال مع ذويهم، ما يمنع حالات الاختطاف التي باتت تشكل أرقاً للمتنزهين».

وعن آلية العمل قال المشلاوي: «يعمل النظام وفق تقنيات معينة، وخضع للتجريب فترة مناسبة، وتم اعتماده في الأماكن التي تشهد زحاماً كثيفاً. ويعمل الجهاز على ضمان عدم ضياع أي أحد، أو خروج أحد أفراد العائلة مع عائلة أخرى أو محاولة خطف الأطفال».

فيما أكد مصدر أمني لـ «الحياة»، أن «أنظمة الحماية من الاختطاف موجودة، إلا أنها غير معمول بها، ولا يمكننا إلزام المؤسسات بها»، لافتاً إلى أن «حالات الاختطاف بحسب البلاغات التي تردنا تكثر في أوقات المهرجانات والإجازات»، مضيفاً: «إن نظام البصمة الشفافة عند الدخول وظهور الرقم عند الخروج نظام معمول به عالمياً. ويضمن الحد من حالات الاختطاف، أو افتقاد أحد من أفراد العائلة، لاسيما الأطفال والمصابين بالأمراض العقلية».

وأضاف المصدر: «نتلقى بلاغات مستمرة عن حالات ضياع أو اختطاف، وكانت حادثة الطفلة رزان الغامدي (13 عاماً) التي اختفت من كورنيش جدة لمدة أربعة أيام، وتعاني من إعاقات عقلية أبرز هذه الحوادث، وأكثر الأماكن التي تشهد هذه الحالات هي المطاعم والمجمعات التجارية تحديداً، وطبع بصمة شفافة عند الدخول وظهورها كرقم عند الخروج، يضمن أن هذا الطفل مع تلك العائلة، وإذا اختلف الرقم تعتبر محاولة اختطاف».

وقال إدريس يونس (مشرف على النظام في أحد المطاعم بالمنطقة الشرقية): «الجهاز يُعمل به أحياناً في بعض المطارات الدولية، من خلال طبع الجهاز على اليد رقماً شفافاً وعند الوصول إلى بوابة الطائرة يتم التأكد من وجود الرقم ذاته»، مضيفاً: «طبقنا النظام ذاته في المطعم، بهدف حماية الأطفال من الاختطاف، وتوفير نظام حماية يضمن راحة المرتادين».

وعن محاولات الاختطاف ذكر يونس: «أحبطنا محاولتي اختطاف بعد استعمال التقنية الحديثة، من طريق نساء حاولن أخذ أطفال من عائلات أخرى، إلا أن البصمة الشفافة كشفتهما عند الخروج، وبعضهم لا يعلم ذلك، فيقعوا متلبسين في محاولات الاختطاف، لاسيما للأطفال غير المدركين، ولا يبدون رد فعل، عندما يحملهم أو يمسك بيدهم أحد من غير ذويهم».

برنامج لضمان سلامة الأطفال

نظمت جمعية «جود النسائية الخيرية» في الدمام أخيراً ، برنامجاً استهدف فئة «رياض الأطفال»، بعنوان: «غايتنا سلامتك». وقدم البرنامج طالبات قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية (التدريب الميداني) بجامعة الدمام. وتضمن البرنامج فقرات متنوعة، منها الحديث من طرق السلامة الشخصية والأمنية، إضافة إلى ركن السلامة المنزلية، والسلامة المرورية، وأهمية المحافظة على الممتلكات العامة، والمسعف الصغير، والوجبات الصحية.

فيما زارت مدرسة الملك عبدالعزيز الأهلية في محافظة الخبر، مركز «جود لذوي الرعاية الخاصة»، في مبادرة منهم لتفعيل يوم تعريفي لأطفال المركز. وأكدت رئيسة مجلس الإدارة الجوهرة المنقور، أهمية دور الجمعية في قبول وإتاحة المجال وتجهيز المكان، بما تسمح به الإمكانات. وقالت: «إن الجمعية تسعى للتعاون مع جميع مؤسسات المجتمع بشكل عام، لخدمة المصلحة العامة».

"العدل" تهيئ منسوبيها لمرحلة التقاعد ببرنامج علمي متكامل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 16 إبريل 2015م

http://www.alriyadh.com/1039629

يرعى وزير العدل د. وليد الصمعاني اليوم الحفل التكريمي للمحالين على التقاعد هذا العام، واختتام البرنامج التدريبي (تأهيل المقبلين على التقاعد) الذي تنفذه الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية بوزارة العدل في مدينة الرياض واستمر مدة ثلاثة أيام، بحضور ما يزيد عن 20 مشارك من منسوبي الوزارة الذين انتهت خدمتهم نظامياً هذا العام.
ويتضمن البرنامج تدريب المشاركين على الاستعداد لمرحلة التقاعد ومعرفة الأبعاد الاجتماعية والنفسية المصاحبة، كما يشمل البرنامج على التعرف على التخطيط لهذه المرحله وكيفيه التفكير في الاستمرار في العطاء للفرد من خلال مؤسسات للمجتمع
ويأتي هذا البرنامج التدريبي الذي ينفذ بمتابعة واهتمام من معالي وزير العدل ويشمل كافة الموظفين الذين انتهت خدمتهم في الوزارة بكافة فروع الوزارة ومرافقها العدليه بالمملكه تعزيزا لدور الوزارة في برامج المسوليه الاجتماعيه من خلال الاداره العامه للخدمة الاجتماعية.
واشار د. ناصر العود مستشار وزير العدل لشؤون البرامج الاجتماعية إلى هذا البرنامج يمثل احد المشاريع الاجتماعية التي تنفذها الوزارة ايمانا منها بأهمية تأهيل المقبلين على التقاعد من منسوبي الوزارة تطبيقا للجودة الشاملة في المؤسسات الحكومية.

خبراء تربويون يدعون إلى تبني خطة خليجية للتعامل مع صعوبات التعلم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 16 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1039708

أوصى خبراء تربويون خليجيون بوضع خطة وطنية للتربية الخاصة تتضمن مناهج خاصة بتشخيص وعلاج حالات صعوبات التعلم، وفقاً لبيئة المنطقة العربية واحتياجاتها، مستفيدين من أحدث المناهج التي توصلت إليها الدول المتقدمة.

وقال الخبراء خلال الحلقة الرابعة من سلسلة المنتديات العلمية التي أقامتها كلية الدراسات العليا بجامعة الخليج العربي قبل أيام في مركز الأميرة الجوهرة الابراهيم في المنامة تحت عنوان (التوجهات الحديثة في مجال صعوبات التعلم) بإدارة الدكتورة نادية التازي، أستاذ علم النفس الاجتماعي المشارك بجامعة الخليج العربي ان الحاجة لبحث التوجهات الحديثة في هذا التخصص تنبع من أهمية هذا التخصص وعلاقته بمستقبل الأجيال.
ولفتت الدكتورة ميادة محمد الناطور، أستاذ التربية الخاصة المساعد بالجامعة الأردنية إلى أن هذا التخصص ذو طبيعة متعددة التخصصات فهو يشمل القراءة والطب واللغة العربية والتربية، وهي ميادين تشهد تطورات مستمرة، وهو يدفع إلى مواكبة التطورات المتعلقة بالكشف والتدخل في علاج صعوبات التعلم، مؤكدة ان هذا التخصص يتميز بالحداثة ولازالت مكوناته قيد التكون، من خلال البحث والتجربة.
بدورها قالت الأستاذة الدكتورة رندة ربحي حمادة، أستاذ طب الأسرة والمجتمع بجامعة الخليج العربي إن ارتفاع نسبة ومستوى العلم دعا الناس لمواكبة التطور الذي يشهده العصر ومحاولة معرفة كل ما يحيط بجوانب صعوبات التعلم، ولا يزال موضوع صعوبات التعلم محط غموض للكثيرين وهناك قلق مجتمعي من هذه الفئة.
واشار الدكتور أحمد محسن السعيدي أستاذ التربية الخاصة المساعد بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في دولة الكويت إلى أن بحث موضوع صعوبات التعلم بات أهمية بالغة لأغلب المربين، وهناك توجه متنامٍ للاهتمام بهذه الفئة.

ودعا الدكتور منصور صياح أستاذ صعوبات التعلم المساعد بجامعة الخليج العربي للاستفادة من نتائج البحوث العلمية المنجزة في مجال صعوبات التعلم، وتجديد العديد من المفاهيم المرتبطة بهذا المجال.
من جانبه، شدد الاستاذ الدكتور زيد محمد البتال أستاذ التربية الخاصة وصعوبات التعلم بجامعة الملك سعود على أهمية التدخل المبكر لمعالجة مشكلة صعوبات التعلم، وفقاً للمقاييس المعيارية لكل مجتمع، مبيناً ان هناك ثلاثة عوامل مسببة لصعوبات التعلم عند الاطفال منها: عوامل جينية موروثة، والوضع الصحي للام أثناء الحمل، والعامل الثالث الذي يشتغل التربويون على امكانية معالجته وهو العامل البيئي، والذي تشير الدراسات أن سوء المعاملة وتدني الوضع الاقتصادي والجهل تعد أسبابا اجتماعية مؤدية لصعوبات التعلم.

"التقاعد": لدينا برنامج للاستفادة من خبرات المتقاعدين

تجاوبا مع ما نشرته "المدينة"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 16 إبريل 2015م
اضغط هنا

علي العيسى – الرياض
تجاوبت المؤسسه العامة للتقاعد مع تقرير «المدينة» الصادر في عدد (18973) وتاريخ 1436/6/15هـ وتحت عنوان «التقاعد.. الفصل ما بين البداية والنهاية» مؤكدة أنه يوجد لديها برنامج «الاستفادة من خبرات المتقاعدين» وحرصت فيه اتباع الأسلوب العلمي وذلك بتوفير قاعدة بيانات متكاملة عن المتقاعدين.
وقالت إن هذه القاعدة صنفت حسب تخصصاتهم ومؤهلاتهم عبر البوابة الإلكترونية للمؤسسة من خلال أيقونة خاصة بالبرنامج تحت مسمى «خبرة»، بحيث يمكن الاستفادة من خدماتهم وخبراتهم بعد التقاعد عن طريق التنسيق والتواصل مع جميع الجهات في القطاعين العام أو الخاص، وقد قامت عدد من الشركات بالفعل بالحصول على قوائم من البيانات والتخصصات المطلوبة وتم توظيف عدد منهم.
وأشارت إلى حرصها على التواصل مع وسائل الإعلام والإجابة عن استفساراتهم بما يخدم المصلحة العامة.

200 ألف قضية بالمحاكم خلال 5 شهور .. والرياض في المقدمة

شهر صفر الأعلى بـ 41 ألف قضية ثم محرم بـ 39 ألفاً

المصدر: جريدة المدينة الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 16 إبريل 2015م
اضغط هنا

محمد البخيت – الرياض
بلغت القضايا الواردة للمحاكم في المدن الرئيسة 201903 قضايا خلال الفترة من غرة محرم حتى منتصف شهر جمادى الآخرة من هذا العام 1436هـ .

وأظهرت التقارير للمؤشرات الإلكترونية للمحاكم في كل من الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والدمام وجدة تصدّر مدينة الرياض في عدد القضايا بـ 82358 قضية تلتها مكة المكرمة بواقع 64404 قضايا ومحافظة جدة بـ43213 قضية بالمدينة المنورة بـ23846 فيما سجلت محاكم الدمام 18082 قضية خلال هذه الفترة .
وفي ذات السياق سجل شهر صفر أعلى أشهر هذه الفترة بتسجيله 41064 قضية في كافة المدن الخمس تلاه شهر محرم بواقع 39282 فيما سجل شهر ربيع الآخر 38555 قضية وسجل شهر ربيع الأول 36586 وتم تسجيل 34971 قضية في شهر جمادى الأولى و 11445 قضية للنصف الاول من شهر جمادى الآخرة .الجدير بالذكر أن وزارة العدل أطلقت عبر بوابتها الإلكترونية مجموعة من التقارير والمؤشرات الإلكترونية التفاعلية والتي تتيح للمستفيدين معرفة أعداد ونسب القضايا التي ترد إلى المحاكم بجميع أنواعها في فترة زمنية معينة يمكن من خلالها مقارنة وقياس أداء المحاكم السنوي والشهري واليومي ، وتعرض هذه المؤشرات على هيئة رسوم وأشكال بيانية تفاعلية يسهل من خلالها عمل المقارنات واكتشاف التباين ونسب التزايد في القضايا بجميع أنواعها داخل المحاكم .وتهدف الوزارة من هذه المؤشرات التي تُعرض على هيئة رسوم وأشكال بيانية معرفة نسب ورود القضايا وأعدادها في المحاكم ومقارنتها ببعضها البعض وتحليل القضايا وتفاصيلها وتزايدها في المناطق والمدن ، مما يتيح للباحثين والمستفيدين الحصول على معلومات وبيانات إحصائية حديثة ودقيقة تعكس واقع المحاكم السنوي والشهري واليومي بكل يسر وسهولة .

• الغذاء والدواء" تمنع بيع الأدوية عن طريق الإنترنت

المصدر: جريدة المدينة الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 16 إبريل 2015م
اضغط هنا

سلوى حمدي – الرياض
قالت هيئة الغذاء والدواء إنها منعت، بالتنسيق مع الجهات المعنية، بيع أي نوع من الأدوية عن طريق الإنترنت، ونظمت استيراد الأدوية عن طريق شركات النقل، مؤكدة أن نسبة الأدوية المغشوشة المسوقة عن طريق الإنترنت تصل إلى 50%.
وأكد نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الدواء في «الهيئة» الدكتور إبراهيم الجفالي، أن استراتيجية «الهيئة»، تقوم على اتباع أفضل الإجراءات الرقابية على مستوى العالم، لمواجهة الغش في الأدوية.
وأضاف أن هيئة الغذاء والدواء تبذل كل الجهود الممكنة لمكافحة الغش الدوائي من خلال وضع التشريعات والأنظمة اللازمة لمنع دخول الأدوية المغشوشة، وتضع الآليات والخطط اللازمة لإحكام الرقابة على سلسلة التوريد النظامية، ومنع تداول أو تسويق الأدوية المغشوشة أو المخالفة، ومن هذا المنطلق أنشأت الهيئة قسم مكافحة الأدوية المغشوشة، الذي يعنى بوضع الخطط لمكافحة الأدوية المغشوشة، وتبني أحدث التقنيات للكشف عنها واستقبال البلاغات والتعامل معها».
وقال: لم تغفل الهيئة الدور المهم للمنافذ الحدودية، التي تعتبر عنق الزجاجة لدخول المستحضرات، إذ حددت 12 منفذًا من أصل 33 منفذًا لدخول الأدوية، وجهزتها بصيادلة مؤهلين، مشيرًا إلى أن عينات من الأدوية تؤخذ لتحليلها والتأكد من سلامتها، كما يتم مطابقة جميع شحنات الأدوية الواردة للمملكة، والتأكد من استيفائها الشروط والمتطلبات، كما تمنع الهيئة فسح الأدوية إلا لوكلاء رسميين ولمستودعات مرخصة من قبلها، إحكامًا للرقابة وضمانًا لسهولة تتبع المستحضرات.

تعيين المبتعثين والموفدين رسمياً دون مفاضلة أو مسابقة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 16 إبريل 2015م
اضغط هنا

واس - الرياض
اعتمدت وزارة التعليم ما تضمنته برقية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الدفاع رئيس الديوان الملكي المستشار الخاص لخادم الحرمين الشريفين المتضمنة الموافقة على ما انتهى إليه مجلس الخدمة المدنية بشأن ضوابط احتساب المؤهلات العلمية للأغراض الوظيفية المعتمدة.
ووجهت وزارة التعليم جميع قطاعاتها وإداراتها بالمناطق والمحافظات بالتقيد بالضوابط المعلن عنها، التي نصت على أن يكون تعيين الموظفين الذين تتوافر لديهم مؤهلات علمية تؤهلهم لمراتب أو مستويات أعلى من تلك التي يشغلونها، على المرتبة أو المستوى المناسب لمؤهلاتهم، عن طريق وزارة الخدمة المدنية أو الجهة التي لها صلاحية شغل وظائفها، وفق قواعد المفاضلة أو المسابقة.
كما نصت الضوابط على أن الموظفين المبتعثين أو الموفدين للدراسة بعد حصولهم على المؤهل عن طريق الجهات التي يعملون لديها يكون تعيينهم مباشرة دون مفاضلة أو مسابقة حسب الوظائف المتوفرة والمناسبة لمؤهلاتهم، وذلك شريطة أن يكون ابتعاثهم أو إيفادهم للدراسة بناء على قرار من لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية أو لجان التدريب والابتعاث ذات الصلاحية، وفق اللوائح المنظمة لذلك.

"العمل" تربط بقاء العمالة الوافدة بسنوات الخبرة والمهارة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 16 إبريل 2015م
اضغط هنا

سعيد الزهراني ـ الطائف
أعدت وزارة العمل لائحة جديدة لزيادة التوطين في القطاع الخاص، والتقليل من وجود الوافدين في المملكة مع تشجيع المنشآت على استقدام العمالة الماهرة التي يمكن نقل خبراتها إلى أبناء الوطن أو الإبقاء على العمالة الماهرة الموجودة.
وتهدف اللائحة الى الاستغناء عن العمالة متدنية المهارة، سواءٌ عن طريق استبدالها بموظفين سعوديين، أوعمالة وافدة أكثر مهارة، أو أتمتة بعض المهام الروتينية التي تقوم بها عمالة متدنية المهارة، وتشجيع أصحاب العمل على زيادة أجور السعوديين وتقديم الدعم لهم.
وأوضحت اللائحة أن الوافد الذي بلغت الفترة التي أمضاها منذ دخوله المملكة 3 سنوات فأكثر وحتى نهاية السنة الخامسة يحسب بوزن عاملين وافدين عند حساب نسبة توطين المنشأة وفق المعادلة المعمول بها في برنامج نطاقات، وان يتم احتساب الوافد الذي بلغت الفترة التي امضاها منذ دخوله المملكة أكثر من 5 سنوات وحتى نهاية السنة السابعة بوزن ثلاثة عمال وافدين عند حساب نسبة توطين المنشأة وفق المعادلة المعمول بها في برنامج نطاقات.
وبحسب اللائحة يتم احتساب الوافد الذي أمضى أكثر من 7 سنوات في البلاد بوزن أربعة عمال وافدين عند حساب نسبة توطين المنشأة وفق المعادلة المعمول بها في برنامج نطاقات.

وربطت اللائحة احتساب وزن العامل الوافد في نطاقات بمقدار الأجر الذي يتقاضاه في وظيفته والمسجل من قبل صاحب العمل في نظام التأمينات الاجتماعية فإذا كان أجر العامل الوافد يزيد عن 7000 ريال سعودي وحتى 10,000 آلاف ريال سعودي شهريًا يتم احتسابه بوزن عامل واحد وافد.
أما اذا كان أجر العامل الوافد يزيد عن 10,000 ريال وحتى 15,000 يتم احتسابه بوزن (0.75) عامل وافد بينما اجرالعامل الوافد الذي يزيد 15,000 ريال، يتم احتسابه بوزن (0.50) عامل وافد.
وأكدت اللائحة على زيادة وزن العامل السعودي إلى ٢ في معادلة التوطين إذا بلغ أجره أو زاد عن (ضعف متوسط الرواتب الحالي) في القطاع التجاري المصنفة عليه المنشأة في سوق العمل السعودي، وفقًا لبيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كما يتم زيادة وزن العامل السعودي في معادلة التوطين بمعادلة خطية في ما بين الرقمين بالأعلى.
وشددت اللائحة على أن تكون المنشأة مسجلة في برنامج حماية الأجور لتطبيق الزيادات بالأعلى، ويأتي ذلك بعد أن كشفت دراسة لتركيبة العمالة القادمة للمملكة، حيث يتضح بشكل كبير ان النسبة الأكبر منها لا تتمتع بمستويات تعليمية او مهنية عالية، وأن الحافز الرئيس لصاحب العمل لاستقدامها مرتبط برخص تكلفتها وأجورها.

اتفاقية خيرية لتأمين المعدات الطبية للمحتاجين مجانا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 16 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150416/Con20150416765394.htm

زين عنبر (جدة)
وقعت المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية اتفاقية تعاون مع إحدى المؤسسات الخيرية لخدمة المجتمع لتقوم بتزويد مؤسسة الرعاية المنزلية بالمعدات الطبية؛ مثل المقاعد المتحركة والأسرة الطبية وغيرها من مستلزمات الرعاية الصحية، لتتولى توزيعها على المرضى غير المقتدرين.
وأوضحت عضوة مجلس الإدارة ورئيسة تنمية الموارد والعلاقات العامة للمؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية عبير قباني أن «توقيع الاتفاقية مع مؤسسة حسن عباس شربتلي الخيرية لخدمة المجتمع تأتي ضمن الشراكات الإنسانية وتعزيزا للتوجهات التطويرية الهادفة للارتقاء بكافة الخدمات المقدمة للمرضى غير المقتدرين، وتأكيدا لأهمية التعاون والشراكات بين المؤسسات الخيرية، ونحن نعبر عن عميق الشكر للقائمين عليها لاستشعارهم مسؤولية دعم الرسالة الإنسانية لمؤسستنا من أجل أن تحقق الأهداف الخيرية التي أنشئت من أجلها، كما نقدر دعمهم واهتمامهم بتوفير الخدمات للمرضى غير المقتدرين في منازلهم ونسعى لتوسيع مجالات التعاون معهم لما فيه خير للوطن والمواطن».
من جهته، عبر إبراهيم حسن عباس شربتلي نائب رئيس مجلس الأمناء بمؤسسة حسن عباس شربتلي الخيرية لخدمة المجتمع عن سعادته بالتعاون مع المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية كواحدة من المؤسسات الرائدة في مجال الأعمال الخيرية؛ لتتمكن من الاستمرار في تنفيذ رسالتها وأهدافها السامية وتوفير الدعم والمساعدة للمرضى غير المقتدرين.

لا تقدير للطبيبات أو بنية تحتية مؤهلة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 16 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150416/Con20150416765422.htm

تواجه بعض الطبيبات والأخصائيات بعض التحديات التي قد تعيق سير عملهن، وفي هذا الصدد أكدت الدكتورة هناء الغامدي استشاري طب أسرة ومنسقة برنامج مكافحة السكر، أن الكثير من التحديات تلاحق بعض الطبيبات والأخصائيات في المراكز الصحية، مشيرة إلى أن بعض تلك المراكز غير مهيأ من حيث البنية التحتية وحتى في أقل الأمور كأماكن راحة خاصة بالكادر الطبي، وترى أن مكوث الطبيب على مكتبه لمدة ٨ ساعات أمر مرهق جدا.
وتساءلت عن سبب غياب موظفي الأمن للمراكز الصحية الأمر الذي قد يقلل من أمن المنشأة حيث إن في بعض الأحيان تحدث تصرفات من بعض المراجعين تتطلب وقوف الطبيبة في مواجهة الموقف.

الاستقدام من بنجلاديش عبر337 مكتبا وشركة مصرح لها في "مساند"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 16 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150416/Con20150416765451.htm

عكاظ (الرياض)
دعا وكيل وزارة العمل لخدمات العملاء والعلاقات العمالية زياد الصايغ، المواطنين الراغبين في استقدام عمالة منزلية من بنجلاديش بالتقدم لأكثر من 337 مكتبا وشركة استقدام مصرح لها ومنشورة بياناتها في موقع «مساند» الإلكتروني www.musaned.gov.saوأبان وكيل وزارة العمل، أن تكلفة الاستقدام ستكون معلنة في الموقع الإلكتروني لاستقدام العمالة «مساند»، إضافة لمدد الاستقدام حسب المكاتب والشركات المرخص لها، وسيتم البدء في إصدار التأشيرات الاثنين المقبل الأول من رجب للعام الحالي 1436هـ الموافق 20/ 4/ 2015م. ونبه إلى أن الوزارة ماضية في دورها الرقابي ولن تتساهل مع أي من مزودي الخدمة في حال وجود فروقات عما يتم نشره في الموقع وبين ما هو على أرض الواقع، داعيا المستفيدين كافة للإبلاغ عن أية مخالفات من خلال البريد الإلكتروني: musaned@mol.go mailto:musaned@mol.gov.sa أو عبر مركز الاتصال لخدمة العملاء (19911)، أو من خلال فروع مكاتب العمل في جميع مناطق المملكة، وذلك لضمان تحقيق مصلحة جميع أطراف عملية الاستقدام. يذكر أن تكاليف الاستقدام يتم نشرها وفقا للمهن والجنسيات التي يقدمها المكتب أو الشركة، كما يتضمن موقع «مساند» إبراز الفترة التي يستغرقها كل مكتب لإتمام عملية الاستقدام، مع إتاحة الفرصة لتقييم مزودي الخدمة من مكاتب وشركات الاستقدام الأهلية وفقا لرأي العملاء المتعاملين معها، الأمر الذي يحفز جميع المنشآت العاملة في هذا القطاع على الاهتمام بعملائها، ورفع مستوى خدماتها بشكل تنافسي وعادل.

الأحكام الغيابية تثير جدلا بين المظالم والادعاء العام

المصدر: جريدة الوطن الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=220861&CategoryID=5

الطائف: خالد الزهراني

فيما نصت المادتان (141،142) من نظام الإجراءات الجزائية الصادر أخيرا على عدم الحكم على الغائبين إلا بعد حضورهم، أثار ذلك الجدل بين الدوائر الجزائية بالمحاكم الإدارية "ديوان المظالم" وهيئة التحقيق والادعاء العام، إذ إن الأخيرة ترفض إعادة القضايا لها من الدوائر الجزائية في حال تخلف المدعى عليه عن الامتثال أمامها خلال ستة أشهر وتطالب المحاكم الإدارية بإعمال سلطتها القضائية، بينما تتعلل بعض الدوائر الجزائية بأن نظام الإجراءات الجزائية الجديد نص على عدم الحكم على الغائبين.

وكانت الدوائر الجزائية قبل صدور النظام تعمل بموجب قواعد المرافعات والإجراءات التي تقتضي الحكم غيابا على المدعى عليهم سواء لإمتناعهم عن الحضور أو غيابهم عن البلاد. وقال القاضي بالدوائر الجزائية بديوان المظالم الشيخ عبدالمجيد بن زاحم لـ"الوطن" إن الممتنع والغائب عن البلد لابد من الحكم عليه غيابيا كما في جميع أنظمة العالم، مبينا أن المادتين 141،142 من نظام الإجراءات الجزائية الجديد نصتا على أنه لا يحكم على الغائبين إلا بعد حضورهم، إلا أن ذلك لا يعني إلغاء الحكم الغيابي بالكلية وذلك في حق الممتنع والغائب عن البلد، أما من لم يحضر في الجلسة الأولى فعلى القاضي أن يدون دعوى المدعي ولا يحكم عليه غيابيا لعدم حضوره بل يحدد له جلسة أخرى. وأضاف "أما الممتنع والغائب عن البلد وفي حق ليس من حقوق الله فإنه يحكم عليه غيابيا ولا يستقيم الأمر إلا بذلك، فهناك قضايا تستنفد المحكمة طاقتها في طلب إحضار المدعى عليه بالقوة دون جدوى، كما أن المنظم قرر الحكم الغيابي كما في المادة (57) من نظام المرافعات الشرعية ويكون الحكم عليه بعد اعتراضه حضوريا في جميع أحواله، وهنا تدارك المنظم سلبية الدور في الحكم الغيابي ولذلك فلا يجوز للمحاكم الجزائية أن تؤخر الفصل في القضايا بحجة عدم حضور المدعى عليه بل إذا كانت القضية صالحة للحكم فيها وقد امتنع المدعى عليه عن الحضور وأسقط حقه بذلك في الدفاع أو كان المدعى عليه غائبا عن البلد بترحيله أو تهريبه فإن القاضي يصدر عليه حكمه ولا يعيدها إلى جهة الادعاء".

واقترح بن زاحم تعديل هاتين المادتين وتوضيحهما بحيث يقرر في حق الممتنع والغائب عن البلد الحكم عليه غيابيا كما في جميع أنظمة العالم.

وكانت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء قد سعيا في مطلع الشهر الماضي إلى إصدار قرار لإبقاء الباب مفتوحا لاستقبال الملاحظات في نظام الإجراءات الجزائية الجديد التي يتم ملاحظتها من القضاة والقانونيين، إذ اشترطت الوزارة أن تكون كل الملاحظات والمقترحات نابعة من إشكالات ظهرت أثناء تطبيق النظام منذ صدور نظام الإجراءات في 1422هـ وعدم الاقتصار على النظام الجديد الذي صدر أخيرا.

السجن والجلد لمسؤول اعتدى على موظف

المصدر: جريدة الوطن الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=220857&CategoryID=5

الخبر: فلاح الجبلي

أصدرت المحكمة الجزائية بمحافظة الخبر أخيرا حكما بالسجن عشرة أيام و 60 جلدة دفعة واحدة، على مسؤول في إحدى القطاعات الخاصة بالمنطقة، على خلفية اعتدائه بالضرب والشتم على أحد موظفيه وأمام زملائه أثناء العمل، مخلفا وراءه كدمات جسدية.

وأشارت مصادر مطلعة لـ"الوطن"، إلى تعرض أحد الموظفين في أحد القطاعات الخاصة بالمنطقة، للضرب والشتم من مسؤوله بعد مشادات كلامية، ووصفه بكلمات غير لائقة، مع وجود كدمات جسدية، قبل أن يتقدم إلى شرطة محافظة الظهران وينتهي المطاف بالمحكمة الجزائية بالخبر، ليصدر حكم شرعي بثبوت ما نسب إليه بالشهادة، ويقضى بالسجن عشرة أيام و60 جلدة للحق الخاص، ويؤخذ عليه تعهد خطي بعدم تكرار ما بدر منه.

محكمة التنفيذ تلزم مواطنا بدفع نفقة تعليق زوجته

إنجاز 47 أمرا قضائيا وأكثر من 103 آلاف طلب العام الماضي

المصدر: جريدة الوطن الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=220810&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

ألزمت محكمة التنفيذ بمحافظة جدة مواطنا بتنفيذ أحكام صادرة بحقه من محكمة الأحوال الشخصية، من بينها دفع نفقة لزوجته المقيمة عن فترة من الزمن قام فيها بتعليقها مع ابنها، ما دفعها إلى رفع دعوى قضائية عليه.

وقالت المقيمة طالبة التنفيذ لـ"الوطن": "تركني زوجي معلقة لفترة من الزمن، فرفعت دعوى قضائية أمام محكمة الأحوال الشخصية التي أصدرت لمصلحتي أحكاما عدة ، ولكن زوجي لم ينفذها، فلجأت إلى محكمة التنفيذ التي نظرت القضية، إذ أصدر قاضي التنفيذ قرارا يقضي بإلزام زوجي بدفع مبلغ 2650 ريالا شهريا لي كنفقة تعليق، إلى جانب إلزامه بدفع نفقة سابقة قدرها 2700 ريال لابنه البالغ من العمر ثلاث سنوات، كما اشتمل القرار على أن يقوم بدفع نفقة لاحقة للطفل قدرها 600 ريال شهريا تضاعف في العيدين، على أن تبدأ من شهر رجب هذا العام".

وأضافت أن "قاضي التنفيذ ألزم زوجي أيضا بدفع مبلغ 15400 ريال نظير تنازلي عن كل القضايا المرفوعة ضده".

وقال مصدر قضائي لـ"الوطن" إنه "استنادا إلى المادة الـ 73 من اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ، فإنه يحق للقاضي تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بالطرق المقررة في هذا النظام، حتى ولو اقتضى ذلك الحجز على الأموال والممتلكات وبيعها، وإذا تطلب التنفيذ دفع أموال بشكل دوري يتم الاستقطاع شهريا من حساب المنفذ ضده لحساب طالبة التنفيذ إذا كان يوجد حساب بنكي له، وإذا لم يكن لديه يأمر القاضي الجهة المحفوظ لديها الأموال أو جهة عمله بالخصم مما لديها بقدر المستحق، ويقيد ذلك في حساب طالب التنفيذ".

وأوضح أنه "إذا لم يكن للمنفذ ضده حساب بنكي أو أموال لدى جهة محددة، أو جهة عمل، فيؤخذ عليه إقرار بوجوب دفع المستحقات الدورية وقت استحقاقها، وإيداعها في حساب طالبة التنفيذ، ويفهم بالعقوبات الواردة في هذا النظام التي تترتب على مخالفته".

وأكد المصدر أن "مؤسسة النقد بعد عملية الربط الإلكتروني بينها وبين محاكم التنفيذ تمكنت من إنجاز ما يقارب 47 أمرا قضائيا صادرا من محاكم التنفيذ خلال عام 1435، وأسهمت بذلك في حفظ حقوق كثير من أفراد المجتمع"، مشيرا إلى أن محاكم التنفيذ في جميع أنحاء المملكة نجحت في تنفيذ أكثر من 103058 طلب تنفيذ خلال نفس العام.

إلى ذلك، قال المستشار القانوني والمحامي ريان مفتي أن "الشرع حفظ للمرأة حقوقها في كل قضايا الأحوال الشخصية، وذلك يتضح مما تم وضعه من قوانين وأنظمة سواء في الزواج، أو الطلاق، أو الخلع، أو المطالبة بالنفقة وغيرها، ومن بين ذلك قضية تعليق الزوجة من قبل الزوج".

وأضاف أن "الزوج ملزم بنفقة الزوجة، وإن هجرها، وفي حال أثبتت المرأة بأثر رجعي أن الرجل هجرها وهي في عصمته، ولم يقم بالإنفاق عليها فإن المحكمة تلزمه بدفع نفقة لها عن الفترة الماضية التي علقها بها"، مشيرا إلى أن للمرأة في هذه الحالة الحق في رفع دعوى قضائية أمام محكمة الأحوال الشخصية للمطالبة بالنفقة.

وعن طريقة تقدير تلك النفقة، أكد مفتي أن "هناك لجنة من الخبراء يتم اختيارهم من قبل محكمة الأحوال الشخصية لتقدير النفقة التي تستحقها الزوجة التي هجرها زوجها".

159 ألف طالب وطالبة جدد ينضمون

837 ألف طالبة يستفدن من النقل المجاني العام الدراسي المقبل

المصدر: جريدة اليوم الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 16 إبريل 2015م
http://www.alyaum.com/article/4060773

سلطان يحيى - الرياض

أنهت شركة تطوير لخدمات النقل التعليمي أمس اجراءاتها لترسية عقود تنفيذ وتشغيل خدمات النقل المدرسي الحكومي المجاني للطلاب والطالبات، في إطار سعي الشركة لتنفيذ خطة التوسع للعام الدراسي المقبل 1437/1436هـ، على (5) شركات سعودية لنقل (159) ألف طالب وطالبة بالتعليم العام الحكومي في (16) مدينة ومحافظة بمختلف مناطق المملكة على مدى أربع سنوات دراسية.

ويأتي ذلك في إطار تحقيق رؤية القيادة الرشيدة في تطوير بيئة التعليم والنهوض بها إلى أعلى المستويات، وتأتي الخطة الشاملة للتوسع في تقديم خدمات النقل المدرسي تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بمضاعفة أعداد الطلاب والطالبات المشمولين بالخدمة.

وتضمنت قائمة الشركات التي تمت ترسية العقود عددا من الشركات، حيث إن المدن والمحافظات التي سيشملها التوسع في الخدمة هي: الدمام، حفر الباطن، الأحساء، حائل، تبوك، بريدة، عنيزة، البكيرية، الجوف، القريات، عرعر، ينبع، العلا، نجران، جازان، وصبيا.

يشار إلى أن عدد الطالبات المستفيدات من خدمة النقل المدرسي خلال العام الدراسي الحالي بلغ (735) ألف طالبة، ليصل عدد الطالبات المشمولات في الخدمة مع حلول العام الدراسي المقبل 1437/1436هـ إلى (837) ألف طالبة.

كما يبلغ عدد الطلاب المستفيدين من النقل المدرسي خلال العام الدراسي الحالي (310) آلاف طالب، ليصل عدد الطلاب المشمولين بالخدمة مع حلول العام الدراسي المقبل 1437/1436هـ إلى (367) ألف طالب. وبذلك يصل عدد المستفيدين من النقل المدرسي المجاني إلى أكثر من (1.2) مليون طالب وطالبة في التعليم العام الحكومي في جميع مناطق المملكة ومحافظاتها.

أنظمة الصحافة مضى عليها حين من الدهر .. هل تتغير؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م
http://www.aleqt.com/2015/04/12/article_948629.html

د. أمين ساعاتي

إن الأنظمة التي تنظم الصحافة السعودية ووسائل النشر المختلفة هي أربعة، أولها نظام المطبوعات والنشر وهو الأب الشرعي لجميع الأنظمة التي صدرت لتقنين وتنظيم الإعلام السعودي، وصدر هذا النظام في عام 1937م، وتم تجديده مرات عديدات في محاولات لمواكبة التطورات وتغطية كل المستجدات.
وفحوى هذا النظام هو أن كل ما هو قابل للنشر والإصدار يقع تحت طائلة رقابة وزارة الثقافة والإعلام، وينص النظام على سلسلة من الخطوط الحمراء تقابلها سلسلة من العقوبات لكل من يتجاوز حدود المواد الواجب احترامها.
وكانت الصحف تقع تحت طائلة هذا النظام حتى عام 1963م حينما صدر نظام المؤسسات الصحافية الأهلية، وهذا النظام نقل الصحف من الملكية الفردية (صحافة الأفراد) إلى الملكية الجماعية (المؤسسات الصحافية)، وهكذا أصبح نظام المؤسسات الصحافية هو الذي يحكم وينظم الصحافة ابتداء من تشكيل المؤسسات الصحافية حتى إصدارها الصحف، التي تأسست من أجل إصدارها.
ولكن ظل نظام المطبوعات والنشر يطل على الصحافيين بين لحظة وأخرى ويقوم بوظيفة الرقابة وتسديد شتى العقوبات ضد الصحافيين المخالفين لنص وروح النظام.
وهكذا فإن نظام المؤسسات الصحافية هو النظام الثاني الذي تقع الصحافة في معيته وتحت مظلته وسطوته، وهذا النظام هو الذي أحدث أول تغيير في البنى التحتية للصحافة السعودية، وهو الذي سحب امتيازات الصحف من الأفراد وأعطى حق الملكية لمجموعة من المالكين، وهو أول نظام مستقل يصدر من أجل ترتيب أوضاع الصحافة والصحافيين، وكان الهدف من إصدار نظام مستقل عن الصحافة هو استبعاد شخصنة الصحافة ومنع الأفراد من استخدام الصحافة لتحقيق المآرب الشخصية، كذلك كان النظام يهدف إلى تطوير الصحافة كي ترتفع إلى المستوى الذي يمكنها من الدفاع عن الوطن وتطلعاته الكبرى.
وواضح أن نظام المؤسسات الصحافية الأهلية حينما صدر في عام 1963م كان مناسباً للستينيات الميلادية، ولكنه قطعاً لم يكن مناسباً للقرن الحادي والعشرين وعصر العولمة، وحتى يعبر النظام عن مرحلة الثورة التكنولوجية الجديدة وعصر الإعلام الإلكتروني، فإننا نحتاج إلى تغيير جذري في هذا النظام وفي غيره من أنظمة الإعلام.
إن نظام المؤسسات الصحافية صدر من أجل أن يعالج شؤون وشجون الصحافة الورقية، ولكن ونحن في عصر العولمة في مواجهة ثورة في المعلومات وثورة أكبر في تكنولوجيا النشر، وواضح أن الصحافة تتجه من الصحافة الورقية إلى الصحافة الإلكترونية، وواضح أكثر من ذلك أن الإعلام الجديد أو ما يسمى بـ «إعلام التواصل الاجتماعي» ينطلق في سماء الحرية المطلقة ويتقدم نحو المجتمع في كل أنحاء العالم، لينقل الواقعة الخبرية الفورية بالصوت والصورة.
لنقل مرة أخرى إن عصر الصحافة الورقية قد ولّى وأَفَلْ، ونحن الآن نعيش في عصر نجومية الصحافة الإلكترونية، وإعلام الفضائيات والإنترنت والسماوات المفتوحة.
وباختصار فإن نظام المؤسسات الصحافية الحالى أصبح تاريخاً، وصحفنا اليوم تغرد خارج سرب هذا النظام، أي أن مطارات هذا النظام لم تعد صالحة لهبوط وإقلاع صحافة من وزن طائرات F-18، ويكفينا القول إن نظام المؤسسات الصحافية صدر لتنظيم أركان الصحافة الورقية في عصرها اليدوي، أمّا صحافة اليوم فقد أصبحت صحافة إلكترونية لا يناسبها إلاّ نظام يراعي ثورة إلكترونية تفاعلية جبارة تواصلت، وتتردد أصداؤها في كل أنحاء العالم.
أمّا النظام الثالث من الأنظمة التي تحكم الإعلام السعودي فهو نظام حقوق الملكية الفكرية، وهذا النظام صدر ليفي بشرط من شروط اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي قبلت انضمام المملكة إلى عضويتها شريطة استيفاء عدد من الأنظمة في مجالات التجارة والاستثمار ومجالات حقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية، وهذا لا تعليق عليه، لأنه يرتبط بما التزمت به المملكة من اتفاقيات مع منظمة التجارة العالمية.
ورابع الأنظمة التي كانت تحكم الإعلام السعودي ضمن منظومة "أربعة أنظمة" فهو ليس نظاماً بالمفهوم المهني، وإنما هو مجموعة من التوجيهات والسياسات التي صدرت تحت عنوان "السياسة الإعلامية في المملكة العربية السعودية"، وهي مجموعة من القواعد الشرعية والأخلاقية التي تعبر عن الهوية السياسية للمملكة العربية السعودية، والسياسة الإعلامية صدرت لكي تؤكد الهوية السياسية التي تستوحي قواعدها الأساسية من مبادئ ديننا الإسلامي الأقوم، والتوجيهات التي تتضمنها السياسة الإعلامية هي توجيهات موجودة في سلوكيات الإنسان السعودي سواء في مجالات الإعلام أم في مجالات السلوك الاجتماعي العام.
والخلاصة، أن أنظمة الصحافة والنشر العتيقة التي مضى عليها حين وحين من الدهر نضعها أمام الدكتور عادل الطريفي، وحسبي إنه يعرفها تماماً وتعامل معها في كثير من الأحايين، ونرجوه أن يعمل بجد على تغييرها من جذورها، وإصدار أنظمة تعبر عن روح العصر، وأهم ما يجب أن نهتم به في الأنظمة الجديدة هو رفع سقف حرية التعبير، لأن طبيعة الإعلام الجديد ألغت ـ بتقنياتها المذهلة ـ كل القيود المفروضة وهما على الإعلام، واجب وزارة الثقافة والإعلام أن تتعامل مع المستجدات في عالم يتحرك في عنان الفضاء قبل أن يتحرك فوق الأرض، وإذا كان واجب علينا أن نهتم بما هو كائن فوق الأرض، فما أحوجنا إلى الاهتمام بما هو معلق في السموات المفتوحة!

التوظيف الوهمي وأضراره على الوطن والمواطن

المصدر: جريدة المدينة السبت 22 جماد الثانى 1436هـ - 11 إبريل 2015م
اضغط هنا

حسين أبوراشد

كثرت حالات قيام بعض أصحاب الأعمال باستغلال أسماء بعض المواطنين وتسجيلهم في نظام التأمينات الاجتماعية وبدون علمهم! أو بالاتفاق مع عمال وطنيين لتسجيل أسمائهم في التأمينات الاجتماعية تحت ملف صاحب العمل دون أن يكونوا على رأس العمل في الواقع، وذلك خدمةً لمصلحة صاحب العمل مقابل أجر!! وإصرار أصحاب الأعمال على ارتكاب تلك المخالفات الجسيمة سعيًا لتحقيق نسبة السعودة المطلوبة ومستوى مرتفع في برامج التوطين، في ظل محدودية الغرامات التي تُفرض عليهم جراء ذلك، والمُحدَّد سقفها الأعلى بخمسة آلاف ريال.

يمارس بعض أصحاب الأعمال آثارًا سلبية بداية بالمواطنين والمواطنات الذين تُستغل أسماؤهم بالتوظيف الوهمي، مرورًا بالجهات الرسمية التي يتم تضليلها ببيانات مغلوطة، وبالتالي يكون التأثير بالسلب على سياسات العمل وإستراتيجيات وبرامج التوطين، وانتهاءً بمؤسسة التأمينات في التزامها بتقديم منافع تأمينية (جريدة الرياض)، اللجنة المالية بمجلس الشورى أيّدت إدراج عقوبة التشهير لنظام التأمينات الاجتماعية عند اكتسابها الصفة النهائية غير قابلة للطعن، ورفع العقوبة إلى 10 آلاف ريال، ووزارة العمل لم تكن بمنأى عما يجري في سوق العمل من توظيف وهمي، حيث طالب وزير العمل القطاع الخاص باستغلال التوجيه السامي بمنح القطاع الخاص الفرصة لتصحيح أوضاع العمالة بما يكفل الالتزام بالتنظيمات المقررة لتشغيل العمالة، مؤكدًا أن وزارة العمل من خلال الدور الرقابي الذي تقوم به وكالة الوزارة للتفتيش وتطوير بيئة العمل حريصة على التأكد من التطبيق الأمثل لكافة القرارات الوزارية، حيث تقوم فرق التفتيش بالوزارة بزيارة دورية ومستمرة لمنشآت القطاع الخاص بغية التأكد من امتثال المنشآت ومدى تطبيقها لتلك التنظيمات، والعمل على رصد المخالفات، واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق من يثبت تلاعبه وتحايله في نسب التوطين؛ من خلال ما يُعرف بالسعودة الوهمية.

إن السعودة الوهمية تقتل الإبداع لدى طالب العمل، كما أنها تهدر الوقت والمال بطاقات بشرية غير مستغلة حقيقةً، حيث إن ما يقارب من 25% من الشباب يحتاجهم سوق العمل وهم لا يعملون، ناهيك أن ما يقارب من 7 مليارات ريال -رواتب التوظيف الوهمي سنويًا- يتحمل فاتورتها المواطن المستهلك، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع. إن السعودة الوهمية خطر يُزعزع الاستقرار في دخل الفرد، وقد تنتقل آثاره السلبية إلى الاقتصاد الوطني، ويؤدي إلى حدوث فجوة في المجتمع، والخاسر الأكبر هو المواطن، وفي هذا الإطار فإن تفعيل العقوبة بإيقاع الغرامات على المنشآت التي تمارس التوطين أو السعودة الوهمية بالسجن من سنة إلى خمس سنوات، وغرامة مالية تصل إلى 10 ملايين ريال، ووقف الاستقدام، وتجديد الإقامة، ونقل الكفالة.. وغيرها، حتمًا ستنهي التوظيف الوهمي، وكثيرًا من التجاوزات، لأن أغلبنا مع شديد الأسف تعوّد على مخالفة النظام؛ لكن "إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

كيفية رفع مستوى الخدمات الصحية في المستشفيات الطرفية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
http://www.aleqt.com/2015/04/13/article_948909.html

د. عبد الوهاب بن عبد الله الخميس

تحدثت في مقال الأسبوع الماضي عن أهمية تكامل تقديم الخدمات الصحية بين القطاعات المختلفة، خصوصا بين وزارة الصحة ووزارة التعليم خصوصا في مناطق الأطراف البعيدة عن المدن الرئيسية وتوجد فيها جامعات ناشئة. ولعلي في هذا المقال أن أتطرق إلى كيفية تحقيق هذا التكامل في تقديم الرعاية الصحية بين وزارة الصحة ووزارة التعليم. هذا التكامل يتطلب من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رفع شعار "أولوية الخدمة وفقا لاحتياجات المواطن الصحية وليس لاحتياج القطاعات". فمن أجل تحقيق هذه الغاية يجب عمل ما يلي:

أولا: أن تضم مستشفيات وزارة الصحة - الواقعة في مناطق فيها جامعات ناشئة - لتلك المستشفيات الجامعية نظرا لوجود الكادر الأكاديمي والطبي المهيأ لإدارة وتشغيل تلك المستشفيات. فمعظم الجامعات الناشئة توجد فيها كلية طب وكلية علوم طبية وكلية للتمريض، بل إن بعض هذه الجامعات يوجد فيها أكثر من كلية للطب وأكثر من كلية للعلوم الطبية أو كلية تمريض. هذه الجامعات بحاجة إلى منشآت صحية كبيرة تتيح لخريجها التدرب في أقسامها المختلفة، كما أن الممارسة العملية والتطبيقية للكليات الصحية تكون أفضل كلما كان عدد المرضى وحجم المستشفى كبيرين. ففي حالة ضمت تلك المستشفيات، فإن فرص التدريب لطلبتها ستكون بصورة أكبر بعد اتساع مستوى الخدمات فيها وزيادة المرضى التابعين لها (بعد ضم مستشفيات وزارة الصحة للمستشفيات الجامعية.(

كما أن عديدا من الجامعات الناشئة بصدد الاحتفال بتخريج عديد من طلبتها من الكليات الصحية خلال هذا العام. لذا فإن رغبتهم في العمل في مستشفيات جامعاتهم ستكون أكبر في حالة توافر الخدمات اللازمة للممارسة العلمية والتدريب اللازم. ولا شك أن خريجي تلك الجامعات ستكون لديهم الرغبة في العمل في مستشفيات الجامعات التي تخرجوا منها أكبر ممن لم تسبق لهم الدراسة في تلك المناطق من غير أهلها. فالطالب قبل تخرجه في أي من الكليات الصحية سيكون قد أمضى فترة لا تقل عن أربع سنوات مقيما أو مترددا على الكلية التي يدرس فيها. هذه السنوات كفيلة لأن يتعود الطالب على الإقامة في تلك المناطق والعيش فيها إذا ما توافرت في تلك المستشفيات الخدمات اللازمة لمزاولة المهنة.

ثانيا: إدارة المستشفيات الجامعية مستشفيات وزارة الصحة في المناطق الطرفية البعيدة عن المدن الرئيسية ستسهم في تقليل التكلفة التشغيلية لتلك المستشفيات نظرا لأن الإدارة ستكون موحدة وحجم المستشفيات سيكون أكبر نظرا لأن المستشفيات الجامعية بعد ضم مستشفيات وزارة الصحة لها ستضاعف طاقتها الاستيعابية دون ازدواجية في التشغيل أو الخدمات الصحية المقدمة. لذا فإن زيادة أعداد تلك المستشفيات وضم مستشفيات وزارة الصحة لها سيساعدانها على زيادة الممارسة الطبية للكوادر الطبية العاملة فيها، ويسهلان استقطاب الكفاءات المميزة للعمل فيها، ما يسهم في رفع الجودة العلاجية لتلك المستشفيات وتقليل تكلفتها التشغيلية.

كما أن هذا الإجراء يقلل ازدواجية التوظيف لمناطق يصعب الاستقطاب فيها ويرفع كفاءات الاستخدام للأجهزة الطبية فيها ويرفع مستوى الخدمات المتوافرة فيها، ما يحد من هجرة مرضى تلك المناطق للسفر للمدن الكبرى بحثا عن العلاج.

ثالثا: ومن أجل أن تتحقق الأهداف السابق ذكرها، فإن وزارة المالية بحاجة إلى إعادة تقييم آليات الصرف على الخدمات الصحية بحيث يكون حساب الشريحة السكانية المستفيدة من الخدمات العلاجية ونوعية الخدمة (تخصصية أم عامة) أساسا في احتساب الميزانية الصحية المخصصة للمستشفيات أو للقطاعات. فكل دول العالم لديها آليات محددة لاعتماد الميزانية الصحية. فمثلا دولة كالنرويج، التي تتشابه معنا في النظام الصحي من حيث مجانية العلاج تعتمد ميزانيتها الصحية عبر الأقاليم وحسب العدد السكاني لكل إقليم. فمن المؤسف أن النظام المالي الذي تعتمده وزارة المالية يساعد مستشفيات التشغيل الذاتي على وجه الخصوص على زيادة الصرف بدلا من أن يحفز رفع الكفاءة التشغيلية. وهذه الحقيقة كانت إحدى أهم النقاط التي ذكرها البنك الدولي عند تقييمه الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية عامي 2004 و2009.

فمن المعلوم أن الطريقة التقليدية التي تعتمدها وزارة المالية عند تقييمها الميزانية الصحية قائمة على الاعتماد على ما تم رصده من اعتمادات مالية في السنوات المالية المنصرمة ومدى استهلاك تلك الميزانيات. فكل من يستنفد ميزانيته بشكل أكبر تكون له الفرصة في زيادة في الميزانية خلال العام الذي بعده دون اعتبار لكفاءات التشغيل أو قياس للمخرجات الصحية المرجوة من تلك الميزانية.

أنا على قناعة بأن تغيير اعتماد الميزانية الصحية وفقا لأعداد المرضى المستفيدين من الخدمة سيشجع كثيرا من المستشفيات الحكومية حتى غير التابعة لوزارة الصحة لزيادة خدمتها لأكبر شريحة من المواطنين غير التابعين لها لأنها ستكون الطريقة الأسرع لزيادة اعتماد الميزانيات السنوية لها.

كما أن اعتماد الميزانيات وفقا للشريحة المستفيدة من الخدمة سيساعد على توحيد الخدمات الصحية بين مختلف القطاعات الحكومية بسبب أن تقديم الخدمات الصحية سيكون على أساس أعداد المواطنين المستفيدين من الخدمة وليس لأي اعتبارات أخرى.

ما أتمناه وفي ظل وجود مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أن يتم الإسراع في توحيد الخدمة العلاجية، خصوصا بين القطاعات الصحية المختلفة، لأنها تحقق تنمية واستثمار أمثل للميزانيات الصحية، خصوصا في المناطق النائية. ولعل وزارتي التعليم والصحة يمكن أن يكونا البداية الصحيحة لأن ينعم المواطن بخدمات صحية مناسبة ومميزة.

وزارة "العشرين" الاجتماعية والفئة الغالية!!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
اضغط هنا

عبدالله صالح القرني

هل تعلم أخي غير المعاق كم هي مكافأة المعاق الشهرية من وزارة الشؤون الاجتماعية إذا كان المعاق عاطلاً عن العمل وسواء كان أعزب أو عائلًا، شيء أقرب للسخرية من العمل الجاد أو الشعار المستهلك لمسؤولي الوزارة أن المعاقين (الفئة الغالية)، الغالي يستلم ٨٣٠ ريالاً شهريًا لم تكملها الوزارة بـ٢٠ ريالاً ليصرف ٨٥٠ ريالاً من الصراف فلن يدخر المعاق العاطل شيئًا من هذا الرويتب الذي يصرف في يوم ٢٠ من الشهر الهجري، وتم ابتكار له يوم ٢٠ ليتناغم مع العشرين التي يحتاجها لاكتمال خمسين ريالا، أليس هذا فاصل كوميدي أسود لا ليس أسود بل رمادي؟!

صرف هذا الرويتب يتم في بيروقراطية عجيبة فإذا تقدمت بطلبه من أي فرع للوزارة يستوجب صرفه بعد عام كامل من تاريخ طلبك، أي والله بحجة المعاملة رايحة الرياض وكأنها رايحة على ظهر لوري بطريق ترابي ليس بزر كمبيوتر، أو لتحقيق عبارة الطيبين زمان (يوم الحكومة بسنة)!!

أليس هذا مشهدًا رماديًا كوميديًا؟!

قالت لي زوجتي: خذ حقك من الحكومة فشددت محزمي، ذهبت فرحًا من كرم والدنا خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بتوفير سيارات للمعاقين بلا استثناء، لكن أهل النكادة الكوميدية الرمادية بالوزارة لابد أن تستثني للغالين فنحن استثناء وغالين!

ذهبت وخيال يقظتي يطمعني في جيب أمريكي فأره يجعلني أخيرًا أشعر بغلائي على الوزارة، ذهبت لفرع الوزارة بالقنفذة وجدت المدير (زهقان) من الغالين..!!، قلت له أريد سيارة هذا تقريري أنا معاق بساق واحدة على طرف صناعي أمشي، قال: الله يحفظك هذه للمشلولين فقط.

قلت: الأمر يقول للمعاقين، قال: احمد الله أنك تمشي، قلت: الحمد لله.

والمعاق يذكره الآخرون بالله دومًا ولا يتذكرون أنه ذاكر لله بصبره الجميل ليس على قدر الله، بل على وزارة كوميدية تخالف المنطق لتفرض منطق بقائها كما يرى السوي البيروقراطي فيها حين يظن إن ظن بحق المعاق وفر حق الحكومة،

والحكومة بالمقابل تعطي ووضعت رقيبًا (متوفى دماغيًا) اسمه هيئة مكافحة الفساد، والمعاق غالي في أرخص حال والمعطي الله، (بس من جد وش سر العشرين) برويتب المعاق ما بين يوم الـ٢٠ونقصان القروش عن الخمسين ريالا؟ وللعلم المعاق الأعزب لو قسم الرويتب ٨٣٠ ريالاً ليأكل ثلاث وجبات يوميًا فسيكتفي بـ ٤١ ريالا في عشرين يومًا بالكوميديا في اليوم العشرين الرمادي يبدأ الصرف أم الصوم لا تعلم، وزارة الشؤون الكوميدية الاعتباطية لا تعلم أيضًا !!.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

رفع كفاءة وفعالية التعليم في المملكة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.aleqt.com/2015/04/14/article_949197.html

د. مرزوق الرويس

في إحدى الإحصائيات المتعلقة بالتعليم في السعودية، استوقفتني نسبة الأميين في المملكة. بحيث إنها شكلت نسبة 1.11 في المائة في النصف الأول و0.92 في المائة في النصف الثاني من عام 2014. في غالب الأبحاث العلمية لا حرج في وجود مثل هذه النسبة في إحصائيات أو نتائج لدراسة أو بحث معين. ولكن التساؤل الأهم: هل هذا واقع أن هناك أميين في السعودية؟ وعلى أي أساس تم تصنيفهم كأميين؟

إحدى أهم ركائز العمل الحكومي هي الكفاءة والفعالية في الخدمة الحكومية المقدمة. ومعنى الكفاءة هو أن تصل الخدمة الحكومية المقدمة إلى جميع الأفراد في المجتمع. وبعد أن يتم تحقيق الكفاءة بتوفير الخدمة الحكومية لجميع الأفراد، تبدأ المنظمات الحكومية بالتركيز على فعالية الخدمة المقدمة، وهي عادة تتمحور حول رفع جودة هذه الخدمة، مع المحافظة على كفاءتها. وبذلك فإن كان هناك أميون في المجتمع السعودي، فإن هذا يدل على ضعف في كفاءة نظام التعليم السعودي وأداء المنظمات المعنية به. فالتعليم لا بد أن يصل لجميع الأفراد في المملكة حتى وإن اضطرت المنظمات التعليمية إلى تحفيز المواطنين لتلقيه. لأن هذا سيسهم في رفع كفاءة المنظمة الحكومية المعنية بخدمة التعليم.

في السبعينيات الميلادية، قامت حكومة المملكة بتحفيز البدو الرحل ليستوطنوا من أجل تسهيل رفع كفاءة المنظومات الحكومية بتقديم الخدمات لجميع أفراد المجتمع السعودي. وكان التعليم أحد هذه الخدمات المقدمة، فكان من الصعب أن تقدم خدمة التعليم مثلا لأفراد متنقلين. فكانت الاستراتيجية هي تحفيزهم للاستقرار، ومن ثم تقديم الخدمة لرفع كفاءة التعليم، ومن ثم قياس فعاليتها.

وفي نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات الميلادية، بدأ التركيز يصب على فعالية التعليم مع بعض الجهود للحفاظ على الكفاءة. لذلك فإن المواطنين في معظم المدن الكبيرة والرئيسة بدأوا يبحثون عن فعالية التعليم أكثر من كفاءته بالسعي للحصول على درجات علمية متقدمة. وبهذا فإن درجات التعليم المتوسطة أصبحت هدفا لأنها تسهل على حاملها أن يحصل على وظيفة مناسبة لسد احتياجاته الأساسية في تلك الفترة.

وفي وسط التسعينيات، بدأت درجة التعليم المتوسطة في الاضمحلال من كونها هدفا لتصبح درجة الثانوية العامة هي الهدف كمتطلب لمعظم أفراد المجتمع للحصول على مكانة وظيفية تكفيهم في توفير احتياجاتهم. وزادت المتطلبات حتى أصبحت للدرجة الجامعية ومنها إلى الدراسات العليا في وقتنا الحاضر. وأصبح دور المنظمات التعليمية السعي في توفير الدرجات العلمية ودور الأفراد الحصول عليها. وستزداد المتطلبات لتوفير الاحتياجات الأساسية حتى يصبح التنافس ليس فقط على توفر المعلومة (كفاءتها)، بل أيضا على جودتها (فعاليتها). ومع هذا ، ما زال معيار تقييم تصنيف المتعلم عن غير المتعلم قائما على معرفة الشخص بالكتابة والقراءة.

تتغير قيمة التصنيف التعليمي غالبا مع تغير البيئة المحيطة به كالتغيرات التقنية، والعلمية، وما إلى ذلك. في المجتمعات المتقدمة، بدأت القراءة والكتابة بل حتى الدرجات العلمية الابتدائية والمتوسطة تتلاشى كمعيار أساسي لتحديد تعلم الشخص من عدمه. وبذلك فإن معظم من يتقنون الكتابة والقراءة فقط أو درجات علمية دنيا، أصبحوا يشكلون عنصرا مؤثرا سلبا في نسبة البطالة. بحيث إن هؤلاء الأشخاص لم يعد لديهم أي مجال وظيفي سوى أن يكونوا خيارا احتياطيا في الوظائف الدنيا في حال عدم توافر المطلوب. وهذا يقودنا إلى أهمية معرفة المعيار الصحيح والمتزامن مع التطورات

العالمية لاتخاذه كمعيار كفاءة للتعليم السعودي لتقديمه لجميع أفراد المجتمع السعودي، وتصنيف الأفراد المتعلمين من غيرهم بناء عليه. ويبدأ التساؤل: إلى أي درجة علمية يجب أن يكون معيار التصنيف التعليمي في السعودية؟
المحرك الأساس لتطور البيئات المحيطة بالتعليم في المجتمعات هو العولمة التي أسهمت في سهولة تبادل المعارف والخبرات فيما بين الدول. وهذا بدوره أسهم في ارتفاع متطلبات سوق العمل لمواكبة التغيرات الاقتصادية، الذي أخذ بدوره في الضغط على الأفراد لتوفير هذه المتطلبات كتوافر بعض الدرجات العلمية المتخصصة مع بعض المتطلبات التقنية كإتقان التعامل مع الكمبيوتر وغيرها. وبذلك فإن توافق متطلبات سوق العمل مع التعليم أمر مطلوب. والذي يستوجب الاستفادة من العولمة في معرفة الاتجاه العالمي والتنبؤ بمتطلباته ثم توفيرها. وهذا غالبا سيسهم في زيادة جودة المعرفة (التعليم) وليس فقط توافرها.
وبهذا فإن نظام التعليم السعودي يحتاج إلى دعم كفاءته برفع معيار التصنيف التعليمي ليصبح منافسا عالميا. ورفع هذا المعيار قد يحتاج إلى الاستفادة من المبتعثين في أنحاء العالم ودمج معارفهم وخبراتهم التعليمية لتكوين معيار حقيقي متوافق مع الثقافة المحلية ليسهم في رسم استراتيجية التعليم السعودي المقبلة. وهذه الاستراتيجية ستخرج كفاءة يسعى الأفراد لتحقيقها، في الوقت الذي ستصب أغلب جهود المنظمات التعليمية في المحافظة عليها ورفع فعاليتها. هذا يحتاج إلى بعض القوانين التي ستدعم هذا المعيار وتضمن وصول الخدمة لجميع الأفراد لتحقيق الكفاءة. ومن هذه القوانين حد العمر الأدنى للعمل، الذي يصاحبه قانون يدعم إلزامية التعليم لجميع من هم دون سن معينة كالسابعة عشرة مثلا ليضمن تلقيهم التعليم. بحيث تسهم هذه الاستراتيجية أيضا في رفع فعالية الفرد السعودي، الذي بدوره سيكون عاملا مؤثرا في تطوير النظام التعليمي، إضافة إلى رفع كفاءة وفعالية الأداء الحكومي وتطوير ثقافة المجتمع في المملكة. وبمشيئة الله ستصبح السعودية في مصاف الدول المتقدمة.

• الإسكان" استنفدت فرص الحل السكني

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alyaum.com/article/4060189

سكينة المشيخص

المشكلة السكنية لم تكن لتتحول إلى أزمة وحالة عصيبة من الاحتياج لأحد أهم الضروريات؛ لو أن وزارة الإسكان لم تضع كثيرا من الزمن في حصر المواقع التي تحتاجها؛ لبناء مشروعاتها ودراسة الخطط الخاصة بالتنفيذ، والنماذج العالمية في التعاطي مع مثل هذه المشكلة.
ولذلك فإن الوزارة فرطت في الحل رغم توفر ميزانيات ضخمة وضعتها الدولة في يدها، غير أنها جعلتنا كمن يتبع سرابا.
المسألة ببساطة.. أنه طالما هناك وفرة مالية وأراض شاسعة حول النطاق العمراني للمدن وفي القرى، وأمامنا تجارب عالمية في معالجة المشكلة، كان بالإمكان البدء الفوري في الحل والبناء ودمج المطورين العقاريين في هذه المشروعات، ومن ثم لكانت استطالت المباني رأسيا وتمددت أفقيا بعدة نماذج تناسب جميع الشرائح الاجتماعية، وكانت السنوات الأربع التي أضاعتها الوزارة في الدراسات والتصريحات الإعلامية كفيلة بقطع أكثر من نصف الألف ميل في الطريق إلى السكن النهائي لآخر مواطن لا يملك مسكنه.
ربما كانت قضية الأراضي البيضاء عائقا أمام الوزارة، ولكننا نسأل ماذا فعلت كل ذلك الوقت في المعالجة، فيما كان بإمكانها الرفع إلى المقام السامي؛ للتعامل معها على نحو ما انتهى إليه الوضع أخيرا بإقرار رسوم على تلك الأراضي، حتى يتم تطويرها أو مصادرتها لصالح الدولة؛ للاستفادة منها، بل كان بالإمكان الانتهاء من وضع ضوابط لفرض تلك الرسوم؛ للتعجيل بحسم ملف الأراضي البيضاء نهائيا.
بيروقراطية الوزارة كانت على الدوام جزءا من المشكلة وليس الحل، ولو أن المواطن توفرت له الخيارات التي وضعت للوزارة التي أنشئت خصيصا لغرض السكن، لكان أنجز سكنه منذ سنوات، ولكن دخولها في نفق الإجراءات والدراسات

وتكوين اللجان التي تنبثق عنها لجان أخرى، أسهم في أن تضل الطريق إلى إنجاز مشروع واحد يؤكد فرضية حسمها للملف السكني بأقصر الطرق وأكثرها سهولة.
الآن نبدأ من جديد، بعد حسم ملف الأراضي البيضاء، ووقوفها حجر عثرة أمام الوزارة والتطوير العقاري، وينبغي للوزارة استدراك ما فاتها سابقا، وتسريع الإيقاع السكني اعتمادا على المقومات التي توفرت سابقا، وإذا لم تجد طريقا لذلك فعليها أن ترفع الراية البيضاء منذ الآن، ولا تضيع زمنا في التفافات لا تأوي أحدا، لأن المعادلة بسيطة وواضحة، فهناك مليارات تكفي لتمويل بناء مدن كاملة، وبجانبها أراض قابلة للتطوير، ولم يتبق إلا بدء العمل ووضع هذا الملف وراء ظهورنا فقد تأخرنا كثيرا ولم يعد من وقت يمنح أي وزير أو مسؤول فرصة ثانية.

حقوق المطلقات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م
اضغط هنا

محمد خضر عريف

طلبت مني إحدى الأخوات المطلقات من القريبات أن أسأل لها عن حقوق المطلقة لدى بعض المسؤولين في الشؤون الاجتماعية، وبادرت بالسؤال لها وفوجئت بأنه ليست هناك أي حقوق أو ميزات تعطى للمطلقة مهما كانت أحوالها مترديه، سوى ما يصرف من الضمان الاجتماعي لها ولغيرها من المعوزات ما لا يسمن ولا يغني من جوع. وما كانت هذه الأخت تريد السؤال عنه هو إمكانية تحمل رسوم المدارس أو الجامعات لأبنائها أو بناتها أو التكفل بأي رعاية صحية لها ولأبنائها أو ما شابه.
وعجبت لهذه الحال، وهذا الواقع المؤلم في مجتمعنا المسلم المتكافل المتراحم، وتذكرت حال بعض المجتمعات التي يسميها بعضنا (المجتمعات الكافرة) كالمجتمعات الغربية، ومنها المجتمع الأمريكي، فإن وقع طلاق بين رجل وامرأة في أمريكا، فإن القانون يقضي بأن تقاسم المرأة الرجل في ثروته وممتلكاته (فيفتي فيفتي) كما يقولون، مهما كانت طائلة وإن بلغت المليارات.
وذلك القانون رغم شدته ضامن قوي جدًا لحقوق المرأة المطلقة.
ولا يعني هذا بالطبع أن تلك القوانين الوضعية أرحم بالمطلقة من تشريعنا الإسلامي السمح العظيم، ففي القرآن سورة كاملة هي سورة الطلاق تبين حقوق المطلقة وحدود الطلاق بشكل كامل وواضح، ولكن مراعاة الأزواج لهذه الحقوق قليلة، وأصبح كثير منهم في مجتمعنا لا يرعون في زوجاتهم إلًا ولا ذمة، ويطلقون لمجرد الطلاق، للتهرب من المسؤوليات أو الأعباء، أو للرغبة في الزواج بأخرى.
في منطق معوج وصفاقة عجيبة وترديد ببغائي بأن الله أحل له أربعًا من النساء دون التفكير في الأسباب الشرعية والاجتماعية للتعدد.
وأقول وبالله التوفيق: إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، ويمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية بقيادة وزيرها الهمام معالي الدكتور ماجد القصبي أن تخصص إعانات خاصة للمطلقات ولو كن عاملات أو موظفات، مثل التأمين الصحي لهن ولأبنائهن، أو تحمل مصاريف المدارس والجامعات الخاصة للأبناء والبنات أو السعي لدى وزارة الإسكان بتوفير مسكن لكل مطلقة إن كان سكنها مستأجرًا ومكلفًا ويمكن التفكير في سبل أخرى كثيرة، وولاة الأمر يرحبون بأي اقتراح لراحة المواطن ورفاهيته. خصوصًا هذه الفئة المظلومة المضطهدة مجتمعيًا التي لا حول لها ولا طول، وهي فئة المطلقات.

حياة اليتيم الصوري أسوأ حياة!!

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م
http://www.alyaum.com/article/4060579

انيسة الشريف مكي

«إِنَّ اللَّهَ سَائِلٌ كُلَّ رَاعٍ عَمَّا اسْتَرْعَاهُ، أَحَفِظَ أَمْ ضَيَّعَ، حَتَّى يَسْأَلَ الرَّجُلَ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ»
الكثير من فلذات الأكباد يعيشون اليتم، بالرغم من وجود الآباء والأمهات على قيد الحياة، آباء وأمهات -للأسف- مع وقف التنفيذ، أقصد مع وقف التوجيه والرعاية والتربية والتهذيب.
عمل ثم راحة، ثم عمل، ثم نوم.. وتمر الأيام والشهور وينقضي العمر، اليوم كالأمس والأمس كسابقه وعقرب الساعة يدور ويدور وروتين الحياة لا يتغير والآباء والأمهات في فلكهم يسبحون.
حتى وإن كان الهدف نبيلاً الأم تعمل والأب يعمل؛ من أجل أبنائهم لتوفير حياة أفضل، لكن ليس على حساب تربية الأبناء.
مدبر الأمور -سبحانه- تكفل بالأرزاق، قال تعالى: «وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقاً نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى»، وقال صلى الله عليه وسلم: «لأن يؤدب الرجل ولده خير من أن يتصدق بصاع» عليك أفضل الصلاة والسلام يا رسول الله. كل السبل مهيأة للتربية السليمة فلماذا نشذ عن القاعدة.
تنمية الذكاء الوجداني لدى الأطفال وإشباع حاجاتهم الطبيعية من الأمن والاستقرار وغرس الاطمئنان النفسي والاجتماعي في نفوسهم لا يتحقق عن بعد. فقد أثبتت الدراسات النفسية أن الشخص الذي يعيش حرماناً عاطفياً في طفولته يصعب عليه محبة الآخرين أو تقبل محبتهم وتظهر في الغالب الأمراض الاجتماعية في المجتمع.
بعض فلذات أكبادنا من المراهقين والأحداث فقدوا الاحتواء الأسري الإيجابي والعاطفي والتربوي، فضلوا الطريق، وأول من سيدفع الثمن آباؤهم وأمهاتهم - عقاب معجل - إنك لا تجني من الشوك العنب.
الأم في وادٍ والأب في وادٍ يجمعهم فقط أكل الحُصّرم وأبناؤهم يضرسون!!.
زيارات وحفلات لا تنقطع وأخبار الموضات تتصدر الأولويات والوقت يضيع دون استثمار ورعايتهم للأبناء متروكة للخدم بجميع جنسياتهم وأديانهم!!
لا تربية سليمة ولا رقابة خاصة مع الإعلام الجديد الإيجابي منه والسلبي، ومع الفضائيات الهدامة التي تسهم -بشكل فعال- في تغيير سلوك المجتمع وتزيد من معدلات الجريمة وتفشي الأمراض الاجتماعية.
أين الأم التي تتحدث مع أبنائها عن يومهم الدراسي وتعرف نقاط ضعفهم في الدروس وتستمع لمشاكلهم، وتحس بها، وتمسح همومهم وتوجههم وتحل مشاكل فراغهم؟!!
أين التوجيه الديني وتربية وتعليم المبادئ والقيم؟!! تربية عشوائية تتحول لقنابل موقوتة، لا تلبث أن تنفجر وتدمر نفسها وأسرتها وأمتها.
عدم إعطاء الأبناء مساحة كافية من وقت الآباء والأمهات معناه فتح كل المنافذ لتيارات الانحراف والجريمة والأفكار الغريبة، التي تهدد أمن المجتمع ويقع أبناؤنا فريسة سهلة لهمن فلا تلوموهم بل لوموا أنفسكم، صنعتم من أولادكم شخصيات مريضة ضائعة تبحث عن نفسها في الظلام.
حال اليتيم الصوري مؤلم، يحرك المشاعر وتدمى له القلوب. من الظلم أن يكون الآباء أحياء وهم بمثابة الموتى ليس لهم أي أثر في حياة أبنائهم، والأدهى من ذلك أن منهم من يقضي نهاره في العمل ولياليه في السهر وإن لمتهم أجابوا كل شيء متوفر لديهم فماذا يريدون أكثر؟!!
حديثي للفئة المقصرة فقط.. وشكري وتقديري للجميع..
العلاقات الإيجابية التفاعلية الانسجامية لا تتحقق إلا بالقرب منهم ومنحهم الوقت الكافي؛ ليشعروا من خلاله بحبنا لهم، فليس المهم أن نحبهم، وهو الذي لا يختلف في حبنا لهم اثنان، الأهم أن نعبر لهم عن هذا الحب بالكلمة التي تنبع من

القلب؛ لتصل إلى قلوبهم دون وسيط، باللمسة الحانية والبسمة التي تبعث الاطمئنان وتنشر الأمان في أجواء تملؤها الثقة المتبادلة.
فلذات الأكباد تحتاج للقرب أكثر والحوار معهم؛ للوصول إلى مشاعرهم وأسباب الفرح والغضب وتعليمهم استثمار هذه المشاعر بالشكل الأفضل حتى لا تتحول لعنف وتمرد وإرهاب.

لَيسَ اليَتيمُ مَنِ انتَهى أَبَواهُ مِن
هَمِّ الحَياةِ وَخَلَّفاهُ ذَليلا
إِنَّ اليَتيمَ هُوَ الَّذي تَلقى لَهُ
أُمّاً تَخَلَّت أَو أَباً مَشغولا

عاتب بعضهم ولده على العقوق، فقال: يا أبت انك عققتني صغيراً، فعققتك كبيراً وأضعتني وليداً، فأضعتك شيخاً. اللهم لا تجعلنا منهم فكما يدين المرء يدان.

20 أمنية للمرأة السعودية

المصدر: جريدة الوطن الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 16 أبريل 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25914

علي الشريمي

أسقط "الشورى" توصية زيادة فرص العمل للمرأة السعودية في الوظائف الديبلوماسية والإدارية والفنية والمالية في وزارة الخارجية. والمضحك، أن مبرر إسقاط التوصية هو "عدم إثارة البلبلة"!

سادت حالة من التذمر والاستياء الشديدين مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي، بعد إسقاط مجلس الشورى التوصية التي تقدمت بها عضو المجلس الدكتورة "لبنى الأنصاري" التي تنص على زيادة فرص ومجالات العمل للمرأة السعودية في الوظائف الديبلوماسية والوظائف الإدارية والفنية والمالية في وزارة الخارجية.

والمضحك، أن مبرر إسقاط التوصية هو "عدم إثارة البلبلة" وهو الأمر الذي يتناقض مع التوصية ذاتها التي نصت: "أن وزارة الخارجية لا تمانع في ذلك وأن المرأة باتت تتبوأ مناصب قيادية في وزارة الخارجية". والحق أن المبرر الوحيد في نظري هو سيطرة العقلية الذكورية على طاولة الشورى.

عشرون أمنية، هي كل ما تريده أغلب السعوديات الآن، أو هذا ما جمعته من قوائم طويلة أثناء متابعتي للهاشتاق "الشورى يرفض توصية تعيين سفيرات"، عشر منها تحققت وهي على النحو التالي: 1- دخول المرأة السعودية إلى قبة مجلس الشورى، بنسبة 20%. 2- دخول المرأة السعودية المجالس البلدية مرشحة ومنتخبة. 3- صدور قرار الموافقة على نظام الحماية من الإيذاء. 4- صدور قرار من وزارة العدل بالسماح للنساء بإصدار تصريح عمل كمحامية للتقاضي في المحاكم. 5- تخصيص بعثات للمرأة للدراسة في أكبر الجامعات العالمية 6- صدور ضوابط تنظيمية لمراكز ضيافة الأطفال الأهلية. 7- البدء في تفعيل المحاكم المتخصصة للأحوال الشخصية. 8- رفع التمييز عن المرأة في نظام الضمان الاجتماعي. 9- تأسيس جمعيات تستضيف السجينات المفرج عنهن اللاتي ترفضن أسرهن استلامهن. 10 - صدور قرار بإلغاء المعرفين وإيجاد أقسام نسائية في المحاكم وكتابات العدل.

والآن، إلى أهم 10 أمنيات مؤجلة تحملها المرأة السعودية في روزنامة الحقوق:

1- تدريس منهج حقوق المرأة ضمن مناهج تعليم البنات وفي الجامعات والكليات والمعاهد. 2-الحق في ولاية المرأة البالغة الرشيدة على نفسها إذ إن الأنظمة ما زالت تمنع ولاية الأم على أطفالها القصر بعد وفاة الأب، وما زالت تشترط موافقة ولي أمر الأنثى عند التحاقها بالمدرسة والجامعة أو العمل وحتى حصولها على بطاقة الأحوال المدنية. 3- حق المرأة البالغة الرشيدة في التنقل والسفر. 4- إلغاء إعطاء أولياء المرأة حق طلب تطليقها لعدم الكفاءة في النسب.

5- إلغاء اشتراط الوكيل، أو ولي الأمر في الأمور المالية للمرأة البالغة الرشيدة. 6- حق المرأة في نقل جنسيتها إلى أولادها وزوجها إذا تزوجت من غير مواطنها. 7- منح المرأة الحق في استخراج رخصة قيادة.

8- إصدار قانون الأحوال الشخصية الذي يضمن حقوق النساء في الأسرة وقدرتهن على تقرير المصير وضمان تكافؤ الفرص، لتعزيز وصول النساء إلى المناصب سواء في القطاع الخاص أو العام. 9- السماح بالترخيص للجمعيات المدنية المعنية بتعزيز حقوق النساء. 10- إصدار أحكام تشريعية وقانونية تعاقب وتجرم التمييز ضد المرأة.
أخيرا أقول: في الأدبيات الحقوقية ليس هناك تفضيل لحق على آخر، حقوق الإنسان حقوق متكاملة ومترابطة، فلا يمكن التضحية ببعضها على حساب البعض الآخر.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

التقاعد المبكر للمعلمين .. أسبابه ودوافعه

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 16 إبريل 2015م
http://www.aleqt.com/2015/04/16/article_949814.html

د. سعيد بن على العضاضي

تطرقت إلى موضوع التقاعد المبكر للمعلمين قبل عدة سنوات، وحذرت من تجاهل هذه الظاهرة، وكنت أتوقع أن وزارة التعليم قد عملت شيئا حيال هذا فقامت بدراسة الظاهرة وعالجتها في حينها، إلا أنني فوجئت أن نسبة المعلمين الراغبين في التقاعد المبكر لم ترتفع فحسب بل تضاعفت. فما بين العام الماضي والعام الحالي تضاعفت نسبة المعلمين الراغبين في التقاعد المبكر إلى 200 في المائة. وفي إحدى إدارات التربية والتعليم بلغت نسبة المعلمين الذين يرغبون في التقاعد المبكر نحو 20 في المائة من العدد الكلي للمعلمين في تلك المنطقة، مما اضطر مدير التربية والتعليم إلى توجيه مديري المدارس بإخفاء استمارات طلب التقاعد المبكر وعدم تمكين المعلمين الذين يرغبون في التقاعد من استيفاء النماذج المطلوبة حتى ينتهي الوقت المحدد لتقديم طلب التقاعد خوفا من النقص الذي تعانيه المدارس من المعلمين العام المقبل. والمقلق في الأمر أن غالبية الذين يرغبون في التقاعد المبكر من المعلمين الأكفاء أصحاب الخبرات العالية التي يصعب تعويضها.
وحتى تعود وزارة التعليم إلى صوابها وتدرك خطر المشكلة التي تحيط بها، دعونا نتبادل الخواطر ونتدارس الأسباب الحقيقية وراء رغبة كثير من المعلمين في التقاعد المبكر. أول سبب من وجهة نظري يتمثل في قلة الحوافز المادية والمعنوية مقارنة بمهام ومتطلبات المهنة. فكيف ينجز معلم عبأه التدريسي 24 حصة تتخللها عشر دقائق فقط كي يلتقط أنفاسه، إضافة إلى الأنشطة اللامنهجية والمسؤوليات المتفرقة كالجمعيات والإشراف على المقاصف والمختبرات وغيرها من تقاليد الثقافة التنظيمية لمدارس "التربية والتعليم". إن مهنة المعلم معقدة وأداءها كما يجب يحتاج إلى قدر كبير من الصبر والجهد وهي تختلف كثيرا عن العمل الإداري الذي يؤديه الموظفون في قطاعات الدولة المختلفة. فلا بد أن يكون دائما منذ السابعة صباحا حتى صلاة الظهر حاضر الذهن متيقظ البصر ومستيقظ البصيرة، فهو تحت المجهر من قبل طلابه ومن قبل مدير المدرسة، بل إنه لا يستطيع أن يخرج بذهنه خارج قاعة الدرس وهذا عمل جبار ومهمة ثقيلة.
وأنا هنا لا أعني ذلك النوع من المعلمين الذين دخلوا المهنة من الأبواب الخلفية، أو تسللوا إلى العمل التربوي في غفلة من الزمن، أو الذين تقطعت بهم السبل فلم يجدوا من يحميهم من شبح البطالة سوى التربية والتعليم وهم يحاولون إخفاء أنفسهم ولكننا نعرفهم بسيماهم ونعرفهم في لحن القول، بل أعني المعلمين الأكفاء والمربين النجباء أصحاب الهمم العالية الذين يصعب تعويضهم ويندر وجودهم ويصعب إعداد أمثالهم.
السبب الثاني الذي أراه وراء تضاعف نسبة التقاعد المبكر للمعلمين الأكفاء عاما بعد عام يتمثل في الملل الذي يصيب المعلم عند أدائه عمله. فالمناخ التنظيمي والنظام المدرسي بشكل عام يصيب المعلم بالملل. تخيل معي معلم يدرس مادة الرياضيات للصف الرابع الابتدائي أو الفقه للصف الأول متوسط أو اللغة العربية للصف الأول ثانوي لمدة عشر سنوات يكرر المصطلحات نفسها ويردد العبارات نفسها ويرى الصورة نفسها ويعيد الموضوعات نفسها ألا يسبب هذا اضطرابا نفسيا للمعلم يخرجه عن طوعه. فالملل آفة تصيب المعلم والمتعلم على حد سواء، وأنا متأكد أن لوزارة التعليم آليات للتغلب على الملل الذي يتسلل إلى نفوس المعلمين الأكفاء، إلا أنني أظن أنهم لم يكلفوا أنفسهم مجرد التفكير فيها.

السبب الجوهري الآخر وراء زيادة رغبة المعلمين في التقاعد التغيير الدوري، والمتسارع، وغير المدروس للخطط والمناهج الذي تقوم به الوزارة. فوزارة التعليم لم تستقر على منهجية تعليمية منذ أكثر من عشرين عاما وهي تتنقل من تجربة إلى تجربة، ومن اختبار إلى اختبار، ومن فكرة إلى أخرى حتى أن منسوبيها يطلقون على وزارتهم وزارة التجارب. وعمل كهذا يدل على أن وزارة التعليم خصوصا في مجال التربية والتعليم ليس لديها رسالة واضحة ولا خطة استراتيجية تسير عليها، فالوزير الخلف ينقض ما بناه الوزير السلف.

فعلى سبيل المثال - وليس الحصر طبعا - قبل سنتين تقريبا صدر قرارا من وزير التعليم السابق (إبان أن كان مسماها التربية والتعليم) بإجراء اختبار تحصيلي لطلاب السنة الثالثة متوسط الذي لم يعرف سبب إقراره حتى حينه. وقام المعلمون بالتهيئة لهذا الاختبار وتم تدريب وإعداد الطلاب نفسيا ودراسيا وتم اختبارهم بالفعل، إلا أنه أوقف فجأة دون سابق إنذار وكل ما تم إنجازه أصبح في مهب الريح. وفي مطلع العام الحالي صدر قرار آخر بإجراء تقييم ليس للصف الثالث متوسط، بل لجميع طلاب المرحلة المتوسطة يتمثل في أن تقوم الوزارة باختيار مادتين إحداهما علمية والأخرى أدبية تقوم (الوزارة) باختبار الطلاب بطريقتها دون معرفة المعلمين وتقوم بالتصحيح ورصد الدرجات وكالعادة لا يوجد مبرر ولم يتضح السبب. وبعد أن بدأ المعلمون بتنفيذ فحوى هذا القرار الحصيف تم إيقافه هو أيضا، حيث فوجئ معلمو وطلاب المرحلة المتوسطة الأسبوع الماضي بإيقاف العمل بنظام المادتين لأجل غير مسمى.

مثل هذه القرارات العشوائية، وغير المدروسة، وغير المبررة وهذا التخبط من قبل الوزارة يضع المعلم في حيرة ويخل توازنه وقد يفقده صوابه عندما يرى نفسه يعمل في بيئة غير مستقرة؛ فإلى الآن لم تستقر الوزارة على منهج واضح ولم تقر آلية ثابتة لتقييم الطلاب، بل ما زالت في مرحلة التجارب، وهذه البيئة طاردة للكفاءات وهي التي تجبر المعلمين من حيث لا تدري إلى طلب التقاعد المبكر.

أرى أن تأخذ وزارة التعليم موضوع تقاعد المعلمين المبكر بعين الاعتبار، وعليها أن تتبع مزيدا من الأسباب التي تضطر المعلمين الأكفاء إلى فراق المهنة مبكرا، وأن تضع هذه الظاهرة في مقدمة أولوياتها وتستقصي الأمر من منبعه ومن المعنيين أنفسهم وهم المعلمون.

فإذا استمر الوضع كما هو عليه وبدأنا نفقد خبرات تربوية نفيسة يصعب تعويضها، فقد تلجأ الوزارة قريبا جدا - سنة أو سنتين - إلى تغطية عجزها من المعلمين عن طريق التعاقد من الخارج وبهذا نعود للمربع الأول قبل ثلاثين عاما.

بان يدعو من الدوحة إلى مواجهة جماعية للإرهاب

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م
اضغط هنا

الدوحة - محمد المكي أحمد

دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى مواجهة جماعية للإرهاب والتطرف والفساد والجرائم. وإلى احترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة وإنهاء التهميش.

جاء ذلك خلال حضوره المؤتمر الثالث عشر «لمنع الجريمة، وتحقيق العدالة الجنائية» الذي بدأ اعماله في الدوحة أمس، في حضور أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ورئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ عبد الله بن ناصر آل ثاني.

وظهرت على هامش الاجتماع حدة تفاعلات الوضع في اليمن والعراق وسورية، وممارسات «داعش» الإرهابية. وحمّل بان، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الشيخ عبد الله مساء أمس الحوثيين مسؤولية ما يجري في اليمن حالياً. ودعا الى «العودة الى طاولة المفاوضات (بين الأطراف اليمنية) والتركيز على جهود (مبعوثه) جمال بن عمر»، وقال «أحضكم على انهاء العنف في اقرب الآجال وأن يسود الحوار وتستأنف المفاوضات»، وعبّر عن تقديره «جهود قطر الديبلوماسية»، وأضاف «أقدر دول مجلس التعاون الخليجي والتزامها الأمن والاستقرار في المنطقة»، ولفت الى «أننا (الأمم المتحدة) عملنا مع قادة دول المجلس، وأوشكنا على تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكن تدهور الوضع بسبب الحوثيين».

وقال رئيس الوزراء وزير الداخلية القطري إن لتحالف «عاصفة الحزم» أسبابه وأهدافه. وهي تكمن في «أن هناك تهديداً لأمن دول مجلس التعاون وكسر الرئيس المخلوع (علي عبد الله صالح) قرارات مجلس الأمن، والهدف إعادة الشرعية إلى اليمن».

وكان بان طالب خلال مؤتمر منع الجريمة الزعماء الدينيين بحض الشباب على التسامح ومعرفة الديانات الأخرى لتحقيق الفهم المتبادل، وشهد اليوم الأول للمؤتمر اعلان رئيس الوزراء القطري مبادرة لـ «تأسيس صندوق يخصص للتعليم والتطوير المهني لمصلحة النازحين واللاجئين ضحايا الصراعات في الشرق الأوسط»، ووجه انتقاداً شديداً إلى «ازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية»، وقال رداً على سؤال لـ «الحياة» عما اذا كان ناقش مع بان هذا الموضوع: «ان المعايير تناقش في المؤتمر وموقف قطر واضح وكذلك مرئياتها في هذا الشأن». وأكد في كلمته أمام المؤتمر أن ازدواجية «المعايير تمثل أبرز التحديات التي تواجه منع الجريمة والعدالة الجنائية، وتشكل عائقاً أساسياً لبلوغ تحقيق التنمية المنشودة للشعوب». ودعا إلى تعزيز «التعاون الإقليمي والدولي، والتعامل مع الظاهرة الإجرامية من منظور شامل يأخذ في الاعتبار أسبابها وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها».

وكرّر بان دعوته إلى مكافحة الإرهاب وقال إن «الإرهابيين يتحالفون أكثر من أي وقت مضى، يمولون أنفسهم من خلال شبكات عالمية»، ودعا الى «نهج شامل للتصدي للتطرف وغسل الأموال والفساد».

وكشف رئيس الوزراء القطري انه تم التوافق على مضامين «اعلان الدوحة» الذي سيصدر في نهاية المؤتمر، وقال إنه «سيشكل بوابة نحو المستقبل لمكافحة الجريمة».

خبراء مؤتمر منع الجريمة يؤكدون على دور الشرطة في حفظ الأمن

المصدر: جريدة الحياة الشرق 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م
http://www.al-sharq.com/news/details/327519#.VS4LWfmUcVg

الدوحة – قنا

أكد عدد من الخبراء والمختصين في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة على الدور الهام الذي تضطلع به قوات الشرطة في حفظ الأمن والأفراد والمجتمع والممتلكات ومنع الجريمة.

وشددوا في جلسة عقدت اليوم ضمن فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية على العلاقة الوثيقة بين حقوق الإنسان والشرطة وضرورة أن يعمل رجال الشرطة وفق المعايير والمبادئ الدولية من حيث كيفية استخدام القوة بشكل مشروع وقانوني.

وطالب المتحدثون في الجلسة التي عقدت بعنوان "إصلاح الشرطة ومبادئ استخدام القوة" بتطبيق آليات المساءلة بكل من يتجاوز هذه المعايير وينتهك حقوق الإنسان باستخدام القوة والسلاح بطرق غير مشروعة ، ودعوا دول العالم إلى التعاون في هذا المجال على المستوى الوطني والدولي وتأكيد التزامها ومسؤوليتها بتطبيق حقوق الانسان.

وتطرق المتحدثون إلى المعايير الدولية التي يطبقها مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة فيما يتصل بضمان هذه الحقوق والوفاء بها ودور الشرطة إزاء هذه القضية.. مؤكدين أن هذه الحقوق أساسية ولا تتجزأ وتشمل الاستغلالية والحق في الحياة ومنع التعذيب والحريات الأساسية وغيرها من الحقوق.

واستعرض المتحدثون بعض الحالات التي يستخدم فيها السلاح ولكن بشروط منها أن لا تؤدي أي محاولات لحفظ الأمن أو إنقاذ أشخاص إلى فقدان أرواح أخرى بريئة.

وأشاروا إلى أن الشرطة تعمل وفق آليات مضمنة في الدساتير الوطنية والدولية مما يتعين على الأفراد والمجتمع الإلمام الكامل بهذه النصوص والآليات المسؤول عنها في الأساس الحكومات والجهات التي قامت بوضعها.

حقوق الإنسان

وأشار المتحدثون إلى وجود حالات مزعجة تستخدم فيها الشرطة القوة المفرطة لتفريق المظاهرات والحشود والاحتجاجات السلمية وتنتهك فيها حقوق الإنسان الأساسية. وشددوا في هذا الصدد على ضرورة إلمام قوة الشرطة بكيفية التعامل مع هذه الاحتجاجات السلمية وذلك بتدريبها وتأهيلها.

ونبه المتحدثون إلى أنه يتعين أن يكون الضحايا أيضا مصدر اهتمام الحكومة والشرطة، كما يتوجب كذلك تعزيز الثقة بين الشرطة والمجتمع وأن يشعر الناس ويثقوا في دور الشرطة باعتبارها الوسيط بينهم وبين الدولة ومصدرا لحفظ الأمن وحقوق الإنسان.

وقالوا إن استخدام القوة هو من صميم عمل الشرطة خاصة عندما تكون حياة الأفراد والمجتمعات مهددة بالمخاطر، لكن يجب أن يكون ذلك وفق القوانين التي تحفظ حقوق الجميع وفي الحالات الضرورية التي يجب أن تكون فيها حماية الحياة السبب الوحيد لذلك.

وتطرق الخبراء والمختصون في هذه الجلسة إلى التحديات التي تواجه تطبيق معايير حقوق الإنسان والشرطة ذاتها وبخاصة في حالات الحروب والنزاعات المسلحة واستخدام الأسلحة الأوتوماتيكية دون أن يتحكم الإنسان فيها مما يؤدي إلى فقدان أشخاص مدنيين لا علاقة لهم بالنزاعات.

كما تحدثوا عن موضوع العدالة الجنائية وتطوير معاييرها وحماية المرأة والطفل وإصلاح الشرطة وتوعيتها وتثقيفها بالسياسات والقوانين الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والتقنيات الحديثة بما يضمن تطبيق استراتيجيات وخطط شاملة وفعالة لتقويض الجريمة بكافة أنواعها ومحاربة الفساد، بالإضافة لدعم مساعي الإصلاح.
واستعرضت السيدة أنيكي أوسي، المستشارة الأممية في مجال إصلاح قطاع الأمن وحقوق الإنسان عناوين وفقرات من كتيب في هذا الخصوص ستصدره لاحقا ومن ذلك المبادئ العامة لاستخدام القوة في تطبيق القانون ومبادئ حقوق الإنسان والاعتقال التعسفي وانتهاك حقوق المجموعات الضعيفة والقانون الدولي واستخدام الأسلحة ووسائل الاعتقال التعسفي.
كما يتضمن الكتاب موضوعا عن الاحتجاجات السلمة والشفافية في استخدام آليات القوة ودور الشرطة في حماية الاحتجاجات السلمية.

جلسة رفيعة المستوى حول العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة

المصدر: جريدة الشرق الخميس 27 جماد الثانى 1436هـ - 16 إبريل 2015م
http://www.al-sharq.com/news/details/327922#.VS9ZqvmUdpA

الدوحة – قنا
أكد خبراء ومختصون دوليون، أن العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، لا يمكن تبريره وأنه يتعين على الدول حماية الأطفال، بمن فيهم المخالفون للقانون، من جميع أشكال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.
وشدد هؤلاء المتحدثون في جلسة رفيعة المستوى اليوم ضمن فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بالدوحة، على ضرورة القضاء على فرص الإفلات من العقاب وتوفير المساعدة للضحايا الأطفال حتى لا تتكرر الانتهاكات والإيذاء بحقهم، ووجوب معاملة الأطفال المحتكين بنظام العدالة كضحايا أو شهود أو مجرمين مزعومين أو مدانين، معاملة تحترم حقوقهم وكرامتهم وتراعي احتياجاتهم.
كما شددوا على أن حق الجميع في الوصول إلى العدالة، وحق الأطفال ضحايا العنف أو الشهود عليه والأطفال والأحداث المخالفين للقانون في أن يحصلوا على ما يحصل عليه البالغون من ضمانات وحماية قانونية، بما في ذلك كل ضمانات المحاكمة العادلة، يشكلان أساسا هاما لتوطيد سيادة القانون من خلال إقامة العدل.
واستعرض المتحدثون في الجلسة وعنوانها (العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية) استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وطالبوا بتطبيقها بعد أن تم اعتمادها..وأشادوا بالدور المهم والحيوي الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات ومنع الجريمة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في هذا المجال.
كما تناولوا باهتمام الدراسة العالمية التي أعدتها تايلاند والنمسا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة/ اليونيسيف/ بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال وحماية الأطفال المحرومين من الحرية.
ونوهوا بحقوق الأطفال في الحياة والتعليم والصحة والحماية وعبروا عن القلق إزاء الإيذاء الثانوي لهم الذي قد يحدث في إطار نظام العدالة، وحثوا جميع الدول على اتخاذ جميع التدابير الضرورية والفعالة، حسبما تقتضيه الحاجة، من أجل منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال وإيلاء عناية خاصة لمسألة حقوق الطفل ومصالحه عند إقامة العدل وعلى وضع وتنفيذ سياسة شاملة لمنع الجريمة ونظام العدالة من أجل منع انخراط الأحداث في أنشطة إجرامية وتعزيز استخدام تدابير بديلة.
ونبهت السفيرة تيشي فلسبيرقر، المنسق الوطني لمكافحة الإتجار بالبشر في النمسا، رئيسة الجلسة، إلى التأثيرات السالبة للعنف ضد الأطفال عليهم نفسيا وصحيا واجتماعيا، مشيرة الى المخاطر التي يتعرض لها الأطفال المخالفون للقانون وأهمية أن تستجيب العدالة لحقوقهم سيما وأنه ينبغي على القضاء حماية الضعفاء.

وقالت ان استراتيجيات الأمم المتحدة النموذجية في هذا المجال يدعمها الكثير من الدول والمنظمات ذات العلاقة، وإنه بعد اعتمادها أصبحت الدول تعتمد على صك يساعدها في إصلاح أنظمتها القانونية وتطوير وتعزيز الدور الذي تضطلع به في مجال نظم العدالة والتعليم وتوفير البيئة المواتية لحماية الأطفال.
أما الأميرة باجراكيتي ماهيدول، ممثلة مملكة تايلاند في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، فطالبت باتخاذ إجراءات صارمة وسريعة بحق مرتكبي العنف ضد الأطفال أيا كان نوعه والذي وصفته بأنه غير مبرر وغير إنساني خاصة وأن الأطفال هم الشريحة الأكثر هشاشة في المجتمع.
وشددت على ضرورة حماية حقوق الأطفال والمحافظة على سلامتهم من أجل السلم وبناء مجتمعات مستدامة قائمة على سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي وعلى الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان والطفل وسيادة القانون.
واستعرضت المبادرات المشتركة التي قامت بها تايلاند والنمسا في مجالات مثل إحقاق العدالة ودعم حقوق الإنسان وغيرها من الأمور لحماية حقوق الأطفال ومعالجة العنف ضد الأطفال وكذا استراتيجيات الأمم المتحدة النموذجية في هذه المجالات، داعية جميع الدول إلى الالتزام بتطبيق اتفاقية حقوق الطفل التي احتفل العالم مؤخرا بذكراها الخامسة والعشرين والعمل على بناء عالم أفضل وأكثر أمنا للأطفال.
من ناحيتها استعرضت السيدة فاليري، رئيس قسم العدالة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات ومنع الجريمة مهام المكتب في مساعدة الدول لتطوير استراتيجيات ومعايير لمنع العنف ضد الأطفال والشهود منهم على الجرائم أيضا ودعم الدول الأعضاء لضمان حماية الأطفال ضمن نظم العدالة.
وقالت إن اعتماد استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية خلال شهر ديسمبر الماضي، يشكل إنجازا كبيرا يعبر عن التزام الدول الأعضاء بوقف هذا العنف ويحمي الأطفال ضمن العدالة الجنائية. ونوهت بأهمية تطوير مثل هذه الإستراتيجيات لمعالجة وتلبية حاجات الأطفال وحمايتهم بما يتماشى مع القانون الدولي مع الأخذ في الاعتبار دور نظم العدالة والقطاعات الأخرى التي تهمهم من تعليم وصحة وغيرها، مشيرة الى أن المكتب بالتعاون مع اليونيسيف قام بإعداد وتطوير برنامج مشترك حول العنف ضد الأطفال حظي بترحيب عالمي.
ولفتت في الوقت نفسه الى إنه نظرا لطبيعة القضية المعقدة، فلا يمكن تحقيق نتائج كبيرة في فترة وجيزة.
وتحدثت السيدة منى رشماوي رئيس قسم سيادة القانون في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، فأكدت إنه لا يجب وضع الأطفال في السجون وفي مؤسسات يحرمون فيها من الرعاية والحياة ويعانون في الوقت ذاته من القلق والإحباط والحرمان من الحرية.
وأضافت أن أي نظام عدالة عليه أن يتعامل مع الأطفال الذين يخرقون القانون، لكنها رأت أن الاستجابة في التعامل مع الأطفال الجناة خاطئة خاصة إذا تم إبعادهم عن عائلاتهم وأصبحوا معرضين للعنف. وقالت إن من المهم مساعدة الأطفال في الوصول للعدالة والقانون، داعية إلى رفع السن الأدنى للمسئولية الجنائية لـ22 سنة.
وتحدثت عن استراتيجيات الأمم المتحدة النموذجية المذكورة والدراسة العالمية حول الأطفال المحرومين من الحرية وأوضاعهم وأهمية خفض أعدادهم وحقوق الأطفال الأخرى مثل الحق في الحياة وعدم التمييز والتعبير عن آرائهم والتحرر من العنف، وكذا عن نظام قضاء الأحداث.
وحول الموضوع نفسه تحدثت السيدة أندي فيرجسون المستشارة القانونية ومنسق إدارة السجون في وزارة العدل النرويجية عن اتفاقية حقوق الطفل ونظم القضاء والعدالة المتعلقة بذلك وما يتعرض له الأطفال من عنف أحيانا عقابا لهم على جرائم صغيرة ارتكبوها وعن ضرورة التجاوب والاستجابة العالمية الواسعة لجرائم العنف ضد الأطفال.
وخلال هذه الجلسة تليت رسالة بعث بها للمشاركين السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شدد فيها على أن العنف ضد الأطفال مسألة لا يمكن السكوت عليها كونه يتسبب في إضعاف الشباب وإعاقة جهود التنمية المستدامة.
ونوه بضرورة أن يشعر الشباب والأطفال بالأمان وبنظام عدالة جنائية لأجل حياة مستقرة.
وأوضح ان نحو 36 ألف طفل دون سن 15 كانوا ضحايا للعنف عام 2013، معربا عن فخر المكتب بالعمل مع اليونيسيف لتمكين الأطفال من طلب المساعدة وتعزيز النظم المرتبطة بها.
وقال إن إعلان الدوحة الذي اعتمده هذا المؤتمر يهتم كثيرا بحماية الأطفال من كافة أشكال العنف ضدهم أو الإساءة إليهم، معربا عن قناعته بوجوب اتخاذ تدابير حازمة للقضاء على العنف الذي يدمر حياة الأطفال والشباب والأبرياء لإعادة أمل الحياة لهم من جديد.

في ختام الجلسة جرى نقاش ومداخلات من الحضور حول استراتيجيات الأمم المتحدة النموذجية والتدابير العملية المرتبطة بها لحماية الأطفال.
وفي هذا السياق أعربت السيدة نور إبراهيم السادة من بعثة دولة قطر في جنيف في مداخلتها عن دعم قطر للدراسة العالمية حول الأطفال المحرومين من الحرية وتطلع الدولة لتنفيذها.
يذكر أن استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية والتي تناولها المتحدثون في الجلسة، تم إعدادها من أجل معاونة الدول الأعضاء على تناول الحاجة إلى وضع استراتيجيات متكاملة بشأن منع العنف وحماية الأطفال، مما يكفل للأطفال الحماية التي هي حق لهم لا مراء فيه.
وتراعي الاستراتيجيات والتدابير العملية النموذجية الأدوار التكاملية التي يؤديها نظام العدالة من ناحية، والقطاعات المعنية بتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية للأطفال من ناحية أخرى، وذلك من حيث إرساء مناخ حمائي ومنع أعمال العنف ضد الأطفال والتصدي لها. وتلفت الانتباه إلى ضرورة أن تكفل الدول الأعضاء استخدام القانون الجنائي استخداما ملائما وناجعا من أجل تجريم شتى أشكال العنف التي تمارس ضد الأطفال، بما فيها أشكال العنف التي يحظرها القانون الدولي.
ومن شأن تلك الاستراتيجيات والتدابير العملية النموذجية أن تمكن مؤسسات العدالة الجنائية من تكثيف وتركيز جهودها الموجهة صوب منع أعمال العنف التي يتعرض لها الأطفال والتصدي لها ومن مضاعفة مساعيها الرامية إلى ملاحقة مرتكبي جرائم العنف ضد الأطفال وإدانتهم وإعادة تأهيلهم.
كما تأخذ الاستراتيجيات والتدابير العملية النموذجية بعين الاعتبار أن الأطفال الذين يدعى أنهم انتهكوا القانون الجنائي، أو يتهمون بذلك أو يثبت عليهم ذلك، خاصة من كان منهم مسلوب الحرية، إنما يواجهون مخاطر عنف جمة. ولما كان من الواجب إيلاء عناية خاصة لوضع هؤلاء الأطفال الشديد الهشاشة فإن الاستراتيجيات والتدابير العملية النموذجية لا تقتصر على السعي إلى تحسين فعالية نظام العدالة الجنائية من حيث منع العنف الممارس ضد الأطفال والتصدي له وإنما تسعى أيضا إلى حماية الأطفال من أي عنف قد ينتج عن احتكاكهم بنظام العدالة.
وتأخذ الاستراتيجيات والتدابير العملية النموذجية في الحسبان أن بعض مرتكبي أعمال العنف ضد الأطفال هم أنفسهم أطفال، وأن الحاجة إلى حماية الأطفال الضحايا في تلك الحالات لا يمكن أن تنفي حقوق جميع الأطفال المعنيين في مراعاة مصالحهم الفضلى باعتبارها أمرا ذا أولوية أولى.
وتصنف الاستراتيجيات والتدابير العملية النموذجية ضمن ثلاث فئات عريضة: استراتيجيات منع عامة ترمي إلى تناول العنف ضد الأطفال كجزء من مبادرات أوسع نطاقا تكفل حماية الأطفال ومنع الجريمة، واستراتيجيات وتدابير ترمي إلى تحسين قدرة نظام العدالة الجنائية على التصدي لجرائم العنف التي ترتكب في حق الأطفال وإلى حماية الأطفال الضحايا على نحو فعال، واستراتيجيات وتدابير ترمي إلى منع العنف الممارس ضد الأطفال المحتكين بنظام العدالة والتصدي له..
وتسرد ممارسات جيدة لكي تنظر الدول الأعضاء في إدراجها ضمن إطار نظمها القانونية الوطنية واستخدامها بطريقة متسقة مع الصكوك الدولية المنطبقة، بما فيها الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، ومع مراعاة معايير الأمم المتحدة وقواعدها ذات الصلة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وينبغي أن تسترشد الدول الأعضاء بتلك الاستراتيجيات والتدابير العملية النموذجية بأقصى قدر تسمح به مواردها المتاحة، بل وفي إطار التعاون الدولي حيثما اقتضت الضرورة ذلك.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015
م
اضغط هنا

المصدر: جريدة الوطن الاحد 23 جماد الثانى 1436هـ - 12 إبريل 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6193

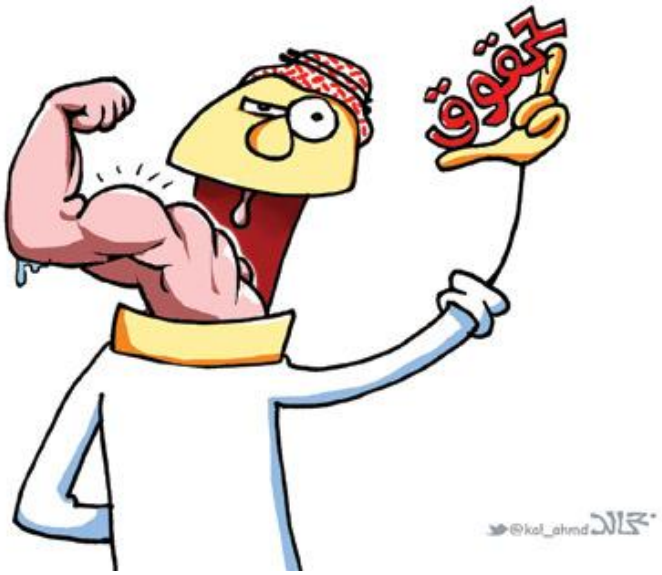

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6195

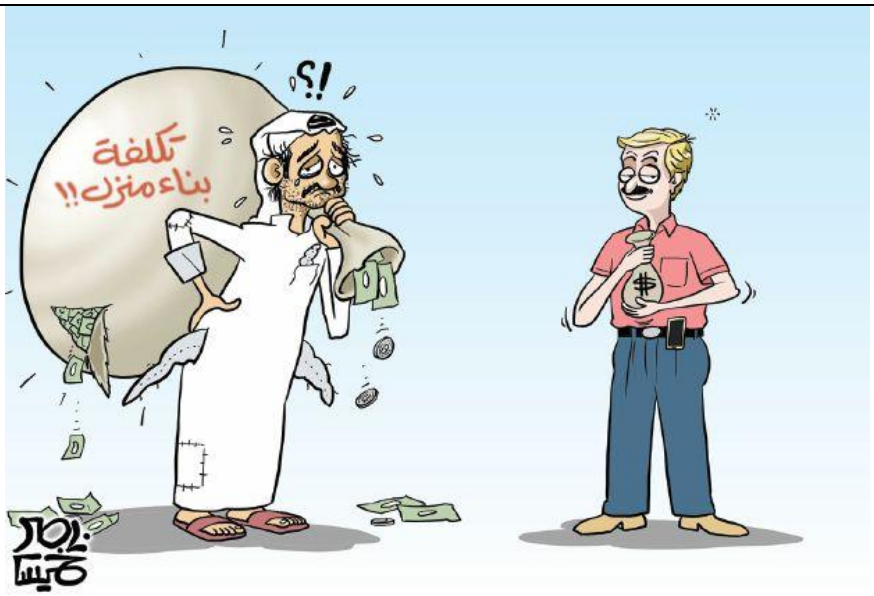

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 24 جماد الثانى 1436هـ - 13 إبريل 2015م

اضغط هنا

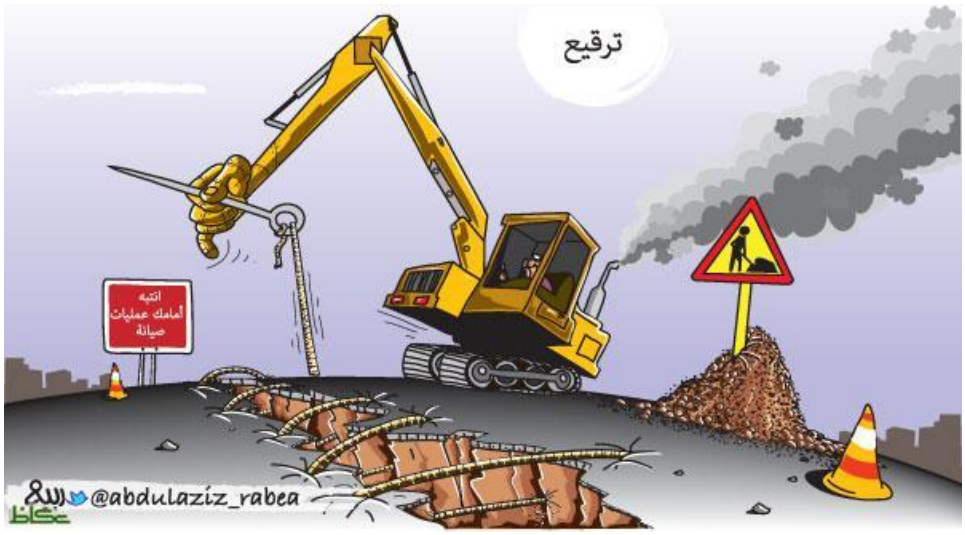

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150414/Cartoon201504146394.htm

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م

http://www.alyaum.com/article/4060308

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150415/Cartoon201504156395.htm

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 26 جماد الثانى 1436هـ - 15 إبريل 2015م

http://www.alyaum.com/article/4060505

المصدر: جريدة عكاظ الخميس
27 جماد الثانى 1436هـ - 16
إبريل 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150416/Cartoon201504166397.htm

المصدر: جريدة اليوم الخميس
27 جماد الثانى 1436هـ - 16
إبريل 2015م

http://www.alyaum.com/article/4060757